جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز الدراسات والبحوث

تشغيل الأطفال والانحراف

أ. د. عبد الرحمن بن محمد عسيري

الرياض

١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ـ مركز الدراسات والبحوث ـ تشغيل الأطفال الانحراف ـ أ.د. عبدالرحمن بن محمد عسيري ـ ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م

٣٦٩

ردمك: ٥ ـ ٩ ـ ٩٦٣١ ـ ٩٩٦٠

الاخراج الفني والطباعة ـ مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الرياض ـ هاتف: ٢٤٦٠٠٤٥

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

تشغيل الأطفال والانحراف

أ. د. عبد الرحمن بن محمد عسيري

الطبعة الأولى
الريـــاض
١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م

المحتــويات

المقدمـــــــة ٣

الفصل الأول: عمالة الأطفال في القوانين الدولية ٩

١ . ١ في مجال الصناعة ١١

١ . ٢ في مجال الزراعة ١٢

١ . ٣ في الأعمال غير الصناعية ١٣

١ . ٤ العمل في المناجم ١٤

١ . ٥ في مجال العمل البحري ١٤

١ . ٦ البروتوكول الاختياري للأمم المتحدة ١٧

١ . ٧ الاتفاقيات العربية المنظمة لتشغيل الأحداث ٢٣

١ . ٨ إعلان عمان حول منع استخدام الأطفال كجنود ٢٦

الفصل الثاني: عوامل تفشى ظاهرة عمالة الأطفال دوليا وعربياً ٣٣

الفصل الثالث: حجم الظاهرة على المستوى العالمي والعربي ٤٥

٣ . ١ حجم الظاهرة عالمياً ٤٧

٣ . ٢ حجم الظاهرة في الوطن العربي ٥٢

٣ . ٣ بعض المجالات التي يجبر الأطفال على العمل بها
وصور الانحراف والتعذيب التي يتعرضون لها ٨٠

الفصل الرابع: المشكلات المتربته على عمالة الأطفال ١١٣
٤ . ١ المشكلات الأمنية ١١٥
٤ . ٢ المشكلات الاجتماعية ١١٧
٤ . ٣ المشكلات النفسية ١١٨
٤ . ٤ المشكلات الصحية ١٢٠
الفصل الخامس: مقترحات لمحاربة الظاهرة ١٢٣
٥ . ١ محاربة الفقر ١٢٥
٥ . ٢ مجانية التعليم ١٢٥
٥ . ٣ تسهيل انتظام الأطفال في العمل والدراسة ١٢٦
٥ . ٤ تقديم خدمات مساندة للأطفال العاملين ١٢٧
٥ . ٥ زيادة الوعي الشعبي ١٢٧
٥ . ٦ التشريع والتنظيم ١٢٨
المراجـــــــع ١٣٠

المقدمـــة

تعد ظاهرة تشغيل الأطفال من الظواهر القديمة قدم الإنسانية، حيث وجدت أنماط متعددة منها في مختلف المجتمعات الإنسانية، إذ يعمل الأطفال جنبا إلى جنب مع أسرهم في أعمال الزراعة والرعي وكافة الأنماط الأخرى. و في الوطن العربي كما هو الحال في المجتمعات الانسانية الأخرى تعد ظاهرة تشغيل الأطفال من الظواهر المألوفة منذ القدم كجزء من الثقافة التقليدية للأسرة. فقد كان العربي يفرح كثيراً كلما زاد عدد أبنائه بهدف الاستفادة منهم كأيد عاملة تساعده في أعمال الزراعة والرعي.

الثقافة العربية التقليدية توكل إلى الأبناء العديد من المهام المهنية وهم ما زالوا في سن مبكرة، حيث كان الأطفال والى عهد قريب يساعدون آباءهم في بذر الحبوب، وحماية المزرعة من الطيور، والحيوانات، كما يساعدون الأسرة في الاعتناء بصغار الشياه والماعز. وحينما يكبرون قليلا توكل إليهم مهام أكثر أهمية وأكثر مشقة، بل أنهم في المجتمعات الرعوية كانوا يقيسون عمر الطفل بمقدار العمل الذي يستطيع القيام به فيقولون فلان يرعى البهم، أو يسرح بالغنم، أو ما شابه ذلك مشيرين في ذلك إلى مرحلة عمرية محددة. كما أن تقسيم العمل وفقا للنوع والعمر كان من الوضوح بدرجة كبيرة، فالصبيان الذكور كانت توكل إليهم في الغابات أعمال أكثر مشقة مقارنة بالفتيات الصغيرات. فالفتاة في سن مبكرة تساعد أمها في جلب الماء والحطب إلى المنزل وطحن الحب وغير ذلك الكثير من الأمور المنزلية، بل إن الأطفال كثيرا ما يحاكون الكبار في العابهم فيمثلون دور الزوجين والأسرة وما يتبع ذلك من أمور مهنية تقتضيها الحياة الأسرية.

بل إن تشغيل الأطفال في الخدمة المنزلية يعد من الأمور القديمة التي وجدت في عصر النبوة، ويعد أنس بن مالك رضي الله عنه خادم الرسول ﷺ أفضل مثال على إقرار الرسول ﷺ لعمل الأطفال في الخدمة المنزلية في سن مبكرة. حيث جاءت الرميصاء بنت ملحان الرسول ﷺ بعد أن استقر في المدينة وكان معها غلامها الصغير وهو يسعى بين يديها, ثم حيت رسول الله ﷺ وقالت يا رسول الله لم يبق رجل ولا امرأة من الانصار الا وقد تحفك بتحفة وإني لا اجد ما اتحفك به غير ابني هذا فخذه فليخدمك ما شئت فهش النبي ﷺ للفتى الصغير ومسح رأسه بيده الشريفة وضمه الى أهله وكان أنس في العاشرة من عمره يوم سعد بخدمة النبي ﷺ وظل يعيش في كنفه ورعايته إلى أن لحق النبي الكريم بالرفيق الأعلى فكانت مدة صحبته له عشر سنوات كاملات.

إلا أنه في الوقت ذاته يجب أن نتخذ من تعامله ﷺ مع أنس مثالاً يحتذى في رفق المعاملة وحسنها مع الخدم والأطفال. حيث يذكر أنس رضى الله عنه العديد من الصور الوضاءة من المعاملة الكريمة التي لقيها في رحاب النبي الكريم. قال أنس بن مالك (رضي الله عنه): كان رسول الله ﷺ من أحسن الناس خلقا وأرحبهم صدرا وأوفرهم حنانا ، فقد أرسلني يوما لحاجته فخرجت وقصدت صبيانا يلعبون في السوق لألعب معهم ولم اذهب الى ما أمرني به فلما صرت اليهم شعرت بإنسان يقف خلفي ويأخذ بثوبي فالتفت فإذا رسول الله ﷺ يبتسم ويقول يا أنيس أذهبت حيث أمرتك ؟ فارتبكت وقلت نعم إني ذاهب الآن يا رسول الله يقول أنس بن مالك ولقد خدمت رسول الله عشر سنين فما قال لشيء صنعته لم صنعته ولا لشئ تركته لم تركته؟ انظر : http://www.alwatan.com/graphics/2003/07jul/24.7/heads/rt5.htm

والمجتمع العربي ليس الوحيد الذي ينفرد بهذه الخاصية بل تشاركه في ذلك كافة المجتمعات الإنسانية قد يمها وحديثها فالأطفال في كافة المجتمعات الإنسانية أيد عاملة منتجه داخل أسرهم . وانطلاقا من هذه الحقيقة كانت الأسر تخشى على أطفالها من العين فكلما كثر عدد الأبناء كلما كانت الأسرة أكثر قوة وأكثر إنتاجية وأكثر عزوة وخاصة إذا ما كان عدد الذكور كبيراً . لم يكن الأطفال يشعرون بالاضطهاد ولم تكن الأسر تشعر بأنها تحمل أبناءها فوق طاقتهم، فرب العمل هو الأب والأم اللذان هما أكثر الناس حنوا وشفقة على أبنائهم، فيريحونهم حينما يرون عليهم علامات الإعياء والإجهاد ولا يرغمونهم على العمل حينما يشعرون أنهم لا يستطيعون القيام به، كما أنهم لا يحملونهم فوق طاقتهم . كما يقوم الأبوان بتفقد أبنائهم أثناء عملهم ومساعدتهم في ما صعب عليهم .

إلا أنه مع تغير الأوضاع في المجتمع الانسانى وانتشار الثقافة الحضرية وهيمنتها أصبح الأطفال طاقات معطلة فأصبحوا استهلاكيين أكثر من كونهم منتجين، وأصبحت الأسرة كثيرة الأبناء ينظر إليها بعين الشفقة والرحمة . وفي ظل النظم الحضرية وتفشيها وانتشار الفقر وانخفاض الدخول أصبحت الكثير من الأسر أكثر حاجة إلى مساعدة أطفالها لها في الحصول على قوت يومها مما دفع بالبعض منها إلى الزج بأبنائهم للعمل لدى أناس غرباء فظهرت مهنة الصبي، والخادمة في بعض المجتمعات العربية كمهن يقوم بها الصغار الذين يدفع بهم ذووهم إلى الوجهاء والتجار في سبيل الحصول على أجر ثابت يساعد الأسرة على تربية بقية الأبناء . إلا أنهم بالرغم من ذلك كانوا غالبا ما يرسلونهم إلى من يثقون به ويحسنون به الظن في انه لن يسئ معاملة أبنائهم .

ثم ازدادت الحلقة اتساعا وازدادت فوهة بركان الفقر انفتاحا لتصل حممه إلى الكثير من المجتمعات الإنسانية مما جعل أسراً كثيرة تصبح أكثر حاجة إلى الموافقة على عمل أبنائها في أعمال كثيرة خارج نطاق الأسر وتحت ظروف مهنية غاية في الصعوبة، والمجتمع العربي كغيره من المجتمعات الإنسانية أصبح واحدا من تلك المجتمعات التي تعاني من هذه المشكلة التي تطورت لتصبح ظاهرة تؤرق الكثيرين، والتي يرى اليوسف (١٤٢٣هـ) أنها نتاج للعديد من المشكلات التي تعرض لها المجتمع العربي مثل الزيادة السكانية، وازدياد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن، وبالتالي الضغط على الخدمات، والحروب الأهلية، إضافة إلى الكوارث الطبيعية. كل هذه الأمور التي أوردها اليوسف وغيرها ساهمت في ازدياد معدلات البطالة، والفقر، في الكثير من المجتمعات العربية مما ساعد على ازدياد حجم الظاهرة بشكل فاق كل التوقعات والتقديرات. وبالرغم من خطورة هذه الظاهرة واستفحالها في المجتمع العربي إلا أن الدراسات التطبيقية التي تناولت أبعادها وخصائصها في الوطن العربي تعد شبه نادرة، إضافة إلى عدم وجود إحصاءات دقيقة حول حجم الظاهرة عربياً بشكل يسهم في التعرف على أبعادها المختلفة. ويرى اليوسف (١٤٢٣هـ) أن أسباب عدم دقة الإحصاءات إلى كون الدراسات المختلفة التي تناولت الظاهرة اعتمدت على مصادر مختلفة لجمع المعلومات تكون في أغلب الأحيان مقتصرة على النطاق الميداني الذي طبقت فيه الدراسة.

ونتيجة لذلك فإن ظاهرة تشغيل الأطفال في الوطن العربي ما زالت من الظواهر التي تحتاج إلى المزيد من الدراسات المتعمقة التي تسبر أغوار الظاهرة وتحدد أبعادها. وفي هذه الدراسة سيتم تناول هذه الظاهرة من

خلال مجموعة من الأبعاد تلقي بعض الضوء على طبيعة القوانين التي تنظم تشغيل الأطفال. و حجم الظاهرة عالميا وعربيا. و المجالات التي يعمل بها الأطفال بالإضافة إلى صور وأنماط الانحراف التي يمكن أن يتعرضوا لها من خلال عملهم، وأخيرا المشكلات الأمنية والاجتماعية والصحية التي يتعرض لها الأطفال العاملون.

وتعد هذه الدراسة دراسة نظرية وصفية للظاهرة اعتمدت بشكل رئيس على نتائج الدراسات التطبيقية والنظرية التي تناولت الظاهرة بكافة أبعادها الاجتماعية، والأمنية، والصحية.

وحيث أن الجوانب الأمنية للظاهرة لم يتم تناولها بشكل منفرد في الدراسات النظرية أو التطبيقية التي تناولت الظاهرة حيث كان جل اهتمام تلك الدراسات إبراز حجم الظاهرة وتصوير الأوضاع المأساوية التي يعيشها الأطفال العاملون فقد كان من الصعوبة الحصول على إحصاءات أو بيانات دقيقة حول حجم الأضرار الأمنية التي تترتب على الظاهرة أو مستوى الانحراف الذي يمكن أن يتعرض له الأطفال العاملون.

وعليه فقد تم في هذه الدراسة الاكتفاء بمناقشة هذا البعد مناقشة وصفية مع توضيح أبرز الأنماط الانحرافية (المحتملة) التي يمكن أن يتعرض لها الأطفال العاملون، حيث تمت الإشارة إلى ذلك في أجزاء متفرقة من الدراسة، كما تمت مناقشته بشكل مباشر في أحد أجزاء الدراسة، إلا انه ونتيجة لشح المعلومات عن هذا الجانب فإنه كان من الصعوبة إفراد فصل خاص لهذه الجزئية رغم أهميتها.

الفصل الأول

عمالة الأطفال في القوانين الدولية

١ . عمالة الأطفال في القوانين الدولية

بدأ الاهتمام بظاهرة عمالة الأطفال بعد إنشاء منظمة العمل الدولية (International Labor Organization (ILO) في عام ١٩١٩ م. ويشير تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٧م إلى ظهور العديد من المنظمات الأخرى التي تشارك في محاربة ومكافحة الظاهرة مثل: مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)(UNICEF) والمنظمات غير الحكومية (NGOs) واتفاقية الأمم المتحدة (UN)المعنية بحقوق الطفل. أنظر:

http://www1.worldbank.org/sp/childlabor/documents/child%20labor.doc وقد صدر عن هذه المنظمات مجموعة من القوانين المتعلقة بتشغيل الأطفال في مختلف القطاعات حيث أصدرت منظمة العمل الدولية في العام نفسه الذي تم تأسيسها فيه (١٩١٩ م) مجموعة من القوانين المنظمة لعمالة الأطفال في العالم، فقد صدرت الاتفاقية رقم (٥) بشأن الحد الأدنى للسن التي يجوز فيها تشغيل الأحداث في الأعمال الصناعية. تلا ذلك صدور عشر اتفاقيات لتحديد سن تشغيل الأحداث في مجالات الأنشطة الاقتصادية المختلفة كما يلي:

١ . ١ في مجال الصناعة

صدرت هذه الاتفاقية في عام ١٩١٩م وتنص على ما يلي:

لا يجوز استخدام أو تشغيل الأحداث الذين تقل أعمارهم عن الرابعة عشرة في المنشآت الصناعية أو الخاصة، فيما عدا المنشآت التي تقتصر على أفراد الأسرة الواحدة. ويشترط ألا تكون هذه الأعمال بطبيعتها تمثل خطورة على المشتغلين بها ثم صدرت توصية رقم ٥٢ لسنة ١٩٣٢م بتطبيق الحد

الأدنى لسن التشغيل في المنشآت العائلية أيضاً، ثم صدرت الاتفاقية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٢ لتعديل سن الاستخدام إلى خمس عشرة. (ناهد زهدي، ١٩٩٨م، ص ٢٥٢)

وقررت الاتفاقية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٨ م بأن لا يتجاوز تشغيل من هم دون الثامنة عشرة لمدة تزيد على سبع ساعات يوميا وقضت بمنع تشغيلهم ليلاً. كما نصت الاتفاقية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٠م على ضرورة إجراء فحص طبي لتقرير مدى لياقة الأحداث قبل التحاقهم بالعمل في هذه المنشآت وقد اشترطت الاتفاقية إعادة هذا الفحص على فترات متقاربة لا تتجاوز السنة الواحدة. وقد تركت الاتفاقية للقوانين واللوائح الوطنية وضع العقوبات المناسبة للمخالفات التي ترتكب مع إقامة نظام تفتيش يكفل تطبيقها.

ولا تسرى أحكام هذه الاتفاقية على تشغيل الأحداث في المدارس المهنية شرط أن تشرف عليها السلطة العامة(ناهد زهدي، ١٩٩٨م، ص٢٥٢).

١ .٢ في مجال الزراعة

أما في مجال الزراعة فتنص الاتفاقية رقم (١٠) لسنة ١٩٣١م على أنه لا يجوز استخدام أو تشغيل الأحداث الذين يقل سنهم عن الرابعة عشرة في أية منشأة زراعية أو أي نوع من فروعها سواء كانت عامة أم خاصة إلا في غير ساعات الدراسة بالمدارس، بحيث لا يكون في إشغال هؤلاء الأحداث بالزراعة ما يؤدي إلى عرقلة مواظبتهم على الدراسة. (ناهد زهدي، ١٩٩٨م، ص ٢٥٢).

١ . ٣ في الأعمال غير الصناعية

وفي الأعمال غير الزراعية تنص الاتفاقية رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٥م على عدم السماح بتشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن الرابعة عشرة، وكذلك الأحداث الذين تزيد سنهم عن ذلك وتفرض عليهم القوانين واللوائح القومية الانتظام في المدرسة في الأعمال غير الصناعية. وتجيز هذه الاتفاقية تشغيل الصبية الذين تزيد أعمارهم عن ١٢ سنة في غير الساعات المحددة لحضور الدراسة وذلك في الأعمال الخفيفة التي لا تؤثر على مواظبتهم المدرسية والتي لا تضر بصحتهم أو تعوق نموهم الطبيعي. وقد اشترطت الاتفاقية ألا تزيد مدة عملهم عن ساعتين يوميا في أيام الدراسة أو العطلة الرسمية وعلى ألا يزيد مجموع ساعات الدراسة والعمل معا عن سبع ساعات في اليوم. ثم رفع الحد الأدنى لقبول الأحداث في الأعمال غير الصناعية بمقتضى الاتفاقية رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٢م حيث نصت على عدم السماح بتشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن خمسة عشر عاما بصفة عامة.

وقد أجازت هذه الاتفاقية استخدام الأحداث الذين تقل سنهم عن أربع عشرة سنة في الأعمال الخفيفة في غير الأوقات المقررة لحضور الدراسة على ألا تزيد مدة العمل عن ساعتين في اليوم سواء كان ذلك في أيام الدراسة، أم العطلة الرسمية وفي كل الأحوال يمنع اشتغالهم في أيام العطلة الأسبوعية وفي الأعياد وكذلك أثناء الليل. ونصت الاتفاقية رقم ٧٨٠ لسنة ١٩٥٠م في مجال الاهتمام بصحة الأحداث في مهن غير صناعية على أهمية إجراء فحص طبي دقيق لهم للتأكد من لياقتهم للعمل وذلك قبل التحاقهم بالعمل وتثبت نتيجة الفحص الطبي بشهادة طبية أو بتأشيرة على

بطاقة العمل كما اشترطت لاستمرار الحدث في العمل إعادة الفحص الطبي على فترات لا تتجاوز السنة الواحدة. ناهد زهدي، ١٩٩٨م ص ٢٥٢).

١ . ٤ العمل في المناجم

تنص الاتفاقية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٥م على عدم جواز استخدام من تقل سنهم عن ست عشرة سنه في المناجم والمحاجر، كما نصت الاتفاقية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٥م على انه عند استخدام أشخاص تقل سنهم عن ٢١ سنة للعمل تحت سطح الأرض في المناجم أو المحاجر يتعين على جهة العمل إجراء فحص طبي دقيق كامل لهم وتكراره في فترات دورية. وتدعو التوصية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٥م يرفع الحد الأدنى للسن إلى ١٨ سنه.

وقد ذكرت الاتفاقية رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٥م شروط استخدام هؤلاء الأحداث في هذا ا العمل ومن هذه الشروط أن يحصل الأحداث على تدريب مهني بهدف إعدادهم وتأهيلهم لنوع العمل الذي سيجري تشغيلهم فيه وأن يحصل الأحداث على برامج تدريبية في مجال الصحة العامة والإسعافات الأولية للتعرف على كيفية اتخاذ الاحتياطيات للمحافظة على صحتهم، كما أوصت بالسماح لهم براحة أسبوعية متصلة لا تقل عن ٢٦ ساعة على أن تزيد تدريجيا إلى أن تصل إلى ٤٨ ساعة كما أوصت بإجازة سنوية بأجر لمدة ١٤ يوما. ناهد زهدي، ١٩٩٨م، ص ٢٥٢).

١ . ٥ في مجال العمل البحري

أما في مجال العمل البحري فقد صدرت عدة اتفاقيات كان أولها اتفاقية رقم ٢ لسنة ١٩٢١م التي تنص على عدم السماح باستخدام وتشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن ١٤ سنة على ظهر السفن التي لا يعمل بها

سوى أفراد أسرة الحدث ثم صدرت الاتفاقية رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٦م يرفع سن استخدام الحدث إلى ١٥ سنه في مجال العمل البحري. كما اشترطت عدم تشغيل الأحداث إلا بعد تقديم شهادة طبية تثبت لياقتهم البد نية لمثل هذا العمل ونصت الاتفاقية على ضرورة إعادة الفحص الطبي على فترات لا تتجازو السنة الواحدة.

وتنص الاتفاقية رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩م بشأن تشغيل الأحداث في مجال صيد الأسماك على عدم السماح بتعيين أو تشغيل من هم دون الخامسة عشرة على ظهر سفن الصيد كما نصت الاتفاقية على عدم جواز تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن الثامنة عشرة في سفن الصيد التي تدار بالفحم كعمال في قاع السفن أو كوقادين. ناهد زهدي، ١٩٩٨م ص ٢٥٢).

ـ التعديلات التي طرأت على الاتفاقيات السابقة

في عام ١٩٧٢م ظهرت مجموعة من القرارات المعدلة لبعض القرارات السابقة تضمنتها الاتفاقية رقم ١٢٨ الدولية وذلك كما يلي:

١ ـ تتعهد كل دولة تصدق على الاتفاقية بإتباع سياسة وطنية ترمى إلى القضاء فعليا على عمل الأطفال والى رفع الحد الأدنى لسن الاستخدام أو العمل بصورة تدريجية إلى مستوى يتفق مع النمو البدنى والذهني للأحداث.

٢ ـ عدم جواز أن يكون الحد الأدنى أقل من سن إنهاء الدراسة الإلزامية ولا يجوز بأية حال أن يقل عن ١٥ سنه. ويجوز لأية دولة عضو ويبلغ اقتصادها وتسهيلاتها التعليمية درجة كافية من التطور أن تقرر في البداية حداً أدنى يبلغ ١٤ سنه بعد التشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال المعنيين حيثما وجدت.

٣ـ لا يجوز أن يقل الحد الأدنى للسن عن ١٨ سنة للقبول في أي نوع من أنواع الاستخدام أو العمل الذي يحتمل أن يعرض للخطر صحة أو سلامة أو أخلاق الأحداث بسبب طبيعته أو ظروفه التي تؤدي فيها.

٤ـ يجوز للقوانين أو اللوائح الوطنية أن تسمح باستخدام أو بعمل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٣ ـ ١٥ سنه في أعمال خفيفة.

وقد أصبحت الاتفاقية رقم ١٢٨ الخاصة بالحد الأدنى للسن عام١٩٧٢م سارية المفعول في عام ١٩٧٦م جنبا إلى جنب مع التوصية المرفقة رقم ١٤٦ ويلتزم في الوقت الحاضر ٩٠ بلدا بأحكام واحدة أو أكثر من هذه الاتفاقيات. كما صدق ٥١ بلدا آخر على الاتفاقية رقم ١٣٨ بينما بدأ ١٨ بلدا آخر أو أوشكوا أن يبدؤوا عملية التصديق عليها، ويفكر ١٤ بلدا آخر في عمل ذلك.

وبشكل عام صدقت الآن ١٤١ دولة من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية البالغ عددها ١٧٤ دولة على واحدة على الأقل من اتفاقيات المنظمة المتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل.

وبالإضافة إلى ذلك، صدقت جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية ما عدا دولتين على الاتفاقية المعنية بحقوق الأطفال التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩م. وللاتفاقية قوة المعاهدة الدولية، وأحكامها ملزمة لجميع أطرافها. ونظرا لأن نطاق حق الطفل في التمتع بالحماية من الاستغلال الاقتصادي محدد بالإشارة إلى «الأحكام ذات الصلة في الوثائق الدولية الأخرى»، فيمكن اعتبار أن أي عمل يؤديه الأطفال في ظروف أدنى من تلك التي حددتها اتفاقيات الأمم المتحدة أو منظمة العمل الدولية يعتبر بمثابة استغلال اقتصادي» (منظمة العمل الدولية ١٩٩٦ب).

١ . ٦ البروتوكول الاختياري للأمم المتحدة (٢٠٠٠م) لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة

إضافة إلى القوانين السابقة فقد ظهرت بعض القوانين الأخرى المتعلقة بشئون الأطفال وحمايتهم على المستوى الدولي، ومن هذه القوانين والقرارات ما توصل إليها المؤتمرون من قرارات تتعلق بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة حيث افتُتح يوم١٨/ ١٠ لعام ٢٠٠٠م في برلين مؤتمراً دولياً ضم ٢٢٠ مندوبًا عن منظمات حكومية, و غير حكومية للبحث في تجنيد الأطفال والصبية الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عامًا في المجموعات المسلحة النظامية أو المتمردة في العالم.

وقد عقد المؤتمر بناء على دعوة من «التحالف ضد استخدام الأطفال جنودًا» بعزم الضغط على الحكومات لإقرار بروتوكول إضافي لمعاهدة الأمم المتحدة حول حقوق الطفل الموقعة عام ١٩٨٩، وذلك بهدف رفع السن الأدنى للتجنيد وللمشاركة في النزاعات من ١٥ إلى ١٨ عامًا. وتمثلت المنظمات غير الحكومية المنظمة للمؤتمر في «امنيستي إنترناشيونال» (منظمة العفو الدولية) و«هيومان رايتس واتش»، ومنظمة «تير دي زوم» (أرض البشر) و«سيف ذا تشيلدرن» و«ديفنس، فور تشيلدرن إنترناشيونال». واقتناعاً منها بضرورة تقوية التعاون الدولي على تنفيذ هذا قد اتفقت على ما يلي:

١ ـ تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لضمان عدم اشتراك أفراد قواتها المسلحة الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر اشتراكاً مباشراً في الأعمال الحربية.

٢ ـ تكفل الدول الأطراف عدم خضوع الأشخاص الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر للتجنيد الإجباري في قواتها المسلحة .

٣ ـ ترفع الدول الأطراف الحد الأدنى لسن تطوع الأشخاص في قواتها المسلحة الوطنية عن السن المحددة في الفقرة ٣ من المادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل ، آخذة في الاعتبار المبادئ الواردة في تلك المادة ، ومعترفة بحق الأشخاص دون سن الثامنة عشرة في حماية خاصة بموجب الاتفاقية .

٤ ـ تودع كل دولة طرف إعلاناً ملزماً بعد التصديق على هذا البروتوكول أو الانضمام إليه يتضمن الحد الأدنى للسن الذي تسمح عنده بالتطوع في قواتها المسلحة الوطنية ووصفاً للضمانات التي اعتمدتها لمنع فرض هذا التطوع جبراً أو قسراً .

٥ ـ تقوم الدول الأطراف التي تسمح بالتطوع في قواتها المسلحة الوطنية دون سن الثامنة عشرة بالتمسك بالضمانات لكفالة ما يلي كحد أدنى :

أ ـ أن يكون هذا التجنيد تطوعاً حقيقياً .

ب ـ أن يتم هذا التجنيد الطوعي بموافقة مستنيرة من الآباء أو الأوصياء القانونيين للأشخاص .

جـ ـ أن يحصل هؤلاء الأشخاص على المعلومات الكاملة عن الواجبات التي تنطوي عليها هذه الخدمة العسكرية .

د ـ أن يقدم هؤلاء الأشخاص دليلاً موثوقاً به عن سنهم قبل قبولهم في الخدمة العسكرية الوطنية .

٦ ـ لكل دولة طرف أن تعزز إعلانها في أي وقت بإخطار لهذا الغرض يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم بإبلاغ جميع الدول الأطراف . ويدخل هذا الإخطار حيز التنفيذ في التاريخ الذي يتلقاه فيه الأمين العام .

٧ ـ لا ينطبق اشتراط رفع السن المذكور في الفقرة ١ من هذه المادة على المدارس التي تديرها القوات المسلحة في الدول الأطراف أو تقع تحت سيطرتها تمشياً مع المادتين ٢٨ و٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل .

٨ ـ لا يجوز أن تقوم المجموعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة لأي دولة في أي ظرف من الظروف بتجنيد أو استخدام الأشخاص دون سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية .

٩ ـ تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لمنع هذا التجنيد والاستخدام بما في ذلك اعتماد التدابير القانونية اللازمة لحظر وتجريم هذه الممارسات .

١٠ ـ لا يؤثر تطبيق هذه المادة بموجب هذا البروتوكول على المركز القانوني لأي طرف في أي نزاع مسلح .

١١ ـ ليس في هذا البروتوكول ما يجوز تفسيره بأنه يستبعد الأحكام الواردة في قانون دولة طرف أو في الصكوك الدولية والقانون الإنساني الدولي والتي تفضي بقدر أكبر إلى إعمال حقوق الطفل .

١٢ ـ تتخذ كل دولة طرف جميع التدابير اللازمة القانونية والإدارية وغيرها من التدابير لكفالة فعالية تنفيذ وإعمال أحكام البروتوكول في نطاق ولايتها .

١٣ ـ تتعهد الدول الأطراف بنشر مبادئ وأحكام هذا البروتوكول على نطاق واسع وتعزيزه بالسبل الملائمة بين البالغين والأطفال على السواء .

١٤ ـ تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لكفالة تسريح الأشخاص المجندين أو المستخدمين في الأعمال الحربية في نطاق ولايتها بما يتناقض مع هذا البروتوكول، أو إعفائهم على نحو آخر

من الخدمة. وتوفر الدول الأطراف عند اللزوم كل المساعدة الملائمة لهؤلاء الأشخاص لشفائهم جسدياً ونفسياً ولإعادة إدماجهم اجتماعياً.

١٥ ـ تتعاون الدول الأطراف في تنفيذ هذا البروتوكول، بما في ذلك التعاون في منع أي نشاط يناقض البروتوكول وفي إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين يقعون ضحايا أفعال تناقض هذا البروتوكول، بما في ذلك من خلال التعاون التقني والمساعدة المالية. ويتم الاضطلاع بهذه المساعدة وبهذا التعاون بالتشاور مع الدول الأطراف المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة.

١٦ ـ تقوم الدول الأطراف التي تستطيع تقديم هذه المساعدة بتقديمها من خلال البرامج القائمة المتعددة الأطراف أو الثنائية أو البرامج الأخرى أو من خلال أمور أخرى منها إنشاء صندوق تبرعات وفقاً لقواعد الجمعية العامة.

١٧ ـ تقدم كل دولة طرف، في غضون سنتين بعد دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ بالنسبة لها، تقريراً إلى لجنة حقوق الطفل، وتوفر فيه معلومات شاملة عن التدابير التي تتخذها لتنفيذ أحكام البروتوكول، بما في ذلك التدابير المتخذة لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالاشتراك والتجنيد.

١٨ ـ بعد تقديم التقرير الشامل تدرج كل دولة طرف في التقارير التي تقدمها إلى لجنة حقوق الطفل، وفقاً للمادة ٤٤ من الاتفاقية، أية معلومات إضافية في صدد تنفيذ البروتوكول. وتقدم الدول الأخرى الأطراف في البروتوكول تقريراً كل خمس سنوات.

١٩ ـ يجوز للجنة حقوق الطفل أن تطلب من الدول الأطراف تقديم مزيد من المعلومات المتصلة بتنفيذ هذا البروتوكول.

٢٠ ـ يفتح باب التوقيع على هذا البروتوكول أمام أي دولة طرف في الاتفاقية أو موقعة عليها .

٢١ ـ يخضع هذا البروتوكول للتصديق أو يتاح الانضمام إليه لأي دولة . وتودع صكوك التصديق أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

٢٢ ـ يقوم الأمين العام بصفته الوديع للاتفاقية والبروتوكول بإبلاغ جميع الدول الأطراف في الاتفاقية وجميع الدول الأطراف التي وقعت عليها بإيداع كل صك من صكوك الإعلان عملاً بالمادة ٣ .

٢٣ ـ يبدأ نفاذ هذا البروتوكول بعد ثلاثة أشهر من إيداع الصك العاشر من صكوك التصديق أو الانضمام .

٢٤ ـ بالنسبة لكل دولة تصدق على هذا البروتوكول ، أو تنضم إليه بعد دخوله حيز النفاذ ، يبدأ نفاذ هذا البروتوكول بعد شهر واحد من تاريخ إيداعها صك التصديق أو الانضمام .

٢٥ ـ يجوز لأي دولة طرف أن تنسحب من هذا البروتوكول في أي وقت بموجب إخطار كتابي يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم بعدها بإعلام الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية وجميع الدول التي وقعت على الاتفاقية . ويصبح الانسحاب نافذاً بعد سنة من تاريخ استلام الأمين العام للأمم المتحدة للإخطار . ولكن إذا كانت الدولة الطرف المنسحبة تخوض نزاعاً مسلحاً عند انقضاء تلك السنة ، لا يبدأ نفاذ الانسحاب قبل انتهاء النزاع المسلح .

٢٦ ـ لا يترتب على هذا الانسحاب إعفاء الدولة الطرف من التزاماتها بموجب هذا البروتوكول في صدد أي فعل يقع قبل التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب نافذاً . ولا يخل هذا الانسحاب بأي حال

باستمرار النظر في أي مسألة تكون بالفعل قيد النظر أمام اللجنة قبل التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب نافذاً.

٢٧ ـ لأي دولة طرف أن تقترح تعديلاً تودعه لدى الأمين العام للأمم المتحدة. وعلى إثر ذلك يقوم الأمين العام بإبلاغ الدول الأطراف بالتعديل المقترح، طالباً إليها إعلامه بما إذا كانت تحبذ عقد مؤتمر للدول الأطراف للنظر في المقترحات والتصويت عليها. فإذا حبذ ثلث الدول الأطراف على الأقل، في غضون أربعة شهور من تاريخ هذا الإبلاغ، عقد هذا المؤتمر، عقده الأمين العام برعاية الأمم المتحدة. ويعرض أي تعديل تعتمده أغلبية الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة في المؤتمر على الجمعية العامة لإقراره.

٢٨ ـ يبدأ نفاذ التعديل المعتمد للفقرة إذا أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة وقبلته أغلبية ثلثي الدول الأطراف.

٢٩ ـ متى بدأ نفاذ التعديل، يصبح ملزماً للدول الأطراف التي قبلته، بينما تظل الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذا البروتوكول وبأي تعديلات سابقة تكون قد قبلتها.

٣٠ ـ يودع هذا البروتوكول، الذي تتساوى نصوصه الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في حجيتها في محفوظات الأمم المتحدة.

٣١ ـ يرسل الأمين العام للأمم المتحدة نسخاً مصدقة من هذا البروتوكول إلى جميع الدول الأطراف في الاتفاقية وجميع الدول الموقعة عليها. لمزيد من التفاصيل عن هذا البتروكول أنظر:

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/adam-4/news-5.asp

١ . ٧ الاتفاقيات العربية المنظمة لتشغيل الأحداث

أما على مستوى الدول العربية فقد أصدرت منظمة العمل العربية مجموعة من المواد بشأن استخدام وتشغيل الأطفال على النحو التالي :

مادة رقم (٥٢) يحدد تشريع كل دولة الأعمال التي لا يجوز تشغيل الأحداث فيها من الجنسين قبل بلوغهم سن الثانية عشرة من العمر ، ولا يجوز تشغيل الأحداث في الأعمال الصناعية قبل سن الخامسة عشرة وذلك فيما عدا المتدربين منهم .

١ ـ مادة (٥٨) لا يجوز تشغيل الأحداث قبل السابعة عشرة في الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة التي تحددها التشريعات أو القرارات أو اللوائح الخاصة بكل دولة .

٢ ـ مادة (٥٩) لا يجوز أن تزيد ساعات العمل اليومي للأحداث الذين تقل سنهم عن ١٥ سنه عن ست ساعات تتخللها فترة أو أكثر للراحة لا تقل مدتها عن ساعة بحيث لا يعمل الحدث أكثر من أربع ساعات متوالية .

٣ ـ مادة(٦٠) يحق للأحداث الذين يعملون بمقتضى عقد التدرج الحصول على أجر عادل أو منحة ملائمة أثناء فترة تدرجهم .

٤ ـ مادة (٦١) تعتبر ساعات العمل التي يقضيها الحدث في التدريب أثناء ساعات العمل العادية ضمن ساعات العمل .

٥ ـ مادة (٦٢) لا يجوز تكليف الأحداث بأي عمل اضافى أو تشغيلهم أثناء الليل فيما عدا بعض الأعمال التي يحددها التشريع في كل دولة .

٦ ـ مادة (٦٣) يجب إجراء الكشف الطبي على الأحداث قبل التحاقهم بأي عمل للتأكد من لياقتهم الطبية كما يجب إعادة هذا الكشف

عليهم في الفترات الدورية التي يحددها التشريع والقرارات واللوائح في كل دولة.

٧ـ مادة (٦٤) يصح للأحداث دون السابعة عشرة إجازة سنوية تزيد عن الإجازة السنوية التي تمنح للعمال البالغين ويحدد تشريع كل دولة مقدار الإجازة السنوية الإضافية ولا يجوز تخطئة أو تأجيل الإجازة المقررة للأحداث. (ناهد زهدى ١٩٨٨م)

وقد عدلت بعض هذه القرارات التي صدرت في عام ١٩٦٦ م بالاتفاقية رقم (٦) لسنة ١٩٧٦م حيث لم تجز هذه الاتفاقية القواعد الخاصة بالأحداث والسابق الإشارة إليها في الاتفاقية رقم (١) لسنة ١٩٦٦ . كما صدر في عام ١٩٨٠ الاتفاقية العربية رقم ١٢ بشأن العمال الزراعيين نصت المادة الخامسة منها على ما يلي :

١ ـ يحدد تشريع كل دولة القواعد المتعلقة بتشغيل الأحداث في الزراعة ويحدد كذلك الأحكام الخاصة بمجالات وساعات عملهم وإجازاتهم.

٢ ـ تسعى منظمة العمل العربية إلى استصدار أداة قانونية عربية بشأن الأحداث كانت أحد بنود جدول أعمال مؤتمر العمل العربي الذي عقد في سنة ١٩٦٦م. وتهدف المنظمة في ذلك إلى بلوغ مستويات متماثلة في التشريعات العمالية والضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية حيث أن توحيد تلك التشريعات وشروط العمل وظروفه في الأقطار العربية هو هدفها الأساسي الذي أنشئت من أجله. (ناهد زهدي ١٩٨٨م: ٢٥٨).

انه بالرغم من وجود توجهات حثيثه لدى كافة الجهات المعنية بعمل الأحداث في الدول العربية إلا انه لا زال هناك بعض التفاوت القانوني في تحديد السن القانوني لعمل الأحداث سواء في الأعمال الاعتيادية، أو في الأعمال الخطرة ويوضح الجدول رقم (١) واقع القانونين العربية المنظمة المتعلقة بتحديد السن القانوني لعمل الأحداث في المجالين السابقين.

الجدول رقم (١)

يمثل الحد الأدنى للعمل في الأعمال العادية، والخطرة في الدول العربية

القطـــر	الحد الأدنى لسن العمل الاعتيادي	الحد الأدنى للسن في الأعمال الخطرة
الجزائر	١٦	١٦
العراق	١٥	١٨
الإمارات	١٥	لا يسمح مطلقا
الصومال	١٥	١٦
الكويت	١٤	١٨
تونس	١٤	١٨
البحرين	١٤	١٦
السعودية	١٢	١٨
مصر	١٢	١٧
الأردن	١٢	١٥
سوريا	١٢	١٥
اليمن	١٢	١٢
السودان	١٢	١٨

المصدر: (الجدول من عمل الباحث بناء على المعلومات الموضحة لسن العمل في الصفحات ٢٥٩ـ ٢٦٤ في ناهد زهدي ١٩٨٨م)

كما يتبين من الجدول رقم (١) فإن الجزائر تعد في مقدمة الدول العربية من حيث الأخذ بسن مرتفعه نسبياً للحد الأدنى لعمل الأحداث بلغ ١٦ سنه. بينما تأتى كل من مصر وسوريا، والأردن، والسودان في آخر القائمة فيما يتعلق بهذا الشأن حيث أن السن القانوني في هذه الدول ١٢ سنه. وعند النظر إلى بالنتيجة السابقة وربطها بواقع الحال وحجم الظاهرة في الدول العربية يتضح أن هذه الدول الأربع إضافة إلى المغرب والتي لم ترد في الجدول السابق لعدم توفر بيانات عنها تعد من أكثر الدول العربية معاناة من هذه الظاهرة. مما يقود إلى القول بأن الانخفاض النسبي للسن القانونية لعمل الأحداث في هذه الدول والمحدد باثنتى عشرة سنة، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول قد ساعد على تفاقم الظاهرة في هذه الدول مقارنة بغيرها من الدول العربية الأخرى كما سيتضح لاحقاً.

١ . ٨ إعلان عمان حول منع استخدام الأطفال كجنود

إضافة إلى القرارات السابقة صدر عن الدول العربية قرارات أخرى حول منع استخدام الأطفال جنوداً، وتعرف هذه القرارات (بإعلان عمان) وذلك لكونها نتيجة للمؤتمر المنعقد في عمان، الأردن، ما بين ٨-١٠ أبريل/ نيسان للعام ٢٠٠١. ويشمل تعريف التجنيد كافة الطرق (رسمية كانت أم بحكم الواقع) مما يصبح بواسطتها الشخص عضوا في قوات مسلحة أو جماعة مسلحة، وتشمل: التجنيد الإجباري (الخدمة العسكرية الإلزامية / الإجبارية)، والانخراط التطوعي، والتجنيد القسري، والمشاركة المباشرة في القتال والمشاركة الفعالة في الأنشطة العسكرية المرتبطة بالقتال من مثل الاستكشاف، والتجسس، والتخريب، واستخدام الأطفال كطعم، أو كمراسلين، أو في نقاط التفتيش العسكرية، واستخدام الأطفال في أنشطة

الدعم المباشر مثل توظيفهم لحمل الإمدادات إلى الخطوط الأمامية، وكافة الأنشطة على الخطوط الأمامية ذاتها.

وقد صدرت عنه التوصيات والقرارات التالية:

١ ـ يعلن المؤتمر رفضه القاطع استخدام أي طفل دون سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية من جانب أية قوات مسلحة أو أية جماعات مسلحة.

٢ ـ تحث كافة الدول على المصادقة أو الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والمتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، بدون تحفظات، وبإعلان سن الثامنة عشرة الحد الأدنى من العمر لكافة أشكال التجنيد التطوعي.

٣ ـ تشجيع الدول على الاستفادة من الجلسة المقبلة الخاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة المكرسة للأطفال (سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١) كفرصة للتوقيع أو لإعلان المصادقة أو الانضمام إلى البروتوكول المذكور أعلاه.

٤ ـ يدعو المؤتمرون كافة القوات والمجموعات المسلحة على إنهاء تجنيد واستخدام الأطفال دون الثامنة عشر وإلى تسريح أو تحرير الأطفال المستخدمين حاليا كجنود إلى إجراء أسلم.

٥ ـ يدعو المؤتمرون كافة الدول التي لم تصادق بعد إلى المصادقة على اتفاقيات جنيف الأربع للعام ١٩٤٩م، وعلى البروتوكولين الإضافيين للعام ١٩٧٧م، وعلى الاتفاقية الخاصة باللاجئين للعام ١٩٥١م وعلى البروتوكول الملحق بها للعام ١٩٦٧م، وعلى قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وعلى معاهدة أوتاوا للألغام الأرضية، وعلى اتفاقية منظمة العمل الدولية حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال رقم ١٨٢.

٦ ـ دعوة كافة الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان الاحترام الكامل لنصوصها، وبشكل خاص فيما يتعلق بحماية الأطفال تحت الاحتلال.

٧ ـ دعوة كافة الدول لضمان التطبيق الشامل والفعال لهذه المعايير الدولية ولحماية الأطفال، بما فيهم البنات والأولاد من اللاجئين والنازحين، ضمن القوانين الوطنية وبالممارسة من خلال:

ـ مراجعة التشريعات الوطنية لضمان مطابقتها للمعايير الدولية.

ـ تجريم تجنيد الأطفال دون الثامنة عشر واستخدامهم في الأعمال الحربية في القوانين الوطنية.

ـ تقوية الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وبشكل خاص لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

ـ إقامة أو تعزيز الآليات الوطنية لحقوق الطفل.

ـ ضمان التسجيل الإلزامي والشامل للمواليد.

٨ ـ ويدعو المؤتمر كافة الدول لضمان الحماية الخاصة لكافة الأطفال الذين يعيشون تحت الاحتلال، والأطفال المحتجزين، والأطفال المشاركين في النزاعات المسلحة أو النزاعات المدنية، من خلال التطبيق الصارم للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المعايير الدولية المتعلقة بنظام العدالة الخاص بالأحداث، واستخدام القوة العنيفة.

٩ ـ دعوة كافة الدول وغيرها من الهيئات ذات العلاقة إلى ضمان ترجمة هذه المعايير بنشرها على أوسع مدى وعلى كافة المستويات وزيادة وعي المجتمع والأفراد بها، والتدريب الفعال لكادر الشرطة

والجيش، وقوات حفظ السلام والمسئولين عن حقوق الطفل وحمايته، وعلى دمجها ضمن المناهج التربوية والعسكرية.

١٠ ـ دعوة كافة الدول، بما في ذلك تلك الواقعة خارج المنطقة، إلى عدم توريد الأسلحة الصغيرة أو الخفيفة لأي من الحكومات أو الجماعات المسلحة التي تجند أو تستخدم الأطفال كجنود، وإلى اتخاذ الخطوات لمنع الأفراد والشركات من القيام بذلك.

١١ ـ حث الدول على تبني التشريعات التي تحمل الشركات مسؤولية الأعمال التي تزج بالأطفال، بشكل مباشر أو غير مباشر، في الأعمال الحربية أو الأنشطة العسكرية ويدعو الشركات إلى تبني وإتباع قواعد سلوكية تصب في هذا الاتجاه.

١٢ ـ حث الجماعات المسلحة على تقديم التزامات خطية على الالتزام بالبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والمتعلق بزج الأطفال في النزاعات المسلحة.

١٣ ـ دعوة الشخصيات القيادية الدينية إلى القيام بالدراسات التي تبين الدور الإيجابي الذي يمكن للدين لعبه في محاربة عسكرة الأطفال وتأثيره السلبي على الأطفال.

١٤ ـ ويدعو الشخصيات القيادية، الدينية والمجتمعية إلى تعزيز ثقافة السلام، والتسامح، والتفاهم، وزيادة الوعي حول حقوق الطفل،

١٥ ـ ويشجع الدول على تعزيز الإجراءات الوقائية لكافة الأطفال، خاصة أولئك المعرضين للخطر، وذلك بمعالجة أسباب عسكرة الأطفال، وبشكل خاص الفقر، والتمييز، والنزوح، وانعدام العدالة، والافتقار إلى التعليم، عن طريق:

أ ـ خلق الفرص التعليمية والمهنية.

ب ـ ضمان ثقافة التسامح، وعدم التمييز، واحترام الآخرين.

ج ـ تعزيز مقدرة الأطفال على المشاركة الفاعلة في بناء المجتمع دون اللجوء إلى العنف.

د ـ العمل على منع العدوان، والاحتلال وعسكرة المجتمع من خلال إنهاء برامج التدريب العسكري للأطفال.

هـ ـ تقوية العائلة كونها وحدة الحماية الرئيسية للطفل.

١٦ ـ دعوة وسائل الإعلام الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز الصور والمواقف الإيجابية عوضا عن التركيز على العنف.

١٧ ـ دعوة كافة الدول إلى ضمان سد الحاجات الخاصة للجنود السابقين من الأطفال من خلال برامج فعالة مناسبة كإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع، آخذين بعين الاعتبار الحاجات المحددة للمجموعات الخاصة من الأطفال، كالبنات والأطفال اللاجئين والمعوقين.

١٨ ـ دعوة كافة الحكومات، بما في ذلك التي تقع خارج المنطقة، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتوفير الموارد الكافية لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، وبشكل خاص عن طريق توفير الموارد اللازمة على المديين القصير والطويل لدعم توفير بدائل وظيفية، وتسريح وإعادة تأهيل وإعادة دمج الأطفال الجنود في المجتمع.

١٩ ـ الطلب من جامعة الدول العربية ـ ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغارب العربي، ومنظمة

الوحدة الأفريقية ـ والشراكة الأوروبية–المتوسطية، وغيرها من التجمعات والهيئات الإقليمية تقديم الدعم والعمل نحو تطبيق هذا الإعلان.

٢٠ ـ دعوة دائرة الطفولة في جامعة الدول العربية للترويج لهذا الإعلان، وخاصة بين كافة المشاركين في لقاءات اللجنة الاستشارية الفنية للطفل العربي.

٢١ـ دعوة كافة الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، وبشكل خاص تلك الواقعة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العمل على تطبيق ورصد هذا الإعلان، من خلال مشاركة الأطفال أنفسهم، وإقامة شبكات وطنية وإقليمية ودولية. (للمزيد من التفاصيل حول هذا الإعلان انظر :

http://www.id.gov.jo/human/activities2000/report_amman_ar.html)

الفصل الثاني

عوامل تفشي ظاهرة
عمالة الأطفال دولياً وعربياً

٢ . عوامل تفشى ظاهرة عمالة الأطفال دوليا وعربياً

بالرغم من اختلاف العوامل التي قد تدفع بالأطفال إلى سوق العمل في سن مبكرة من حياتهم من مجتمع إلى آخر وفقا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لكل مجتمع ، إلا أن هناك بعض التفسيرات النظرية ، والتطبيقية التي ربما قد تمثل قوا سم مشتركة لتفسير الظاهرة عالمياً . وتعد نظرية القرار الأسرى (Models of Household Decisions من أكثر النظريات التي استخدمت لتقديم تفسيرات نظرية لعمالة وتجارة الأطفال . حيث تشير هذه النظرية التي طورت بواسطة بيكر (Becker1964) إلى كون الطفل مسلوب الإرادة ولا يستطيع تقرير مصيره بنفسه . وبناء على ذلك فإن الأبوين يقرران عنه بما يتوافق مع مصالحهما ويخدم ويحقق رغباتهما دون أن يضعا في الحسبان مدى تأثير ذلك القرار على مستقبل الطفل وإمكانية الإضرار بمصالحه .

وانطلاقاً من هذا الاتجاه فإن الأسرة تنظر إلى الأطفال على أنهم أعضاء مساعدون وفاعلون في الأسرة مما يعطيهم أهمية أكبر . ويدفع هذا الاتجاه الأسر إلى النظر للأطفال على أنهم مشاريع استثماريه لمستقبل الأسر .

كما يشير كل من بيكر ولويس (Becker and Lewis(1973 إلى عامل آخر حيث يريان أن قرار إنجاب الأطفال يتوقف على نظرة الأسرة لنوعية الأطفال الذين تريد إنجابهم حيث تأخذ هذه النظرة تعدين أساسين وهما ما أطلقا عليه (quality-quantity) ويعنى ذلك الاهتمام بالكيفية أو الكمية أي الاهتمام بنوعية الأطفال الذين تريد الأسرة إنجابهم ، أو الاهتمام بعدد الأطفال الذين تريد إنجابهم .

فالأسر التي تختار التوجه الكمي لعدد الأطفال نادراً ما تهتم بمستقبل أطفالها، أو تهتم بحصولهم على التعليم أو التدريب لضمان مستقبل أفضل لهم ولأسرهم و إنما تنظر إليهم كأدوات يمكن استغلالها واستعمالها لتحقيق المزيد من الدخل للأسرة في الوقت الحاضر. وبناء على ذلك فإن الأسر التي تأخذ بهذا التوجه تحاول إنجاب اكبر قدر ممكن الأطفال وبالتالي الزج بهم في سوق العمل في سن مبكرة جداً. بينما حالات قليلة من تلك الأسر كثيرة الأطفال تقوم بتصنيف أطفالها إلى فئتين إحداهما تسمح لها بالالتحاق بالمدارس والحصول على فرص تعليمية، وأخرى تمنعهم من ذلك وتلحقهم بسوق العمل في مرحلة مبكرة من العمر. ويعتمد مثل ذلك القرار على ترتيب الطفل بين أخوته حيث أن الطفل الأول هو الذي غالباً يحظى بفرصة التعليم.

أما صديقي، وبارتنويس (Siddiqi& Patrinos) فيريان أنه على الرغم من أن هناك العديد من العوامل التي تدفع بالأطفال إلى العمل إلا أن الفقر يأتي في مقدمتها حيث يضطر الأطفال إلى العمل لتوفير لقمة العيش لأنفسهم ولأسرهم، وعلى الرغم من أنهم لا يتقاضون أجوراً مجزية أو حتى جيده إلا أن الأجور الزهيدة التي يتقاضونها تظل رغم ضآلتها أحد المصادر الرئيسة للدخل التي تساعد على توفير الحد الأدنى من العيش في الكثير من دول العالم الثالث. ونتيجة لذلك لاغني للعديد من الأسر في تلك البلدان عن الدفع بأبنائها إلى العمل في سن مبكرة للمساهمة في توفير لقمة العيش.

وفى نظرهما فإن الفقر يمثل السبب الأكبر والقاسم المشترك الذي يدفع الكثير من الأسر لإرسال أبنائهم للعمل في سن مبكرة بغرض زيادة دخل الأسرة وإعالة باقي أفرادها. كما يريان أن هناك بعض العوامل الأخرى

التي ربما لاتقل أهمية عن الفقر في دفع الأطفال إلى قوة العمل في سن مبكرة حيث يشيران إلى أن تلك الأسباب تختلف باختلاف الظروف المعيشية فالأسباب التي تدفع سكان المدن لإرسال أبنائهم للعمل في سن مبكرة تختلف عن الأسباب التي تدفع سكان القرى في بعض الأحيان ولكن هناك أسباباً مشتركة بينهما يمكن إيجازها فيما يلي :

١ ـ تفشي الجهل والأمية

حيث يريان أن الأسر التي تتصف بالجهل والأمية لا تحرص على تعليم أبنائها لأن فائدة التعليم غير معروفة لديهم، ويعتقد هؤلاء أن إرسال أبنائهم في هذه السن المبكرة لتعلم حرف بدائية ومهن هامشية يمثِّل ضماناً لمستقبلهم.

٢ ـ قلة المدارس وارتفاع تكاليف الدراسة

أما العامل الثاني فيتمثل في قلة المدارس، أو ارتفاع تكاليفها، حيث أن عدم وجود المدارس في المحيط السكنى للأسرة أو ارتفاع تكاليفها بالقدر الذي لا تستطيع الأسر دفعها فإن الأسر قد تضطر إلى عدم إرسال أبنائها للدراسة، ومن ثم البحث لهم عن عمل يساعد الأسرة على المعيشة. أنظر : النظر إلى الجزء الثاني من هذا العامل فإنه يتبين انه يرتبط ارتباطاً قويا بالعامل الأول (وهو الفقر والعوز). أنظر :

http://www.worldbank.org/html/extdr/hnp/hddflash/workp/wp00056.html

أما ريتشارد (Richards 1988) فيرى أن مشكلات التعليم بصورها المختلفة تعد من ابرز العوامل التي تساهم بشكل مباشر في دفع الأطفال

إلى ترك الدراسة والالتحاق بالعمل في سن مبكرة. حيث يرى أن الأطفال غالبا يبحثون عن عمل في حالة عدم استطاعتهم الحصول على فرص الالتحاق بالدراسة، لبعد المدارس عنهم، أو لسوء أوضاع و برامج التعليم مما يجعل التعليم في نظرهم مضيعة للوقت لاسيما وأن المدارس في الدول النامية تزخر بالعديد من المشكلات مثل الازدحام في عدد الطلاب، سوء تأهيل وتدريب المعلمين. ونظراً لأن الأسرة تملك كافة الصلاحيات في تقرير مصير أبنائها فإن مثل هذه المشكلات قد تجعل بعض الأسر التي لا تؤمن بأهمية التعليم وهي الأسر التي تتصف بالأمية غالباً ما تقرر عدم إرسال أبنائها إلى المدارس طالما هم يستطيعون تعلم بعض المهارات في المنزل مثل الزراعة. أنظر : http://www.worldbank.org/html/extdr/hnp/hddflash/wp_00056.html workp

ومما تجدر الإشارة إليه أن العوامل السابقة التي أوردها ريتشارد هي ذاتها التي تو جد في العالم العربي والتي دفعت ببعض الأسر إلى اتخاذ قرار إلحاق أبنائها بقوة العمل في سن مبكرة حيث أشارت نهاية دبدوب (٢٠٠٢م) إلى أن ابرز العوامل التي تدفع بالأطفال إلى قوة العمل في سن مبكرة في المجتمع الأردني هي عوامل اقتصادية، واجتماعية وتتمثل تلك العوامل فيما يلي :

١ ـ عوامل اقتصادية

والتي أرجعتها إلى تدهور الاقتصاد الأردني وخاصة بعد حرب الخليج وما رافقه من تضخم وارتفاع على الأسعار ولم يرافقه تعديل على الرواتب، مما أدى إلى تفاوت في المستويات الاجتماعية والاقتصادية للأسر. وكذلك تفاقم مشكلة المديونية وانعكاساتها السلبية على اكبر قطاعات المجتمع إلا

وهو الطفولة وذلك نظرا لتحويل الحكومة جزءا كبيرا من خدماتها الأساسية، مثل الرعاية الصحية، التغذية، والتعليم لسد العجز في المديونية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة عكسية بين نسبة المديونية وحقوق الطفل الأساسية.

٢ ـ عوامل اجتماعية

أما العوامل الاجتماعية التي تساهم في زيادة ارتفاع معدلات عمالة الأطفال في الأردن فقد ذكرت مجموعة منها:

أ ـ الاعتقاد السائد لدى العديد بعدم جدوى التعليم من الناحية المادية.

ب ـ عدم وعي بعض الأهالي لأبسط حقوق أطفالهم في التعليم.

ج ـ عقم المناهج المدرسية وخلوها من التحفيز على الإبداع ورعاية المبدعين إضافة لقلة البرامج اللامنهجية والنشاطات والأندية الرياضية والاجتماعية والتي تنمي وتصقل مواهب الأطفال.

د ـ الهروب من المدرسة بسبب العنف من قبل المدرسين وافتقار المدرسين إلى الأساليب الحديثة التي تحث على التفكير بدلاً من التلقين الذي يقتل الإبداع ويجعل الطفل إنساناً آليا يتلقى أوامر دون عملية مشاركة من طرفهم.

كما أشارت دبدوب (٢٠٠٢م) إلى عوامل أخرى ترى أنها لاتقل أهمية عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية السابقة من حيث الأهمية في زيادة ارتفاع معدلات عمالة الأطفال والتي عزتها إلى تشجيع أرباب العمل من أصحاب المصانع وزيادة طلبهم على عمالة الأطفال مما ساهم بشكل مباشر إلى تفاقم الظاهرة، وترجع مثل ذلك الأمر إلى مجموعة من الأسباب تمثلت فيما يلي:

١ ـ قلة أجور الأطفال .

٢ ـ الطاعة العمياء .

٣ ـ عدم شمول الأطفال بالتأمين الصحي والضمان الاجتماعي .

٤ ـ سهولة الاستغناء عن الأطفال العاملين .

٥ ـ عدم الاعتراض على العمل لساعات طويلة .

٦ ـ سهولة تعليمهم الحرفة المطلوبة .

٧ ـ عدم مشاركتهم في الخلافات العمالية .

وفى اليمن أشار الشيخ وآخرون (ب ت) إلى أسباب مماثلة تدفع بالطفل اليمنى إلى قوة العمل في سن مبكرة حيث أشاروا إلى بعض الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن إيجازيها فيما يلي :

١ ـ شدة اهتمام الوالدين بإنجاب أكثر عدد ممكن من الأطفال مما يفضي إلى تشجيع عمل الأطفال والتقليل من موارد تعليم الأطفال .

٢ ـ انتشار ظاهرة الزواج المبكر في المجتمع اليمنى حيث يدفع الأبناء إلى العمل لجمع المهر ، ونفقات الزواج ونفقات الزوجة ، ونفقات الأطفال المتتابعة .

٣ ـ أمية الأبوين ، حيث تبين أن أغلب عمالة الأطفال في اليمن تنتمي إلى أمهات أميات ، وقد أكدت ذلك نتائج المسح الوطني للقوى العاملة والتي أوضحت أن ٧٠ ٪ تقريباً من عمالة الأطفال تنتمي إلى أباء أميين و ٩٢ ٪ إلى أمهات أميات .

٤ ـ انتشار ظاهرة الثأر في اليمن ، وفي عالم الثأر لا يستطيع الطفل أن

يعيش كأي طفل عادي في بيئة صحية ، بالإضافة إلى أنه لن يستطيع الحصول على تعليم أفضل بعيداً من الخوف ولهذا السبب فإن الثأر يكون من الأسباب التي تدفع الأطفال للعمل والتخلي عن المدرسة .

٥ ـ (انظر ظاهرة القات في المجتمع اليمنى حيث تجبر بعض العائلات أولادها على العمل من أجل تمكنهم من الحصول المال لشراء القات .
(انظر : http://www.aljazeeraonline.net/CHILDOFYEMEN.htm)

كما أوضحت حسيبة شنيف (ب ت) أسباب ظاهرة عمالة الأطفال في اليمن إلى مجموعة من الأسباب كان من أبرزها ما يلي :

١ ـ الفقر حيث أن ٣٣٪ من السكان تحت خط الفقر .

٢ ـ انخفاض معدلات التحاق الأطفال بالتعليم والتي لا يتجاوز (٤٥٪× من جملة السكان في الفئة العمرية ٦ ـ ١٥ سنة بسبب الفقر في خدمات التعليم وارتفاع تسرب الأطفال من التعليم لعوامل اقتصادية واجتماعية وتربوية .

أما في لبنان فإن زينة السبع (٢٠٠١م) فقد عزت تفشى الظاهرة في المجتمع اللبناني إلى العوامل التالية :

١ ـ الفقر والعوز والتردي المعيشي للأسرة بعد الحرب .

٢ ـ تدني المستوى الثقافي أو عدمه عند الوالدين .

٣ ـ سوء أساليب التعليم .

٤ ـ كثرة عدد الأبناء في الأسرة .

٥ ـ انتشار المنظمات المتاجرة بعمالة الأطفال .

http://www.mafhoum.com/press2/60S3.htm

وفى السودان ترجع نتائج مسح الهجرة والقوى العاملة لعام ١٩٩٠م زيادة نسبة الأطفال العاملين في المجتمع السوداني إلى مجموعة من العوامل منها :

- الحرب الدائرة في جنوب السودان .
- عدم الاستقرار السياسي في الدول المجاورة .
- التدهور البيئي في المناطق المجاورة .
- ضعف البنية الاقتصادية .

وعند استعراض واقع معظم الدول العربية الأخرى أتضح أن الفقر ، وضعف مستوى الوعي لدى الأسر بأهمية التعليم يمثلان العاملين الرئيسين لعمالة الأطفال في معظم الدول العربية . مما يوضح تشابه العوامل المؤدية إلى تفشى الظاهرة في المجتمعات المعاصرة رغم اختلاف الثقافات والمستويات الاقتصادية للبلدان . أما الدول ذات المستويات الاقتصادية العالية فإنه يمكن إرجاع انتشار الظاهرة فيها أيضا إلى اعتماد اقتصادها الزراعي ، والصناعي على المهاجرين إلى تلك البلدان سواء كانت تلك الهجرة بصفة شرعية أو كانت بصفة غير مشروعة ، حيث تمثل الأسر المهاجرة الفقيرة إلى تلك البلدان عمالة رخيصة يتم استغلالها لتحقيق اكبر قدر من الربحية بما في ذلك الأطفال الصغار لتلك الأسر كما هو الحال في العمالة الموسمية في الولايات المتحدة من القادمين والمتسللين من دول أمريكا الجنوبية حيث يتم تشغيلهم في مواسم الحصاد في العديد من المزارع التجارية الكبرى في الولايات الزراعية .

ولسبب ذاته وهو تحقيق مزيد من الربحية الاقتصادية يستغل الآلاف الأطفال من قبل الشركات العالمية الكبرى في العديد من البلدان الفقيرة للعمل في مصانعها المقامة في تلك البلدان وهو ما سوف يتم التعرض له لا حقاً .

ويؤكد عبد الحميد ملكاني أهمية الفقر كعامل رئيس لعمالة الأطفال إضافة إلى اتفاقه مع العديد من الطروحات التي تناولت أسباب الظاهرة حيث يشير إلى أن أهم أسباب عمل الأطفال الفقر حيث أن عمل الأطفال يسهم عادة بنسبة تتراوح ما بين ٢٠٪ و ٢٥٪ من دخل الأسرة الفقيرة التي تنفق الجانب الأكبر من دخلها على الغذاء، وهكذا فإن الدخل الذي يجلبه الأطفال يعتبر حاسماً لبقاء هذه الأسرة.

كما يرى أن من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لعمل الأطفال إصابة أو مرض أحد أفراد الأسرة أو تعرضها لمحنة ما أو لمواجهة التمزقات الاجتماعية كالطلاق ومعاناة من الديون حيث يصبح عمل الأطفال تسديداً لديون الأسرة ومن الأسباب الاقتصادية التي يراها لعمل الأطفال حرص أصحاب العمل على خفض التكلفة عن طريق الأجور المتدنية والتي تعتبر من أهم أسباب عمل الأطفال وذلك بالاعتماد على حجج واهية زائفة كحجة « الأنامل الرقيقة» ويكون استغلالهم في صناعات خطرة كصناعة: السجاد والزجاج واستخراج الحجر الجيري ورقائق الفسيفساء وصناعة الأقفال وصقل الأحجار الكريمة والماس.

أما الأسباب غير الاقتصادية لعمل الأطفال فيرى أنها تتمثل فيما يلي:

١ ـ قلة وعي الأطفال بحقوقهم وأنهم أقل إثارة للمتاعب.

٢ ـ الأطفال أقل استعداداً لتلبية الأوامر وأداء العمل الرتيب دون شكوى.

٣ ـ الأطفال أكثر مدعاة للثقة وأقل احتمالاً للسرقة والتغيب عن العمل ولضعف نسبة غياب الأطفال وهو أمر ذو قيمة خاصة لدى أصحاب العمل في الأعمال التي تمارس في القطاع غير المنظم حيث يجري استخدام العمال على أساس يومي عارض.

٤ ـ الأوضاع القانونية والأنظمة النافذة التي تحرم عمل الأطفال غير كافية في العديد من الدول مع ضعف الرقابة الحكومية والشعبية وغياب الوعي بمظاهر هذه المشكلة .

كما يبين تقرير البنك الدولي لعام (١٩٩٧ م) أن »الفقر هو العامل الرئيس لتدفق الأطفال إلى مكان العمل . . . . فالحاجة الماسة تجعل من المستحيل تقريبا على الأسر الاستثمار في تعليم أطفالها وتكلفة التعليم يمكن أن تكون عالية جدا نظرا لأن معظم التعليم العام المجاني في الواقع باهظ التكلفة جدا بالنسبة لأسرة فقيرة . .

كما يوضح التقرير أن كبر حجم الأسرة في بعض المجتمعات قد يكون عاملاً آخر حيث يشير إلى أن الأسر الفقيرة عادة تنجب عددا أكبر من الأطفال مما يؤدي إلى كبر حجم الأسرة مما يؤدي إلى زيادة أعباء الأسرة المالية واضطرارها إلى الدفع ببعض أطفالها إلى العمل في سن مبكرة .

الفصل الثالث

حجم الظاهرة على المستوى العالمي والعربي

٣ . حجم الظاهرة على المستويين العالمي والعربي

٣ . ١ حجم الظاهرة عالمياً

أصبحت ظاهرة عمالة الأطفال محل اهتمام كثير من دول العالم النامي خلال العقد الماضي الذي شهد إجراءات فاعلة للتقليل من حجم الظاهرة في الكثير من دول العالم النامي التي سنت القوانين للتقليل من حجم الظاهرة، كما تبنت كثيراً من المشاريع الأسرية الهادفة إلى مساعدة الأسر للتغلب على ظاهرة الفقر التي تعد أحد المسببات الرئيسة لهذه الظاهرة. وفي الوقت ذاته بدأت كثير من دول العالم المتقدم سن القوانين التي تمنع استيراد البضائع والسلع من المصانع التي تستخدم الأطفال في صناعتها كما منعت استيراد البضائع المنتجة بواسطة الأطفال. وب على الرغم من ذلك فإن عمالة الأطفال في تزايد مستمر، كما أن السيطرة عليها من الصعوبة بمكان وذلك لأن معظم الأطفال العاملين غالبا ما يعملون في مؤسسات أو قطاعات غير حكومية أو رسمية، أو في قطعات غير مرخصة أو غير نظامية أو مخالفة للقانون مما يجعل إمكانية الوصول إلى تلك القطاعات وتحديدها تحديدا دقيقا أمراً في غاية الصعوبة.

وعلى الرغم من عدم جود أرقام مؤكدة عن حجم الظاهرة على المستوى الدولي وصعوبة تحديد ذلك تحديدا دقيقا للحيثيات السابقة الإ أن تقديرات منظمة العمل الدولية : (International Labor Organization (ILO تشير إلى أن هناك ما يقارب ٢٥٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥-١٤ سنه. يعملون بدوام يوم كامل يتوزعون على معظم الدول النامية في العالم الثالث في مختلف القارات. وتعد آسيا من أكثر القارات العالمية التي تحتوى

على الجزء الأكبر من هذا الرقم حيث يبلغ حجم عمالة الأطفال بها ١٥٢,٥ مليوناً. في حين يصل الرقم إلى ٨٠ مليون طفل في أفريقيا، أما في أمريكا الجنوبية فيبلغ الرقم إلى ١٧,٥ مليوناً. انظر: إلا أنه من الملاحظ أن هذا التقرير أهمل حجم عمالة الأطفال في أمريكا الشمالية وأوربا واستراليا إلا أن البيانات تؤكد أن هذه القارات لا تخلو من هذه المشكلة بل أنها تعانى هي الأخرى من وجودها بأشكال وأحجام متفواته. انظر : http://www1.worldbank.org/sp/childlabor/documents/child%20labor.doc

ويشير كل من فاراز صديقى، وهرى باترينوس (Faraaz Siddiqi : no date) إلى أن عمالة الأطفال تتركز بشكل رئيس في كل من قارتي آسيا وأفريقيا التي تشكل في مجموعها ٩٠٪ من مجموع الأطفال العاملين في العالم. وتأتى آسيا في مقدمة قارات العالم، وتتصدر الهند قائمة الدول الآسيوية من حيث تشغيل الأطفال حيث يبلغ عدد الأطفال العاملين بها ٤٤ مليون طفل لتكون بذلك أكبر دولة في العالم من حيث عدد الأطفال العاملين. وفي باكستان هناك حوالي ١٠ ٪ من القوى العاملة يقعون تحت سن العاشرة من العمر. أما في أفريقيا فهناك العديد من الدول التي تعد مصادر رئيسة لعمالة الأطفال وتصديرها إلى كامل القارة الأفريقية فعلى سبيل المثال يبلغ عدد الأطفال العاملين ممن هم دون سن الرابعة عشرة في نيجيريا ١٢ مليون نسمة.

وتؤكد هذه الحقيقة أيضا تقارير البنك الدولي حيث أشار احد التقارير إلى أن عدد الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والرابعة عشرة بحوالي ٢٥٠ مليونا في البلدان النامية، منهم ١٢٠ مليونا على الأقل متفرغون للعمل. ومن هؤلاء، توجد نسبة ٦١ ٪ في آسيا، ونسبة ٣٢ ٪في أفريقيا، ونسبة ٧ ٪ في أمريكا اللاتينية. وعدد الأطفال الذين يعملون في البلدان المتقدمة صغير نسبيا. http://www1.worldbank.org/sp/childlabor/documents/child%20labor.doc

وقد أشارت تقديرات سابقة لمنظمة العمل الدولية إلى أن عدد الأطفال العاملين بلغ حوالي ٨٠ مليون طفل في كافة أرجاء العالم. منهم ٧٣ مليونا تتراوح أعمارهم بين العاشرة والرابعة عشرة. ويعتقد أن تلك التقديرات السابقة مالت إلى الجانب المنخفض، حيث أنها توحي على سبيل المثال بأن معدل اشتراك الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والرابعة عشرة في قوة العمل بلغ ١٤ ٪ فقط، مع أنه تقابلها أرقام أعلى كثيرا خاصة بالنسبة المئوية للأطفال غير المنتظمين في المدارس. http://www1.worldbank.org/sp/childlabor/documents/child%20labor.doc

كما تشير تقديرات منظمه العمل الدولية لعام ٢٠٠٠ أن طفلا من اصل ثمانية أطفال في العالم أي ١٧٩ مليون طفل يقوم بأعمال خطرة وضارة في حين يقوم ٨ر٤ مليون طفل من اصل ١٧٩ مليون طفل بأعمال تستحق الادانه مثل العبودية والدعارة والتجنيد والإباحية. http:// www1.worldbank.org/sp/childlabor/documents/child%20labor.doc

ووفقا لمصادر منظمة حقوق الإنسان في تقريرها عن مناهضة العبودية هناك ٢٧ مليون شخص من العبيد في العالم بما في ذلك الأطفال. وكشفت إحصائية صدرت عن منظمه العمل الدولية في مارس الماضي أن حوالي ٣٠٠ الف طفل يعملون كجنود في المنظمات وجماعات مسلحه في أكثر من ٤١ دولة في العالم.

وتشير الإحصائية إلى أن كثيراً من هؤلاء الأطفال دون سن العاشرة كما أن ما يقرب من ٥٠٠ ألف آخرين يقومون بأنشطة مختلفة في ميليشيات عسكرية ومنظمات شبة عسكرية ليصبح عدد الأطفال الذين يعملون في هذه المنظمات العسكرية بشكل عام ٨٠٠ ألف طفل.

وأضافت الإحصائية أن المشكلة أصبحت عالميه فهناك أطفال انتحاريون في سيريلانكا وأطفال يعملون كجنود في بورما وأطفال يعملون كأعضاء في عصابات مسلحة في كولومبيا ومقاتلون دون العاشرة في أفغانستان والسودان. وقد حاولت المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال بالاضافه إلى جهود الأمم المتحدة إلي الحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها حيث يتضمن القانون الدولي احدى عشرة معاهده متخصصة منها ثلاث معاهدات عامة حول الحقوق الاجتماعية إضافة إلى ميثاقين دوليين.

www.annabaa.org/nbanews/05/38.htm

وعن مدى انتشار عمالة الأطفال عبر المناطق والقطاعات يشير التقرير ذاته إلى أن أكبر حجم للأطفال العاملين في العالم في قارة آسيا ولكن نسبة الأطفال العاملين أعلى ما تكون في أفريقيا حيث يزاول طفل من كل ثلاثة أطفال في المتوسط شكلا من أشكال النشاط الاقتصادي، معظمه في قطاع الزراعة. وبصفة عامة، تكون معدلات اشتراك الأطفال في قوة العمل أعلى كثيرا في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية، ويعمل ثلاثة أرباع الأطفال العاملين في منشأة النشاط الذي تزاوله أسرهم. وتزاول نسبة ٩٠٪ من الأطفال العاملين في المناطق الريفية أنشطة زراعية أو أنشطة مماثلة، بينما يعمل نظراؤهم في المناطق الحضرية بصورة رئيسة في قطاعات التجارة والخدمات، وعدد أقل في قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد. وعلى الرغم من أن أطفال الشوارع في المناطق الحضرية حظوا باهتمام كبير، فإن أعدادا أكبر بكثير تعمل في الزراعة والخدمة المنزلية. وبالمثل، فإن الأطفال العاملين في صناعات التصدير (مثل المنسوجات والملابس والسجاد والأحذية) قليلون نسبيا بالمقارنة بمن يعملون في الأنشطة الموجهة نحو الاستهلاك المحلي (منظمة العمل الدولية ١٩٩٦أ) http:// www1.worldbank.org/sp/childlabor/documents/child%20labor.doc

ويرجح أن أقل من ٥ في المائة من الأطفال العاملين يعملون في قطاعات الصناعات التحويلية أو التعدينية الموجهة للتصدير، وأن نسبة تتراوح بين ١ و ٢ في المائة فقط تعمل في الزراعة الموجهة نحو التصدير.

ويشير التقرير أيضا إلى أن معدل انتشار عمالة الأطفال يهبط على أساس عالمي، ولكن هناك اتجاهات مختلفة عبر المناطق. فما برحت نسبة الأطفال العاملين تهبط في منطقة جنوب شرق آسيا بالنظر إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد وانتشار التعليم الأساسي وانخفاض حجم الأسرة. ولكنها آخذة في الارتفاع في كثير من البلدان في أفريقيا. وهناك أيضا أدلة على أن معدل انتشار عمالة الأطفال زاد في بعض بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (LAC) وفي أوروبا الشرقية (تقرير البنك الدولي) (http:// www1.worldbank.org/sp/childlabor/documents/child%20labor.doc

ولا يبدو أن هناك فرقا كبيرا في معدلات اشتراك الأطفال في قوة العمل حسب الجنس. ولكن الفروق في عمالة الأطفال بين البنات والأولاد تخفيها مشكلات القياس، حيث أن الأولاد يعملون عادة في أنواع العمل الملحوظة بينما تعمل البنات في الأعمال المنزلية بلا أجر. فعلى سبيل المثال، وجد في ستة بلدان درست أوضاعها في إطار البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال (IPEC)أن نسبة الأولاد إلى البنات في قوة العمل تبلغ ٢ : ٣، ولكن إذا أدرجت الأنشطة المنزلية تصبح الأعداد متماثلة. وفي البلدان التي تتوفر فيها بيانات، يبدو أن البنات يشتغلن ساعات أطول، وهو ما يتسق مع الفروق حسب الجنس في معدلات القيد في المدارس.

٣ . ٢ حجم الظاهرة في الوطن العربي

يشير أحد التقارير عن حجم عمالة الأطفال في العالم العربي إلى ضخامة الظاهرة، حيث يبلغ عدد الأطفال العاملين قرابة ١٢ مليون طفل، يتركزون بشكل رئيس في كل من المغرب، اليمن، تونس، الجزائر، مصر، الأردن، سوريا، لبنان. ويبين التقرير انه بالرغم من وجود قوانين واضحة ومحددة في كل من هذه البلدان تنص على تجريم تشغيل الأطفال ممن هم دون السن القانوني للعمل، إلا أن سوق العمل غالبا ما يتجاهل مثل تلك القوانين مما يقود إلى القول أن الأرقام الحقيقية للأطفال العاملين في الوطن العربي ربما تفوق بكثير الأرقام المعلنة والمصرحة في النشرات الرسمية الحكومية. انظر: السبب في ضخامة الظاهرة في العالم العربي إلى ارتفاع معدلات البطالة، والفقر في العديد من الدول العربية مما يجعل الكثير من الأسر تدفع بأبنائها إلى قوة العمل بحثا عن لقمة العيش. انظر: (tp:// www.Google.com/search? q=child+labor+in+++arab+countries&btnG= Google+Search&hl=en&lr=&ie=UTF-8&oe=UTF -8

وبالرغم من وضوح الظاهرة في العديد من البلدان العربية إلا أنها لم تحظى بالاهتمام العلمي والبحثي بالقدر الكاف مما أوجد نقصاً واضحا في البيانات المتاحة عن عدد الأطفال العاملين، أو خصائصهم العامة. وتعد جمهورية مصر العربية من أفضل الدول العربية التي حظيت فيها هذه الظاهرة بالبحث والتحليل حيث ظهرت العديد من الدراسات التي سلطت الأضواء على جانب أو أكثر من جوانب الظاهرة في المجتمع المصري. إلا انه بالمقابل نجد أن أقطار عربية أخرى ربما يفوق فيها حجم الظاهرة ما هو موجود في مصر لا يوجد بها بيانات أو دراسات كافية أو غير موجودة البتة مما يصعب

العمل على كافة المهتمين بدراسة الظاهرة أو معالجتها في الوطن العربي. و سيتم في هذا الجزء من الدراسة استعراض ما أمكن الحصول عليه من دراسات، وتقارير، وإحصاءات عن حجم الظاهرة وخصائصها في بعض الدول العربية وذلك لتسليط الضوء على حجم الظاهرة وخصائصها في الوطن العربي.

٣ .٢ .١ عمالة الأطفال في لبنان

ترى زينة السبع (٢٠٠١م) أن عمالة الأطفال مشكلة قد تكون مستعصية في لبنان، فكل المحاولات التي حصلت لمعالجتها فشلت. وقد يكون هذا الموضوع من ابرز المشكلات التي يعانيها لبنان بعد الحرب، حيث يشاهد أطفال يركضون لاهثين متسابقين على مسح زجاج السيارات، أو بيع العلكة، أو قناني الماء البارد، أو اليانصيب، أو الشحاذة.

كما أشارت إلى أن عمالة الأطفال أصبحت تمارس بأساليب منظمة حيث توجد منظمات أو مجموعات متنقلة في سيارات تأتي بالأولاد وتضعهم صباح كل يوم في أمكنة محددة لتصطحبهم ليلاً مع المبلغ المفروض عليهم في جيوبهم. tp://www.mafhoum.com/press2/60S3.htm

كما يشير شبيب ذياب (٢٠٠١م) إلى أن ظاهرة عمالة الأطفال في لبنان تعود إلى ما قبل عام ١٩٧٥م، وإنما كانت على نطاق ضيق محدود، ويبين أن المعلومات لم تكن متوفرة أبان الحرب الأهلية ١٩٧٥-١٩٩٠م، حيث انخرط بعض الأطفال في المنظمات شبه العسكرية. ومع وقف العمليات العسكرية عادت عمالة الأطفال إلى الظهور حيث تفاقمت خلال العشر السنوات الأخيرة. وتوضح دراسة شبيب إن الأطفال العاملين في لبنان يمثلون ٦,٤٪ من إجمالي القوى العاملة في البلاد كما أنهم يشكلون

٨ , ٢٪ من إجمالي الأطفال في لبنان من ذات الفئة العمرية (١٠-١٧) . ويتركز معظم الأطفال العاملين في لبنان في الجنوب، والنبطية . كما يمثل ألأطفال العاملون بأجر ٨١٪ من مجموع العاملين . ويتركز ون في المهن المتعلقة بالإنشاءات المعدنية وتصليح الأجهزة الكهربائية، والمهن ذات الطابع الحرفي مثل الحلاقة، والنجارة، وأعمال البيع والمناجم وقطع الحجارة ونحتها، وصيانة السيارات من ميكانيكا وحدادة وكهرباء وتنجيد .

وتشير رشا الأطرش (٢٠٠٢ م) عن عمالة الأطفال في مزارع التبغ في الجنوب اللبناني أن هناك نحو ٢٢ ٤٠٠ , طفلاً ومراهقاً يغرسون، يحصدون، و«يشكون» التبغ . يستيقظون قبل بزوغ الشمس، وقبل الذهاب إلى المدرسة هذا إذا لم يكونوا قد انقطعوا عنها أسوة ب٩٤٪ من «أطفال التبغ» الذين لم يتعد تحصيلهم العلمي المرحلة الابتدائية ليقصدوا الحقول، وليساعدوا الأهل في العمل في المزرعة .

وتوضح أن هذا العدد يساوي ١ , ٤ ٪ من العدد الإجمالي للأطفال والشباب ما دون تسعة عشر عاما في لبنان، علما أن السواد الأعظم من الأطفال العاملين في زراعة التبغ هم من الفئة العمرية المتراوحة ما بين ١٢ -١٥ عاما، تليها الفئة العمرية ما بين ٩ -١٢ عاما . وكلما تقدم الأطفال في السن (٥ -١٠ سنوات) أوكلت إليهم مهام أكثر خصوصية . فيعمل الأطفال من هذه الفئة العمرية في نقل الغرسات وفي تجفيف أوراق التبغ . ويتم نقل الغرسات في شهري نيسان وأيار من كل عام، فيواظب أفراد العائلة جميعهم على إتمام هذه المهمة لدرجة انه، وفي القرى المعروفة بكثافة مزارعي التبغ، تقفل المدارس أبوابها خلال هذا الموسم . وتجدر الإشارة إلى أن إدارات المدارس حاولت إجراء المفاوضات مع وزارة التربية لتتضمن العطل الرسمية موسم تغيب الأطفال عن مقاعد الدراسة في موسم نقل غرسات التبغ

والحصاد. وفي العمر المتراوح ما بين ٥ ـ ١٠ سنوات يبدأ الأهل بتعليم أطفالهم التقنيات المتعلقة بزراعة التبغ. وقد درج الأهل على تحفيز أطفالهم من أجل تشجيعهم على تعلم المهارات المطلوبة. فبالنسبة إلى نقل الغرسات توكل إلى الأطفال، في هذه السن، مهمة تغطية الجذور بالتراب. إلا أن دورهم في تجفيف التبغ يزداد أهمية، إذ يتوقع من كل طفل أن يتمكن بمفرده من «شك» ثلاثين إبرة (طولها أربعون سنتمترا وعرضها ثلاثة ملليمترات)، أي ما يعادل أربعة كيلوغرامات من التبغ. أما عن بيئة العمل التي يعمل فيها الأطفال فهي دائما صغيرة، وسخة، ويملأها الغبار. ففي خلال اشهر التجفيف (ايار حزيران) يجلس الأطفال على الأرض أمام بيوتهم في مساحات ضيقة مع سائر أفراد العائلة، وأوراق التبغ تتوسطهم. أما حين يعمل الأطفال في الحقول، فيجب عليهم تحمل أشعة الشمس الحارقة والحرارة المرتفعة للجو، وهما العاملان اللذان غالبا ما يتسببان لمعظم الأطفال بالصداع. وبالنسبة إلى الأدوات المستخدمة في تنفيذ مختلف المهام المتعلقة بزراعة التبغ فهي غير مناسبة، وغالبا يدوية، وتتضمن معدات خطرة بلا احتياطيات للسلامة.

ويواجه الأطفال العاملون في زراعة التبغ مخاطر عديدة. فتظهر الدراسة الميدانية أن نحو ٢٥ ٪ من الأطفال قد حصلت لهم إصابات، على الأقل مرة واحدة، أثناء العمل وتتفاوت طبيعة المخاطر باختلاف الأعمار. أنظر: ((hhttp://www.bintjbeil.com/A/news/2002/0702-tobacco.html)

٣ .٢ .٢ اليمن

أما في اليمن فكما أوضحت حسيبة شنيف (٢٠٠١م) انه وفقاً للإحصائيات اليمنية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء بناء على

نتائج التعداد العام في ١٩٩٤ فإن هناك أكثر من ٢٣١ , ٦٥٥ طفلاً عاملاً ينتمون للفئة العمرية ١٠-١٤ سنة نسبة الذكور (٧ , ٥١ ٪) والإناث (٣ , ٤٨٪) .

وتشير مسوحات التشغيل في عام ١٩٩١ والتعداد العام في ١٩٩٤ إلى أن ظاهرة عمالة الأطفال في اليمن تنتشر وتتضاعف وأن تدفق الأطفال إلى سوق العمل قد تزايد بمعدل نمو قدره (٣٪) خلال الفترة نفسها ومن المحتمل أن يكون هذا العدد قد تضاعف عما كان عليه فإن الأرقام التي ذكرت تقل بدون شك عن الأعداد الكلية للأطفال العاملين .

وعن طبيعة المهن التي يزاولها الأطفال فقد تبين أنها متنوعة غير أن قطاع الزراعة والصيد يأخذ الغالبية العظمى التي تمثل حوالي (٩٢ ٪) وهم من المناطق الريفية في الأساس بنسبة (٩٦ ٪) .

أما المهن الأكثر رواجا في الحضر فهي مهن البيع والخدمات والمهن البسيطة والحرفية بنسبة (٦ , ٢٩ ٪، ٦ , ١٧ ٪) على التوالي من إجمالي الأطفال العاملين في الحضر .

ويشير مروان أسمر (Marwan Asmar 2003)أن ٢١٪ من بين٥ , ٣ مليون نسمة من العاملين من سكان تعز في اليمن هم من الأطفال ممن تقل أعمارهم عن ١٥ سنه . ويرى أن هذا الرقم سوف يتضاعف في السنوات القادمة .

كما أوضحت الدراسة الميدانية التي أعدها عدد من المختصين عن عمالة الأطفال في اليمن بدعم من المنظمة السويدية لرعاية الطفولة على عينة عشوائية تقدر بـ ١٠٠٠ طفل عامل من سن ٧-١٥ سنة أن أماكن عمل الأطفال في اليمن تنطوي على عدة مخاطر وأن أعمالهم غالبا ما تكون مضنية .

وقد بينت ألدراسة أن هناك ارتفاعاُ عالياً في معدل الإصابات بين الأطفال حيث أشارت إلى أن (٢٢٪) منهم يعانون من إصابات عمل مستديمة، كذلك الإصابة بالتسمم وهو الأكثر شيوعا حيث يتعرض له حوالي (١٨٪) منهم وتأتي بعده الإصابة بالنار (٦ , ١٣٪) ثم الصدمات الكهربائية (٢ , ٧ ٪) وعانى الربع منهم من أمراض تعرضهم للبرد وأصيب (٧٪) بأمراض معدية خطيرة وحدد المسح بعض الأخطار المعينة في أماكن عمل محددة للأطفال العاملين وهي :

- مواقع البناء : رفع الأحمال الثقيلة التي قد تسبب كسورا عظيمة أو إعاقة في النمو .
- ورش إصلاح فرامل السيارات : التعرض للاسبستوس (الحرير الصخري) وهو مسبب معروف للسرطان الآدمي .
- محطات البترول : التعرض للبنزين وهو مسبب آخر للسرطان .
- الورش ومر آب السيارات والمواقع الصناعية الأخرى .
- الأمراض التنفسية الناجمة عن الهواء الملوث بالغبار والدخان والأبخرة الخطيرة والمشكلات العضلية الناجمة عن إبقاء الجسم في أوضاع غير مناسبة لأوقات طويلة .

كما أظهر المسح الذي أجري في عام ١٩٩٩م بأن نسبة الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٦-١٤ سنة هي ١ , ٩ ٪ من إجمالي القوى العاملة، وسيكون المعدل أكثر إذا اعتبر كل من هم دون ١٨ سنة . وقد توسعت قوة عمالة الأطفال في اليمن خلال العقد الأخير بمعدل سنوي بنسبة ٣٪ . وقد تبين إن محافظة حجة هي الأسوأ في هذا الخصوص حيث يوجد

بها ١٤٪ من قوى الأطفال العاملة . أما عدن فهي الأفضل نسبة (٣,٠ ٪ من الإجمالي) . أنظر : بأن ٩٦٪ من الأطفال الذين أجري عليهم المسح قد التحقوا بالمدارس و ٥٢ ٪ منهم ما زال يدرس ويعمل ، أما البقية فقد تركوا المدارس في المستويات الثالث أو السادس . أنظر : http:// www.aljazeeraonline.net/CHILDOFYEMEN.htm

٣ . ٢ . ٣ مصـــر

تعد مصر من الدول العربية التي حظيت عمالة الأطفال فيها بتوثيق علمي جيد حيث ظهرت العديد من الدراسات التي توضح أبعادا مختلفة من الظاهرة في المجتمع المصري . وقد أشارت ناهد زهدي (١٩٩٨م) إلى أن البيانات الإحصائية المتاحة أن عدد الأطفال العاملين في المرحلة العمرية بين ٦-١١ عاما نسبة ٤٠٪ بينما تصل نسبة الأطفال العاملين في الأعمار ما بين ١٢-١٤ عاما إلى ٦٠٪ . (ومن اقبال الأطفال على المهن يتبين انتشار عمالة الأطفال حتى في المهن التي يقرر القانون مشقتها وأثرها السلبي على صحة من يعملون بها مثل العمل في المجال الصناعي في الحضر والذي بلغ نسبة العاملين به من الأطفال في مصر ٩٪ وقطاع البناء والتشييد ٩٪ وقطاع الخدمات ٥٪ بينما ترتفع النسبة لتصل إلى ٧٧٪ في القطاع الزراعي الذي لا يمثل خطورة شديدة . (زهدي ١٩٩٨م، ٣٠) .

كما يشير محمد أبو النصر (١٩٩٢م) إلى أن هناك حوالي (١٤٧٣٦٠٠) طفل في مصر أى بنسبة ٨,٣ ٪من الأطفال في مصر ممن تتراوح أعمارهم بين ٨ -١٥ سنه يعملون في مهن شتى ، وقد أوضحت دراسته التي شملت ٨٥٧ صبياً تتراوح أعمارهم بين ١٢-١٧ سنه تناولت عمالة الأطفال في مجال نقل الركاب ، وبصفة خاصة خدمة(الميكروباس)

التي يملكها الأهالي ملكية خاصة . أن ٩٠٪منهم هم من المتسربين من التعليم .

كما أوضحت الدراسة التي قامت بها منظمة العمل الدولية (LLO) في عام (٢٠٠٢م) عن مصانع دباغة الجلود في القاهرة أن معظم الأطفال العاملين في المصانع الصغيرة التي تنتج بعض الصناعات الجلدية للاستهلاك المحلى يعملون في ظروف أكثر سوءاً من نظرائهم العاملين في المصانع الكبيرة التي تنتج بضائع للتصدير الخارجي . وعن أعمار الأحداث العاملين في تلك المصانع وساعات العمل التي يقضونها أوضحت الدراسة أن متوسط أعمار الأحداث ٧ ـ ١١ سنه ويعملون ٨ ـ ١٢ ساعة في اليوم . Fighting child labour Egypt,Culture, 13/5/2002

وفي عام ١٩٩٣ قامت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع بعض المنظمات غيرا لحكومية بإجراء دراسة شملت ١٠٠ مصنع من صغار المصانع في القاهرة، قرابة النصف منها مصانع للنسيج . وقد توصلت إلى أن ٥٪ من العاملين في هذه المصانع من الأطفال تحت سن الخامسة عشرة ٦٠٪ منهم يعملون في مصانع يرأسها أشخاص لا تعرفهم أسر الأطفال في حين أن قرابة النصف من الأطفال يعملون في مصانع خارج المنطقة السكنية التي يقيمون بها . كما تبين أن ٧٣ منهم يعملون ١٢ ساعة في اليوم في حين أنهم لا يتقاضون إلا أجورا زهيدة لا تتجاوز ٨ دولار في الشهر كما أن قرابة الثلث منهم يعملون في نوبات مسائية في المصانع التي تطبق

وفى دراسة الحالة التي قام بها تونيا رافي (Tonia Rifaey) وشملت ٥٠ طفلا من الأطفال العاملين في مصانع الفخار الواقعة في المناطق الفقيرة في القاهرة القديمة حيث يعملون ستة أيام في الأسبوع بمعدل ١٥ ساعة في

اليوم في حين أنهم لا يتقاضون سوى خمسة جنيهات في الأسبوع وقد تبين أن معظم هؤلاء الأطفال لم يلتحقوا بالتعليم مطلقا . www.araburban.com/ ChildCity/Papers/English/ToniaRifaey.pdf

٣ .٢ .٤ الأردن

أما في الأردن فوفقاً لما أشارت إليه (زهدي ١٩٩٨,م) فإن عدد الأطفال العاملين في الأردن يقدر بحوالى ٩٤٠٠ طفل عامل بنسبة ٢ , ١٪ من القوى العاملة حيث تبلغ نسبة الذكور إلى الاناث ٢ , ٩٣٪ وتعزو الدراسة ذلك إلى العادات والتقاليد المحافظة التي تمنع عمل الإناث هذا بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الزواج المبكر للفتيات في المرحلة العمرية بين ١٥ـ١٨ سنه واعتبار مسؤلياتهن ضمن نطاق الأسرة)

وتوضح دراسة نادية التكريتى(في زهدي ١٩٩٨م) إلى أن عمل الأطفال في الأردن يتركز في أعمال معينة وهي المجالات التي توفر عملاً للأطفال مثل القطاع الزراعي الذي يوظف ٥ , ١٤٪ وفي الصناعة التحويلية ١ , ١٨٪ وفي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم ٢ , ٢٤٪ . وتوضح الدراسة أن نسبة الأطفال العاملين في هذه المهن يزيد على نسبة البالغين في المهن ذاتها مما يوضح اتجاه أصحاب العمل إلى تفضيل استخدام الأطفال عن الكبار . وتشكل نسبة الأطفال العاملين في الأعمال الحرفية ٣ , ٣٧٪من مجموع الأطفال المشتغلين في الأعمال التي ينتشر فيها عمل الأطفال مثل العمل في ميكانيكا السيارات وصناعة الأثاث والأفران وصناعة الحلويات وأعمال السباكة والبرادة، كما تعمل نسبة أخرى من الأطفال في بعض المهن الأولية مثل حمل الأمتعة والبناء ورصف الطرق وغيرها من الأعمال التي توفر فرصا لعمل الأطفال . ويبلغ متوسط عدد

ساعات العمل للأطفال ٥٤ ساعة أسبوعيا بواقع ٨ ساعات ونصف الساعة يوميا .

وتشير نهاية دبدوب (٢٠٠١م) إلى أنه وفقاً للنتائج الأولية التي قامت وحدة عمل الأطفال مع بداية العام ٢٠٠١ وبناء على المسح الميداني الذي شمل كافة محافظات الأردن تبين أن أعلى النسب لعمالة الأطفال في الأردن سجلت في محافظة الزرقاء ٢٩٪ ومحافظة العاصمة ٢٨٪ تلتها في ذلك محافظات الجنوب ٢٤٪ ومحافظة اربد ١٢٪ . أما توزيع المهن التي يعمل بها الأطفال فجاءت في المجالات الآتية : أعمال ميكانيكا السيارات المختلفة ٧ , ٤٥٪ . أعمال التحميل والتنزيل والنظافة ٤ , ٢١٪ . أعمال الحدادة ٣ , ١٥٪ . أعمال النجارة ٥٨ , ٨٪ . أعمال الخياطة ١٢ , ٣٪ . أعمال متفرقة ٩ , ٥٪ . . وقد تبين أن نسبة الإناث من الأطفال العاملين بلغت ٢٪ ومن الذكور ٩٨٪ .

٣ .٢ .٥ المغرب

الدراسات التي قامت بها مصلحة الإحصاءات العامة في المغرب في عام (١٩٩٩م) تبين أن هناك ٤٨٥ ,٥٣٨ طفلاً تحت سن الخامسة عشرة يمارس العمل في المغرب . ويمثل هذا العدد ٧ , ٥٪ من إجمالي أطفال المغرب البالغ عددهم ٩ ملايين طفل . ويمثل العاملون في المناطق القروية ٨٨٪ من مجموع الأطفال العاملين، كما تمثل الإناث ٤ , ٥١٪ منهن . أنظر :

http://www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/990619/1999061926.html

أما زهدي(١٩٩٨م) فترى أن نسبة الأطفال العاملين في المغرب تبلغ ١٥ , ١٪ من مجموع البنين والبنات ممن هم دون سن الثانية عشرة من العمر

على الرغم من أن القانون المغربي يحظر عمل الأطفال الذين يقعون في تلك المرحلة العمرية. وينتشر عمل الأطفال في المغرب في مجال صناعة السجاد، وصناعة النسيج وغزل الخيوط، والتطريز، وجمع أجزاء الأحذية. وتتراوح ساعات العمل الأسبوعية مابين ٦٠-٧٢ ساعة أسبوعياً بينما هي للبالغين لا تتجاوز ٤٨ ساعة. إضافة إلى ذلك ينخفض أجر الفتيات في هذه الصناعة إلى الحد الذي لا تتقاضى من هي تحت التمرين أي أجر. علاوة على سوء ظروف العمل من حيث سوء الإضاءة والتهوية والتزاحم في مكان ضيق.

وفي دراسة لمليكة بن راضى (١٩٩٣) موثقة في زهدي (١٩٩٨م) عن بعض جوانب عمل الأطفال في المغرب تبين أن ٣٦٪ من الفتيات اللاتي يعملن في صناعة السجاد يعانين من مشكلات بصرية ومن إعاقات ومشكلات صدرية وتنفسيه. كما أن ما يقارب ٢٤٪ منهن تعرضن لإصابات عمل كما وجدت أن ٧٣٪ من الأطفال في الريف المغربي يعملون في قطاع الزراعة وأن عملهم يتسم بخطورة خاصة حيث يقومون ببذر البدور ورش الأسمدة والمبيدات الحشرية وجمع المحاصيل مما يقتضى استيقاظهم في وقت مبكر منذ الرابعة صباحاً.

وفي تقرير أعدته أيثون (١٩٨٧) موثق في زهدي ١٩٩٨م) عن عمل الأطفال في المغرب تشير إلى أن ثلث العاملين في ثمانية وعشرين موقعا كانوا دون الثانية عشرة وأن قرابة نصف من المواقع التي زارتها لا تتقيد بعدد ساعات العمل الرسمية إضافة إلى ضعف الأجور أو انعدامها لمن هم تحت التمرين.

٣ . ٢ . ٦ السودان

أما في السودان فلا تتوفر بيانات كافية يمكن الاعتماد عليها في تحديد حجم ظاهرة عمل الأطفال في السودان إلا أن مسح الهجرة والقوى العاملة لعام ١٩٩٠ يشير إلى زيادة نسبة الأطفال العاملين، ويعزو ذلك إلى الحرب الدائرة في جنوب السودان وعدم الاستقرار السياسي في الدول المجاورة والتدهور البيئي في تلك المناطق بالإضافة إلى ضعف البنية الاقتصادية.

وتشير زهدي (١٩٩٨م) إلى نتائج بحث ميداني أجرى في السوق العربي والمنطقة الصناعية في الخرطوم ومنطقة الصحافة (امتداد الخرطوم) إلى ظروف عمل قاسية للأطفال في أعمال الخدمات الهامشية، والمهن الصناعية الصغيرة، وخدمة المنازل خاصة بالنسبة للفتيات. كما تشير إلى أن معظم الأطفال العاملين هم من النازحين من مناطق المجاعات والفقر والحروب في السودان. وعن ساعات العمل توضح أنهم يعملون يوميا لفترة تتراوح بين عشر ساعات وأثنتى عشرة ساعة لقاء أجور زهيدة مما أثر على صحتهم الجسمية وبنائهم النفسي نتيجة الإجهاد في العمل وسوء التغذية.

ويؤكد حاتم هلاوى (٢٠٠١م) ما ذهبت إليه زهدي في نقص البيانات المتعلقة بحجم الظاهرة في المجتمع السوداني حيث يشير إلى «أن الدراسات المتعمقة لعمالة الأطفال في السودان تبدو محدودة للغابة خاصة في القطاع الحضري، كما أن الاعتماد على التقارير الوسيمة في حجم الظاهرة قد لا يخلو من عدم الدقة، ولكنه يعطينا مؤشرا عاما حول مدى انتشار هذه الظاهرة في السودان حيث يشير التقرير الاستراتيجي للعام ١٩٩٧م إلى أن حوالي ٣٤٪ من الأطفال في سن المدرسة (٦-١٤) هم خارج المدرسة ويقرر

عددهم بحوالى ٩ , ١ مليون نسمة وان عمالة الأطفال في هذه الشريحة لا تتجاوز ١٠٪. وان بعضهم يعملون داخل الأسر.

وعن طبيعة المهن التي يعمل بها الأطفال في السودان يشير هلاوى (٢٠٠١م) إلى أنها تتركز في بيع السلع الهامشية كالحلويات، والبسكويت، وبيع الصحف، وغسيل العربات، ومسح الأحذية هذا بالنسبة للذكور. أما الإناث فهن في الغالب يعملن في المنازل في أعمال النظافة، وبيع الشاى، والتسالي.

كما يشير إلى أن هناك نمطاً أخر من عمالة الأطفال في السودان تتعلق بالتسول الذي يرى أن هذه الظاهرة بدأت في التزايد في المجتمع السوداني حيث أصبح من المألوف رؤية ذكور وإناث من الصغار يستولون في الأسواق ومحطات الوقود والطرقات أحيانا إلى ساعات متأخرة من الليل.

٣ . ٢ . ٧ السعودية ودول الخليج العربي

أما في المجتمع السعودي ودول مجلس التعاون فإن البيانات المتعلقة بعمالة الأطفال تكاد تكون شبه معدومة، ويشير عبد الله اليوسف (١٤٢٣هـ) إلى هذه الحقيقة حيث يذكر «أنه لا توجد أي أرقام توضح حجم ظاهرة عمالة الأطفال أو أطفال الشوارع في دول الخليج العربي». كما يشير انه على الرغم من ذلك إلا أن هذه الظاهرة بدأت في الظهور حيث يلاحظ الأطفال وهم يمارسون البيع أو التسول عند إشارات المرور الضوئية.

و على الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة إلا أن زهدي (١٩٩٨م) تقدم بعض التقديرات الإحصائية عن عدد الأطفال العاملين في دول الخليج حيث تبين انه استناداً إلى إحصائيات عام ١٩٩٠ م فإن عدد الأطفال العاملين في المملكة العربية السعودية بلغ حوالي ٨٣ و١١٠٠٠ في عمان و٤٠٠٠

في الإمارات و١٠٠٠ في البحرين . وتضيف أن الأعداد التقريبية المقدمة عن عمل الأطفال في دول الخليج تقدم خاصية قد لا تبدو واضحة في الدول العربية الأخرى وهي الاعتماد على الوافدين من أطفال دول أخرى ففي عمان والإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال يوجد تباين حاد بين حال الأطفال العاملين من المواطنين وحال الأطفال الذين يجرى استقدامهم من الدول المجاورة، واغلبها دول آسيوية .

ويعمل الأطفال كخدم منازل أو العمل كركاب في سباق الجمال وهم يجلبون عادة من الدول المجاورة . انظر : تقرير الهيومن رايت (Human Rights Watch, 2003) إلى الأمر ذاته الذي أشارت إليه زهدي حيث ذكر «إن الآلاف من الأطفال الذين يتم الاتجار بهم يرسلون إلى الإمارات العربية المتحدة للعمل في التسول وقيادة الجمال» . انظر : http://hrw.irg/press/2003/09/migrant091803-ltr.htm

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية، والإمارات واللتان يقام فيهما سباقات الهجن (الأيل) كانت والى وقت قريب تعتمد على صغار السن كما ذكرت زهدي في ركوب ابل السباق حيث يجلبون من بعض الدول المجاورة، إلا انه بعد صدور القوانين الجديدة في المملكة العربية السعودية والمنظمة لمثل هذا النوع من السباقات منع صغار السن من الاشتراك في هذه السباقات مما حد من انتشار الظاهرة .

إلا انه ظهرت وبشكل سريع أ نماط أخرى من عمالة الأطفال تمثل في ظهور الأطفال في الشوارع العامة وعند إشارات المرور في كافة المدن السعودية يعرضون سلعهم المتواضعة كما أشار اليوسف(١٤٢٣هـ) مثل : عبوات المياه البلاستيكية، والمناديل الو رقية أو بعض السلع البسيطة مثل

أقفاص الطيور أو الطيور الصغيرة، أو بعض أدوات زينة السيارات. ويلاحظ أن معظم الأطفال الذين يمتهنون مثل هذه النوع من العمل هم في الغالب من غير السعوديين.

وتؤكد هذه الحقيقة أيضاً ما توصل إليه التحقيق الصحفي الذي نشرته صحيفة الرياض في عددها ١٣٠٨٥ وتاريخ ٢٨ صفر لعام ١٤٢٥هـ. حيث أشار التحقيق إلى ما نصه:

«الأسر العربية الفقيرة في الخارج تدفع أبناءها الصغار إلى التسلل للمملكة بحثاً عن العمل! نشاهدهم في تنقلاتنا اليومية.. وعند إشارات المرور ولا نعيرهم أي اهتمام.

يلاحقوننا عند خروجنا من الأسواق ليحملوا لنا أغراضنا مقابل (ريال أو ريالين) ندفعها لهم. وعند الإشارات المرورية يطرقون علينا زجاج السيارة يحملون في أيديهم (الماء) وعلب المناديل والبعض الآخر يحمل طيور «الزينة». لكل واحد منهم حكاية لا يعرفها إلا هو. «الرياض» في تحقيقها كشفت بعض هذه الحكايات المغلفة بالألم والكفاح من أجل لقمة العيش.. سألناهم كيف تسللوا من بلادهم إلى أن وصلوا المملكة وما الذي دفعهم لذلك. وعندما سألناهم أين تنامون بعد نهاية العمل قالوا ننام في البيوت (الخربة) وفي (جبل العزيزية) وقادنا هذا السؤال للبحث عن المخاطر التي يتعرضون لها وخاصة أن غالبيتهم أطفال في سن ١٤ عاماً وكيف يأكلون؟ ومن يوصلهم للمستشفيات إذا أصيبوا بأمراض؟ وكيف يبعثون بما حصلوا عليه من أموال لإعالة أسرهم في الخارج؟ «الرياض» تدق ناقوس الخطر والأطفال المتسللون ناقوس خطر لما لهذه الظاهرة من مخاطر أمنية على الفرد والمجتمع من تزايد أعداد هؤلاء الأطفال المتسللين بيننا. فربما يستغلهم بعض

أصحاب النفوس الضعيفة في بعض الأعمال المخالفة للدين أو العرف . وربما تم استغلالهم في ترويج وبيع المخدرات . وهذه القصص ليست إلا نموذجاً لآلاف القصص المجهولة التي تجري أحداثها يومياً في شوارعنا وقد يسهم المواطن في تناميها في مجتمعنا من خلال تعاطفه مع هؤلاء الأطفال الباعة ويتجاهل ما قد يسببه تواجدهم بيننا من مخاطر أمنية واجتماعية تهدد أمن المجتمع . فإليكم هذه القصص :

أقوم بإعالة أسرتي في السودان (مسلم سلمان عمره (١٥) عاماً أصغر أشقائه له أختان أكبر منه سناً ووالد طاعن في السن وأم مريضة من هذه المعاناة قرر أن يكون هو رجل (البيت) فودع والدته ووالده وشقيقاته صباحاً عندما قرر أن يهاجر للبحث عن مصدر رزق لأسرته كما قال لنا يقول مسلم سلمان أنا اعمل في مدينة الرياض منذ شهر فقط قبلها كنت في (السودان) ونحن أسرة فقيرة ولا يوجد لي أخوة اكبر مني وقررت أن أتسلل للمملكة لأن سكان قريتي ذكروا أن الأعمال متوفرة هنا بكثرة خاصة في البيع والشراء أخبرت والدتي وقبلتني وقالت لي إنك رجل البيت وخرجت صباحاً من السودان سيراً على الأقدام كما ركبت مع احد أصحاب السيارات وفي المساء وصلت إلى القنفذ فوجدت أيضا احد الأشخاص فقام بإيصالي بسيارته إلى جدة مقابل مبلغ (٣٠٠) ريال وأخذت اعمل في جدة وبعض الأشخاص أخذوا يتصدقون علي ويعطفون علي كنت مع التعب أنام في اقرب مكان مهجور أو تحت (الكوبري) وفي الصباح الباكر أواصل عملي حتى أوفر لقمة العيش لوالدي وأمي وأخواتي . . بعد فترة في جدة عرض علي احد أبناء قريتي الذي تعرفت عليه في جدة أن نتسلل للرياض لتوفر أعمال كثيرة فسألته وكيف يمكننا التسلل للرياض قال إنني اعرف احد الأشخاص سوف يوصلنا مقابل مبلغ مالي وبعد يومين قابلني في السوق

وقال إنني وجدت الشخص وسوف أذهب (للرياض) غداً. . وقررت أن أذهب معه وأعطيته مبلغا ماليا وركبت معه السيارة ومعنا مجموعة أخرى وعند وصولنا للرياض افترقنا ولا أعرف أين ذهب وبدأت أعمل في التحميل في سوق الأغنام وفي البيع عند الإشارات حتى تم القبض علي. سألته وأين كنت تنام قال كنت أنام في (الضلع) سألته وأين (الضلع) قال قريب من هنا ويوجد فيه ناس كثير ينامون وفي الصباح يذهبون (يترزقون الله) وأحياناً أنام في اقرب خرابة في عتيقة أو العود. . سألته إلا تخاف قال لا. . فما كتبه الله سيأتي وبعد العودة إلى أهلك ماذا ستعمل قال (الرزق على الله).

أغلب الأطفال يهاجرون لإعالة أسرهم ومن خلال لقائنا بالمدعو سالم سليمان عرفنا أنه طفل بريء مات والده وهو في سن الثامنة وبعد عام لحقت به والدته وبقي الصبي مع شقيقه الصغير (٥) أعوام وقد عاش هو وشقيقه الصغير في أحضان خالته حتى بلغ الرابعة عشرة من عمره عندها قالت له خالته إن عليك أن تبحث عن مصدر رزق لك ولشقيقك فأنا غير قادرة على رعايتكم.

سألنا سالم وماذا فعلت؟؟ قال في القرية التي أعيش فيها في (السودان) هذا الأمر ليس بغريب علينا فأغلب الأطفال في هذه القرية يذهبون ويهاجرون لمساعدة أهلهم عن طريق «التسلل» إلى الدول المجاورة.

فأنا طلبت ذلك من أحد الأشخاص في القرية فطلب مني مبلغا مقابل تهريبي إلى«المملكة» عن طريق العمرة وقد حصلت على المبلغ من زوج خالتي، وبعد أن وصلت إلى مكة ذهبت للعمل في مساعدة الناس في حمل أغراضهم مقابل ريال أو ريالين واستمريت في هذا العمل وكنت التقي ببعض أهل «قريتي» والذين سبق وأن قدموا عن طريق (التهريب) وأتعلم

منهم كنا ننام في الشوارع والحدائق وبعض (الخرابات) وأجمع المال للصرف على أخي الصغير!!لم ابق في مكة فترة طويلة لعدم وفرة العمل وتم تهريبي إلى جدة وبقيت عدة أيام ووجدت أحد الأشخاص وقال لي أن (الرياض) أفضل من (جدة) وهناك أعمال كثيرة وطلبت منه نقلي إلى (الرياض) وطلب مني (٣٠٠) ريال لأني لا أحمل إقامة وكان لا يوجد معي سوى (٣٠٠) ريال وأعطيتها له وتم تهريبي مع مجموعة لا أعرفهم إلى (الرياض) وفي (الرياض) تعرفت على احد أبناء قريتي وأخبرني أن أعمل عند الإشارات في بيع (الماء) وبدأت أعمل في هذا العمل وكنت أنام في البيوت المهجورة والخرابات وأحيانا اذهب إلى (الضلع) وأنام هناك وتعرفت على أعداد من المتسللين في (الضلع) الذين كانوا ينامون مساء ويذهبون للعمل في الصباح وبقيت على هذا الحال لكي أصرف على أخي الصغير الذي لا أعرف عنه شيئا حتى الآن من أول يوم خرجت من قريتي لكنني أرسلت له بعض المال لكي يشتري بعض الأكل!!! واليوم تم ضبطي عند إحدى الإشارات المرورية وأنا أقوم ببيع (الماء) وتم مصادرة جميع المبلغ الذي معي وسوف يتم ترحيلي إلى قريتي لكني سوف ابحث عن عمل آخر لأستمر في إعاشة نفسي وأخي الصغير.

أسرتي تعيش ظروفاً صعبة سعيد عبدا لرحيم محمد (١٦) عاماً لا تختلف قصته عن قصة سابقيه فهو يقوم بإعالة أخويه (١٠) سنوات و(٨) سنوات ووالدته، يقول سعيد عبدا لرحيم إننا في (السودان) نعيش في القرية ظروفاً مادية قاسية وهناك الكثير من أبناء قريتي يتسللون للمملكة للبحث عن عمل ومصدر رزق لأسرهم.

ويقول طفل آخر:

طلبت من والدتي أن أذهب إلى المملكة عن طريق التسلل أو العمرة وأبحث لها هي وأخواني الصغار عن مصدر رزق فقالت لي (اذهب الله يرزقك) وطلبت من أحد أبناء قريتي مساعدتي فأحضرني إلى جدة عن طريق العمرة . . وعملت في جدة حمالاً . . مقابل (ريال وريالين) من الناس وبعدها كنت أحمل لأحد الأشخاص قال لي هناك مكان فيه عمل كثير أفضل من (التحميل) اسمه (الرياض) طلبت منه أن يذهب بي إلى هذا المكان، قال تدفع لي (٣٠٠) ريال قلت ما معي إلا (٢٥٠) ريالاً هي كل ما جمعته منذ مجيئي لجدة أخذها مني وأركبني مع أناس آخرين لا أعرفهم وقال نم ولا تتحرك ونمت ولم أحس بنفسي إلا هنا في الرياض وبعدما نزلت قال هناك (ضلع) فيه أناس اذهب ونم معهم واشتغل ووجدت لي مكاناً في (الضلع) ونمت وفي الصباح رحت أحمّل في سوق الغنم وبعد فترة جمعت (٥٠) ريالاً اشتريت بها (كرتون) ماء وصرت أبيع عند الإشارة وأنام في الخرابات وآكل من مطاعم . .

اشتريت بطانية من الحراج أيام المطر . . رحت للحراج واشتريت بطانية مستعملة ب (٥) ريالات ووضعتها فوق (الضلع) وفي الليل أذهب للنوم هناك!!! سألناه وماذا عن أهلك في السودان قال جمعت لهم (فلوس) وارسلتهامع بعض معارفي هنا في (الضلع) والذين يسافرون للسودان ويعرفون مكان أمي!!!

أنام في بيت يسمونه الخرابة بعد أن أنهك سليمان سالم سليمان (٢٠) عاماً التعب بعد يوم قضاه في البيع عند الإشارات المرورية سأل زملاءه أين أنام فوصفوا له بيتاً يسمونه (الخرابة) في عتيقة .

يقول سليمان سالم بعد أن قدمت للمملكة عن طريق (التسلل) قادماً

من السودان عملت في بيع (الماء) عند الإشارات المرورية بعد أن تسللت من جدة إلى الرياض وفي الرياض تعرفت على بعض الباعة عند الإشارات المرورية وفي المساء سألتهم أين (ينامون) فقالوا هناك بيت يسمونه الخرابة في عتيقة ينامون فيه . . وذهبت معهم ونمت هناك مع مجموعة وبعد فترة أصبحت اتنقل بين البيوت المهجورة وأنام وأعود للعمل عند الإشارة المرورية . وقال سليمان إنني أكسب يومياً من البيع ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ ريال أبعثها في نهاية الشهر لأسرتي في السودان مع بعض أبناء قريتي المتواجدين . سألناه وهل تذهب للنوم في (الضلع) قال لا أنا أنام في الخرابة فقط!!!

سألناه وكيف تقضي وقت فراغك؟ قال إنه لا يوجد لدي وقت فراغ فأنا أصحو في الصباح وأذهب للبيع عند الإشارات المرورية وأتناول الأكل في المطاعم وأعود للنوم في الخرابة ولا أعرف أحداً في الخرابة سوى مشاهدتي لبعض (الهنود) ينامون معنا أحياناً في هذه الخرابة .

صديقي قال أسكن في خرابة ووفر (٢٠) ريالاً بعد أن وصل إلى الرياض بعد رحلة عبر التسلل من (السودان) إلى المملكة تعرف على مجموعة من العمالة الوافدة للسكن معهم مقابل عشرين ريالاً في اليوم كما يقول سليم علي (٢٠) عاماً والذي قال أنا لي (٤) أخوات وأنا الأكبر وتسللت للبحث عن لقمة العيش وبعد وصولي إلى الرياض سكنت مع (هنود) في أحد الأحواش مقابل (٢٠)ريالاً في اليوم لكن بعد فترة وبعد أن عملت عند الإشارات المرورية تعرفت على بعض الأشخاص من أبناء قريتي وقالوا لي أسكن في أي خرابة ووفر ال (٢٠) ريالاً فأصبحت أنام في الخرابات والعشرين ريالاً أستغلها في الأكل والشرب من المطاعم . وأضاف سليم عن قصته قائلاً تعرفت على أناس كثيرين متسللين ولم أتوقع أن يقبض

علي واليوم تم القبض علي عند إحدى الإشارات المرورية أثناء قيامي ببيع الماء وهنا قالوا لي أنه سيتم ترحيلي إلى بلادي لكنني والحمد لله قمت بارسال بعض المال إلى أسرتي قبل القبض علي بأيام عن طريق أحد أبناء قريتي وهذا سيوفر علي بعض الخسائر والمتاعب التي تعرضت لها أثناء رحلتي في التسلل.

الرياض تزور الجبل والخرابة «الرياض» بعد أن رصدت حكايات هؤلاء الأطفال قررنا أن نزور الأماكن التي ذكروا لنا أنهم ينامون فيها وهي عدد من المنازل المهجورة في الديرة وعتيقة والعود.. وأيضاً (الجبل) وهو في العزيزية خلف سوق الأغنام وفي هذه الأماكن وجدنا أدواتهم وبعض المفارش القديمة التي ينامون عليها وبعض الأسرة وهي متواجدة بكثرة خاصة في أماكن تجمعهم خلف سوق الأغنام بالعزيزية وكانت هذه الأماكن تصور مدى المعاناة التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال الباعة ومدى المخاطر التي قد تعترضهم ففي الجبل مثلاً هنالك وجدنا أشخاصاً آخرين ينامون في هذا الجبل وهم كبار في السن تتجاوز أعمارهم الثلاثين عاماً ربما يكون أغلبهم من مخالفي نظام العمل والإقامة في البلاد وهم من يقوم الأطفال بإعطائهم المبالغ لمالية التي يجمعونها لارسالها لأسرهم في الخارج كما قالوا لنا في لقائنا السابق معهم.

و من خلال تحليل التحقيق السابق الذي نشرته صحيفة الرياض السعودية تتضح العديد من الأبعاد عن ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع السعودي لعل أبرزها مايلى:

١ ـ ان معظم العاملين من الأطفال هم من غير السعوديين الذين يقدمون الى المجتمع السعودي بصفة غير شرعية مثل التسلل او

بصفة شرعية مثل الحج او العمرة مع أحد الأقارب ثم يتخلفون عن العودة الى أوطانهم.

٢ـ سوء الأوضاع الاجتماعية والصحية للأطفال العاملين.

٣ـ الخطورة الأمنية لوجود مثل هذا النوع من العمالة في المجتمع حيث انهم معرضون للانحراف والاستغلال من قبل بعض الشرائح المنحرفة وسهولة استغلالهم في الأعمال الإجرامية تحت اغراءات المال او التهديد.

٤ـ سهولة تعرض هؤلاء للتحرش او الاعتصاب من قبل من هم اكبر منهم نتيجة نومهم في اماكن خربه ، مكتظة بالعمالة الذكورية السائبة.

كما يلاحظ ايضا أن الأطفال العاملين في المجتمع السعودي يختلفون ربما بعض الشئ عن الأطفال العاملين في الكثير من المجتمعات الأخرى، حيث انهم يمكن تصنيفهم ضمن من يدعون (بأطفال الشوارع) حيث أنهم لا يخضعون لسلطة محددة تفرض عليهم عملاً اجباريا اوساعات محددة للعمل بل انهم احرار في اختيار العمل الذي يناسب قدراتهم وامكاناتهم كما انهم احرار في اختيار وقت ومدة العمل.

٣ . ٢ . ٨ سوريا

أما في سوريا فإن الدراسات المتاحة عن عمالة الأطفال تكاد تكون معدومة إلا أن الدراسة الإحصائية التي أعدها المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع جامعة دمشق ومعهد فافو النرويجي للعلوم التطبيقية والاجتماعية ومكتب اليونيسيف في دمشق أوضحت بعض المؤشرات عن هذه الظاهرة في المجتمع السوري حيث بينت أن نسبة عمالة الأطفال في

البلاد تبلغ ١٧٪ من العدد الإجمالي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠اعوام و١٧عاماً. ٨٪ يقارب ٦٢١ الف طفل، وهذا الرقم يشكل نسبة ١٧,٨٪ من إجمالي عدد الأطفال في هذه الفئة العمرية، أما إذا تم استبعاد عدد الأطفال العاملين في مشروعات الأسرة وحيازتها الزراعية دون اجر، وهي جائزة بموجب قانون العمل السوري؛ فإن نسبة الأطفال العاملين تصبح ١٠٪.

وشملت عينة المسح الإحصائي ٢٠ألف أسرة موزعة على الحضر والريف في جميع المحافظات السورية. أنظر: الدراسة أن ٥٦٪ من الأطفال العاملين يعملون في الزراعة، تليها الصناعات التحويلية بنسبة ١٨٪، ولاحظت الدراسة أن نسبة الفتيات المشتغلات في الزراعة بلغت ٩٤٪ من الأطفال العاملين في هذا القطاع. أنظر: http://www.alriyadh.com.sa/Contents/11-02-2004/Mainpage/MIS-5533.php

كما قام أحمد يونس (١٩٩٠م) بإجراء مسح ميداني بالعينة العشوائية شمل جميع المخيمات الفلسطينية في سورية وتم اختيار الأطفال الذين ينتمون للفئة العمرية (٧-١٧) سنة لدراسة هذه الظاهرة وأسبابها ونتائجها. بلغ عدد الأطفال المشمولين بالعينة ٣٠٠٦ أطفال ٤,٥٠٪ ذكور، والباقي ٤٩,٦٪ إناث قد دلت نتائج البحث على أن (٤,٨) من الأطفال (٧-١٧) سنة من مخيمات سورية انخرطوا في سوق العمل، وقد بلغ حجم هذه الفئة (٤٧٠٧) أفراد توزعوا بواقع (٣,٦٦٪) ذكور و (٧,٢٣٪) إناث. أما عن طبيعة الأعمال التي يزاولونها فقد تبين ٢,٢٦٪ (أعمال فنية وإدارية، معامل ٦,٠٪، ميكانيك ٤,١٩٪، بناء ٢,١٥٪، خدمات ١,٩٪، بيع وشراء ٧,٨٪، أعمال أخرى ٨,٠٪.

ولوحظ عدم وجود عاملين بالزراعة، وذلك لأن الفلسطينيين بشكل عام ليس لديهم أملاك زراعية للعمل فيها، وهم يقطنون في تجمعات قريبة من المدن. وتبين كذلك أن حوالي (٨١٪) من الأطفال العاملين يعملون بمنشآت الغير، أما عن عدد ساعات العمل اليومي فقد تبين أن (٣٢٪) من الأطفال العاملين يعملون أكثر من (٩) ساعات يومياً، في حين أن (٦٣٪) من الأطفال يعملون ما بين (٧ـ٨) ساعات يومياً والباقي يعمل أقل من ذلك. أما عن موقع مكان العمل، فقد أفادت البيانات أن أكثر من نصف الأطفال العاملين يعملون في أماكن بعيدة عن سكنهم (٥٢٪)، مما يرهق الأطفال ويزيد من معاناتهم، ناهيك عن طول فترة العمل، واضطرارهم لمغادرة مساكنهم إلى أماكن بعيدة للعمل، وخاصة في الظروف الجوية السيئة. انظر: http://www.yafa.info/html/camps_content/3amal_atfal_in_syria.doc

٣ . ٢ . ٩ فلسطين

وفي فلسطين تشير سهى هندية (ب ت) من خلال استعراضها لدراستين حول تشغيل الأطفال في الضفة الغربية، الدراسة الأولى قامت بها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال ـ فرع فلسطين عام ١٩٩٧ تحت عنوان «تشغيل الأطفال في الضفة الغربية»، أما الثانية فقد أجرتها منظمة اليونيسيف عام ١٩٩٦ تحت عنوان «الأطفال العاملون في قطاع غزة». تذكر هاتان الدراستان النسبة المئوية للأطفال العاملين الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاما. وتوضح دراسة الحركة أن تشغيل الأطفال يتركز في المدن الرئيسية في الضفة الغربية: ٢٣,٥٪ في رام الله و٢١,٨٪ في الخليل ١٤,٣٪ في نابلس و١٤,١٪ في القدس، بينما لم تذكر دراسة اليونيسيف مناطق العمل بشكل

محدد. لا تعط الإحصائيات المتوفرة رؤية واضحة حول تشغيل الإناث من الأطفال، ذكرت رشماوي في دراسة أعدتها لمنظمة العمل الدولية أن التشغيل الكامل للإناث من الأطفال أعلى من تشغيل الذكور لأن أجورهن اقل منهم. تشكل نسبة الأطفال الذين يعملون في الأعمال البدائية في إسرائيل أعلى نسبة (٦٠,٨٪) من العاملين، ويعمل هؤلاء الأطفال بشكل غير قانوني، وعملهم هذا اقل حماية من العمل في السوق الفلسطيني.

وتشير سهى أن نتائج الدراستين تبين أن الأوضاع الاقتصادية السيئة في المجتمع الفلسطيني أدت إلى تشغيل الأطفال. تذكر دراسة اليونيسيف أن ٤٤٪ من الأطفال الذين يعملون في قطاع غزة بدأوا العمل خلال الأشهر الستة الأخيرة نتيجة لإغلاق قطاع غزة وتعطل البالغين عن العمل. وأظهرت الدراستان أن أعمار الأطفال العاملين تتراوح بين ٨-١٥ عاما، وهذا يعني أنهم يتشربون من المدارس في مراحل مختلفة، خاصة المرحلة الإعدادية في الضفة الغربية (٥٥,٨٪) والمرحلة الابتدائية في قطاع غزة (٥٥٪). انظر: لدراستان إلى أن الأطفال غالبا ما يعملون في الصناعة، ٥٢٪ في الضفة الغربية و٣٠٪ في قطاع غزة، كما أنهم يعملون في قطاعات أخرى مثل البيع المتجول والبناء والزراعة والتجارة. انظر: http://www.mol.gov.ps/arabic/ICE/sumry/soha.htm

كما تشير بيانات مركز المعلومات الوطني الفلسطيني أن عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٢-١٦سنة) أي حوالي ٢٧٤٦١٦ طفلاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تشغل هذه الفئة حوالي ٥,١١٪ من سكان الأراضي الفلسطينية، ويشارك ٦,٦٪ من هؤلاء الأطفال في القوى العاملة الفلسطينية أي ما يعادل ١٨١٢٥ طفلاً منهم ٢,٨١٪ يعملون. ويعد الأطفال العاملون في المهن الأولية هم الشريحة الأكبر من بين الأطفال

العاملين حيث بلغت نسبتهم حوالي ٣٢٪ أما العاملون في الحرف فتصل نسبتهم إلى ٢٨٪ والعاملون في الزراعة حوالي ٢٣٪ومن ناحية النشاط الاقتصادي للأطفال تبين أن أعلى نسبة من الأطفال العاملين (١ , ٤٥٪) يعملون في الخدمات والفروع الأخرى وقد لوحظ أن نسبة الأطفال العاملين في الزراعة في منطقة شمال الضفة الغربية بلغت حوالي ٣٨ , ٤٪ بينما الأطفال العاملين في الصناعة والمحاجر في منطقة جنوب الضفة الغربية بلغت حوالي ٣٦ . أنظر : يشير إلى توجه غالبية أطفال شمال الضفة الغربية للعمل في الزراعة . أنظر : http://www.pnic.gov.ps/arabic/labor/labor1.html

كما استعرض فضل العطاونة (٢٠٠١م) مجموعة من التقارير والدراسات عن عمالة الأطفال في فلسطين . حيث بدأ بوصف لواقع المعاناة اليومية التي يتعرضون لها فأشار إلى ذلك بقوله :

« . . نراهم بكثرة في الأسواق يبيعون الخضار والفواكه ، أو يحملون الصناديق المليئة ، أو يجرون عربات محملة بهذه الصناديق . . ونسمعهم ينادون لترويج بضائعهم المعروضة على البسطات وعلى أرصفة الشوارع ، وحتى عند الحواجز العسكرية الإسرائيلية . . يلاحقوننا في الشوارع ليقنعوننا بإلحاح لشراء جريدة اليوم ، أو «بكيت» من المسكة وملاقط الغسيل ، أو كيس من الترمس . وتنتفض قلوبنا خوفا عندما يقفزون أمام السيارة ليعرضوا علينا شراء« بكيت» من المحارم الو رقية . . نشاهدهم بملابسهم المتسخة والرثة في الكراجات أو محطات تشحيم السيارات أو ورشات الحدادة . والأخطر من ذلك كله يبذل بعضهم محاولات لإقناع أترابهم أو من هم في جيلهم للالتحاق بهم في المزارع الإسرائيلية وترك مقاعد الدراسة . . »

كما ذكر أن المسح الديمغرافي الأول لدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية اظهر بان المجتمع الفلسطيني، مجتمع شاب وفتي، مشيرا إلى أن الأطفال ضمن الفئة العمرية (٠ ـ ١٨) يشكلون حوالي « ٥٥ ٪ » من مجموع سكان الضفة الغربية. و يشير إلى أن نتائج دراسة الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في فلسطين لعام ١٩٩٧ حول ظاهرة تشغيل الأطفال، تبين أن ما يقارب ربع الأطفال العاملين هم دون الرابعة عشرة من العمر، في حين بلغت نسبة الأطفال من الفئة العمرية من خمسة عشر إلى ستة عشر عاما الـ ٤٣ ٪. وأن نسبة الأطفال المتسربين من التعليم لأجل الالتحاق بالعمل بلغت ٨٧٪. كما أشار إلى الاستغلال الهائل للأطفال من قبل أصحاب العمل فلا توجد عطلة أسبوعية مدفوعة لحوالي(٦ , ٣١ ٪) من الأطفال ولا يحصل ٧ , ٧٠ ٪ على إجازات أعياد وعطل أو أجازات مدفوعة في المناسبات الرسمية ، ولا يحصل (٩٨ ٪) من الأطفال على إجازات سنوية مدفوعة ، ولا يحصل ١ , ٨٤ ٪ على أجازات مرضية مدفوعة ، كما لا يتوفر أي شكل من أشكال التامين الصحي ضد الحوادث والإصابات للغالبية الساحقة من الأطفال(٦ , ٩٢ ٪). كما أشار إلى نتائج الدراسة التي أعدتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال عام ٢٠٠١، تبين أن ٥٩ ٪ من الأطفال الذين تتم مقابلتهم يتقاضون أجورا تشكل نصف معدل الحد الأدنى من الأجور، وان ٦ , ١٧ ٪ من الأطفال العاملين في إسرائيل تعرضوا للضرب والتهديد من قبل المشغلين الإسرائيليين ، وان أكثر من نصفهم لم يتقاضوا أجورهم في الموعد المحدد، كما تبين أن ٣٥ ٪ من بينهم يعملون أكثر من ١٤ ساعة في اليوم الواحد، وان بعضهم كان يجبر على مواصلة العمل والاستمرار فيه وعدم العودة إلى منازلهم، إلى جانب إطعامهم مرة واحدة فقط في اليوم. أنظر : http://www.palpeople.org/88/atawni.htm

٣ .٢ .١٠ العراق

أما عن وضع عمالة الأطفال في العراق فقد أوضحت دراسة سوسن الجلبي (٢٠٠٤م) أن ظروف الحرب الأنجلو أمريكية وقبلها سنوات الحصار التي استمرت ١٣ عاما، أدت إلى تدهور الوضع الإنساني في العراق خاصة الأطفال، حيث زادت معدلات عمالة الأطفال في الأسواق الشعبية، وتسربهم من المراحل التعليمية المختلفة؛ لأن ظروف الحصار والحرب اضطرت الكثير من الأسر العراقية إلى الدفع بأطفالهم إلى سوق العمل من أجل توفير نفقات الدراسة والمساهمة في دخل الأسرة.

وتشير أيضاً إلى الارتفاع المطرد في عدد الأطفال العاملين بالعراق منذ بداية سنوات الحصار؛ فالإحصاءات الرسمية تشير إلى أن عدد الأطفال العاملين في العراق عام ١٩٨٧ في الفئة العمرية ٧-١٨ قد بلغ ٣٤٩,٤٤٢ طفلا وطفلة، وكانت نسبة الذكور ٩١,٧٪، بينما بلغت نسبة الإناث ٨,٣٪، أما بعد عام ١٩٩٠ فقد زاد العدد بصورة ملحوظة نتيجة للحصار الاقتصادي وارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل الحقيقي للفرد إلى الحد الذي لا يكفي لسد المتطلبات الضرورية للفرد؛ وهو ما دفع الآباء إلى الاستعانة بأطفالهم للعمل.

وقد أكد أكثر من ٨٦٪ من الأطفال أنهم يمارسون العمل منذ سنوات في سن أقل من ١٠ سنوات، وكانت أغلب المهن التي عملوا بها هي (النجارة والحدادة والحلاقة والبقالة وإصلاح السيارات وأعمال البناء، فضلا عن أعمال أخرى مثل بيع المأكولات والسجائر والمشروبات وغيرها). أما عن الأجور التي يتقاضونها فقد تبين أن ٦٪ منهم فقط تتراوح أجورهم ما بين ٥٠٠ - ٣٠٠٠ دينار أسبوعيا، بينما بلغت نسبة من تتراوح أجورهم بين

٣٥٠٠ـ ٨٠٠٠ دينار ٣٣٪، أما باقي الأطفال فأكدوا أن أجورهم غير محددة، وهذه الأجور يتم صرفها لسد نفقات الأسرة والاحتياجات الشخصية وشراء مستلزمات الدراسة.

وأشارت الدراسة أيضا إلى أن متوسط عدد ساعات العمل لهؤلاء الأطفال كانت ١٠ ساعات يوميا؛ وهو ما يولد لديهم شعورا بالاضطراب الدائم والإجهاد والقلق، ويتعرض بعضهم للتهديد والشجار ويلجؤون لفك الاشتباك باستخدام الأدوات الجارحة أو الضرب العنيف، وأكد بعض الأطفال تعرضهم للإيذاء البدني من قبل أرباب العمل وإصابتهم بحوادث العمل وتعرضهم للعنف من قبل الأطفال الآخرين بنفس العمر، فضلا عن إهانتهم من قبل موظفي البلدية والشرطة.

٣ . ٣ بعض المجالات التي يجبر الأطفال على العمل بهاوصور الانحراف والتعذيب التي يتعرضون لها

تتفاوت المجالات التي يعمل بها الأطفال، فبعضها يكون ضارا والبعض الآخر لا يكون كذلك. فهناك العديد من المؤشرات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار لتحديد ما إذا كان للعمل تأثير سلبيي على الأطفال أو يؤدى إلى الضرر بهم جسديا أو نفسياً أو يقودهم إلى الانحراف أم لا.

فمن هذه المؤشرات ساعات العمل حيث أن ساعات العمل الطويلة تؤدي إلى الإرهاق الذي يمكن أن يتسبب في وقوع حوادث، ويضعف النمو الفكري. وعند استعراض ساعات العمل التي يقضيها الأطفال في بعض المجتمعات ينضج أنها تتراوح بين ٩ ـ ٢٠ ساعة يومياً.

ففي الإكوادور يعمل ٧٠٪ من الأطفال العاملين أكثر من ٢٠ ساعة. وفي المناطق الريفية في بنغلادش، يعمل الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدارس نفس ساعات عمل البالغين أو أكثر حالما يبلغون الثالثة عشرة. وفي تايلند، يبلغ متوسط ساعات العمل الأسبوعية للأولاد والبنات العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين الحادية العشرة والخامسة عشرة ٥٠ ساعة، ولكن بالنسبة للبنات العاملات في مجال الخدمات يتجاوز المتوسط ٦٥ ساعة. ويعمل أطفال كثيرون في ظل أوضاع استغلالية تؤدي، إلى جانب الاستبعاد التام مما يؤثر بشكل مباشر في حالتهم الجسمانية وصحتهم العقلية.

أما المؤشر الأخر فهو طبيعة العمل الذي يمارسه الطفل فعلى سبيل المثال الأطفال العاملون في جمع القمامة تزيد من مخاطر إصابتهم بالأمراض والعجز من خلال التعرض للرصاص والزئبق، ورفع أحمال ثقيلة، ووجود طفيليات في القمامة. واحتمال تعرض الأطفال العاملين في الزراعة لآثار سلبية أكثر من احتمال تعرض البالغين نتيجة التعرض لعوامل الطقس، والعمل الشاق، والمواد الكيميائية السامة، والحوادث الناجمة عن الأدوات الحادة والمعدات التي تعمل بمحركات. كما أن الأطفال العاملين في الدعارة أكثر عرضه للإصابة بالأمراض الجنسية التي من أبرزها وأشدها خطورة الإيدز. أما المشاركون في الحروب من الأطفال المجندين فإنهم عرضه للموت أو الإصابة في كل لحظة. أما الفتيات العاملات في الخدمة المنزلية فأنهن عرضة للإصابة بمشكلات تكيف نفسي واجتماعي خطيرة. فهؤلاء الأطفال العاملون يعيشون عادة بعيدا عن منازلهم وقد يعملون عادة ساعات طويلة، في كثير من الأحيان في عزلة تامة عن أسرهم وأصدقائهم. فكما يشير تقرير منظمة العمل الدولية ففي كولومبيا، يشكل الخدم غالبية جميع الأطفال العاملين الذين يكدحون أكثر من ٦٠ ساعة أسبوعيا. وقد ذكر

تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية(WHO) في عام ١٩٨٧م أن الضغط النفسي، والإصابة بالشيخوخة قبل الأوان، والاكتئاب، وانخفاض الإحساس باحترام الذات هي أعراض شائعة بين الخدم صغار السن. وفي الحالات المتطرفة، توجد الأشكال التقليدية لاستعباد الأطفال مثل العمل الاستعبادي (بعقود إذعان) في جنوب آسيا وفي شرق أفريقيا. كما وردت تقارير عن وجود أمثلة على الاستعباد في بلدين من بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (منظمة العمل الدولية ١٩٩٦أ). والعمالة الاستعبادية أكثر شيوعا في مجالات الزراعة، والخدمة المنزلية، وصناعة الدعارة، وصناعات السجاد والمنسوجات، والتعدين، وصناعة الطوب.

وليست كل أنواع عمالة الأطفال ضارة. فكثير من الأطفال العاملين من يوجدون في إطار بيئة مستقرة وتربوية مع أولياء أمورهم أو تحت حماية وصي ويمكنهم الاستفادة من حيث الاختلاط الاجتماعي ومن التعليم والتدريب غير الرسميين. وسيتم في هذا الجزء من الدراسة استعراض بعض ابرز المجالات التي يعمل بها الأطفال في الوقت الحاضر سواء في المجتمعات العربية أو غير العربية وذلك لتسليط الضوء على طبيعة الظاهرة وأبعادها وانعكاسيها على شخصية الأطفال ومستقبلهم وسلوكهم.

٣ . ٣ . ١ التجنيد الحربي

يشير أحد تقارير اليونيسيف لعام (٢٠٠٢م) أن هناك على الأقل ٣٠٠ ألف طفل ما دون سن الثامنة عشرة، يشاركون في نزاعات مسلحة في مختلف مناطق العالم. و تختلف طريقة انضمامهم في صفوف المقاتلين فمنهم من يجنّد قسراً، ومنهم من يتطوع نتيجة حملات غسيل الدماغ التي يقوم بها مسئولون، وآخرون يختطفون ويجدون أنفسهم أمام مصير أوحد،

وهو القتال . وقد ينخرط الأطفال في الجيش النظامي كما يمكن أن ينخرطوا في جماعات مسلحة أو أحزاب مقاتلة . و يتعرض الأطفال الجنود إلى شتى أنواع العنف كما أن معدلات الإصابة في صفوف الجنود الأطفال مرتفعة بسبب انعدام خبرتهم وافتقارهم إلى التدريب وانخفاض نسبة شفائهم من الجروح التي يصابون بها في ساحة القتال . أما المجندات الإناث الصغيرات فيتم إجبارهن على تأدية خدمات جنسية للجنود فضلاً عن المشاركة في القتال . http://www.amnesty-arabic.org/text/news-letter/2002/apr/april2002_index.htm

بعض الأطفال المجندين يستعرضون أسلحتهم

وفي سريلانكا لا تزال الشكوك تساور البعض فيما إذا كان الثوار مخلصين في التخلي عن جنودهم الأطفال رغم افتتاح أول مركز انتقالي هناك لتأهيل »لواء الأطفال» الخاص لمقاتلي نمور التأميل ليعودوا إلى الحياة المدنية في إطار عملية للسلام لإنهاء حرب أهلية مستمرة منذ عقدين . http:/ /www.arabia.com/reuters/news/article/arabic/0,9239,426742,00.html

كما يشير أحد تقارير منظمة هيومن رايت واتش لعام (٢٠٠٢) أن جيش ميانمار يضم في صفوفه أكبر عدد من الأطفال على مستوى العالم. وأن الأطفال يخطفون من شوارع مينمار ويجبرون على القتال وارتكاب البشاعات. وأضاف التقرير أن في جيش ميانمار الوطني نحو ٧٠ ألف جندي دون سن الثامنة عشرة وغالبيتهم أجبروا على الخدمة العسكرية.

وقال التقرير «أن جيش بورما يفترس الأطفال باستخدام التهديد والتخويف وغالباً العنف لإجبار الأطفال ليكونوا جنوداً». وأضاف «كونك صبياً في ميانمار اليوم يعني مواجهة خطر دائم ومعرض للاختطاف من الشوارع بصورة دائمة وتجبر على ارتكاب البشاعات ضد القرويين ولن ترى عائلتك مجدداً. وذكر التقرير أن عمليات التجنيد تتم باعتقال الأطفال في محطات الحافلات والقطار والأسواق والأماكن العامة الأخرى، وتهديدهم بالسجن في حال رفضهم. ويتم تدريب الأطفال على الأسلحة ويتعرضون للضرب المستمر وعقوبات بشعة إذا حاولوا الفرار. http:// www.albayan.co.ae/albayan/2002/10/16/sya/33.htm

الأطفال الجنود أثناء التدريبات العسكرية

وفي بعض الدول الإفريقية يشير أحد تقارير اليونيسيف إلى أن الأطفال يشكلون ٢٠٪ من الجنود الذين جرى حشدهم خلال السنوات الخمس الأخيرة في ليبيريا كما أنه في جمهورية سيراليون المجاورة لليبيريا يمثل الأطفال أكثر من ثلث أفراد الجماعات المسلحة المتناحرة. أما في أوغندا فان الواقع أفظع مما يمكن تخيله فهناك جيش كامل من الأطفال يقوده شخص يدعى جوزيف كوني ويطلق على جيشه من الأطفال رسميا اسم »جيش الرب« وتقوم عناصره باختطاف الأطفال وتحويلهم إلى مقاتلين أو رقيق في الجيش.

http://www.albayan.co.ae/albayan/alarbea/2003/issue198/venue/2.htm

ولا تقتصر ظاهرة تجنيد الأطفال على أفريقيا فحسب، إذ تشير الإحصائيات وتقارير اليونيسيف إلى أن أكثر من ٣٠٠ ألف طفل يحملون السلاح في أنحاء مختلفة من العالم على امتداد رقعة تمتد ما بين الكونغو في إفريقيا إلى كوسوفو في أوربا ومن بلغراد إلى سيريلانكا في آسيا. ولا تقتصر مشكلة تجنيد الأطفال على الأطفال أنفسهم بل إنها تتجاوزهم إلى المجتمع الذي يعيشون فيه حيث أن الصغار أكثر استعداداً لارتكاب فظائع أكثر من البالغين؛ لأنهم أقل نمواً من الناحية العقلية والعاطفية.

وتعترف منظمات الإغاثة أن أمامها طريقا طويلا للقضاء على ما تبقى من هذه الظاهرة المحزنة بعد وقف أعمال القتال، ويتضمن ذلك إعادة تأهيل الصغار وجمعهم مع عائلاتهم. http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=9128

أحد الأطفال الجنود وهو يحمل السلاح ويلاحظ في الصورة الأخرى طفل آخر وهو يصوب بالسلاح

٣ .٣ .٢ المصانع

تعد عمالة الأطفال في المصانع ظاهرة قديمة بدأت مع ظهور الثورة الصناعية في كل من أوربا وأمريكا، حيث هاجرت العديد من العائلات

من المناطق الريفية للإقامة في المناطق الصناعية بحثا عن العمل ، ولكن بمجرد وصولهم لم تكن ألأمور حسبما كانوا يعتقدون . طفله تعملهم انه عليهم لكي يحصلوا على الحد الأدنى من المعيشة أن يشارك كافة أفراد العائلة في العمل بما في ذلك الأطفال مما أدى إلى ارتفاع عدد الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم السادسة في العمل الصناعي .

طفله تعمل في أحد مصانع الألعاب النارية المتفجرة ويلاحظ الطفلة محاطة بكميات كبيرة من الألعاب النارية الخطيرة

وقد كان الأطفال يعملون قرابة ١٩ ساعة في اليوم وبأجور زهيدة جداً، بينما المحظوظون منهم يعملون ١٢-١٤ ساعة في اليوم . ولم يقتصر الأمر على طول ساعات العمل التي كانوا يعانونها وإنما طبيعة العمل أيضا حيث يكلفون بأعمال شاقه وفوق استطاعتهم وقدرات أجسادهم الصغيرة . ونتيجة لذلك فإن الكثير منهم كانوا يتعرضون للموت أو حوادث العمل إثناء عملهم دون أن يكترث بهم احد . إضافة إلى ذلك فإن الأطفال كانوا

يحصلون على أجور اقل مما يحصل عليه البالغون وفي أحيان كثيرة لا يحصلون على اى اجر . أما عن أوضاع العمل فقد كانت في غاية القسوة والسوء حيث يرسل الأطفال الصغار الذين لا يستطيعون العمل بمفردهم على الآلات للعمل كمساعدين حيث يتعرضون لأصناف شتى من الضرب والتعذيب من العاملين تحت إشرافهم . كما كانوا يتعرضون أيضا إلى أنواع شتى من العقاب من صاحب المصنع أو المشرف عليه ففي حالة تأخر احدهم على سبيل المثال كان يربط في عنقه ثقل من الحديد ويجبر الطفل على الصعود به والنزول عدة مرات عبر درجات المصنع لما يقارب ساعة من الزمن أمام أعين زملائه ليكون عبرة لهم . http://www.needham.mec.edu/high_school/cur/Baker_00/2002_p7/ak_p7/childlabor.html

طفلان يعملان في مصنع للنسيج
ويلاحظ أنهما حفاة الأرجل ودون اى وسيلة للسلامة

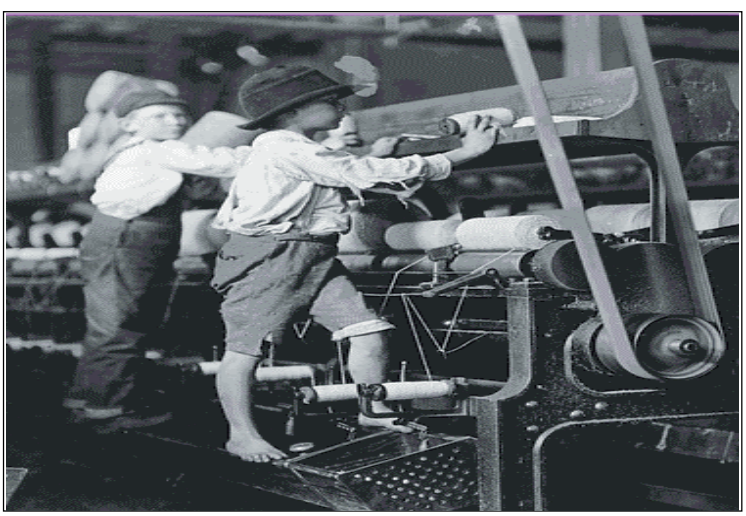

ورغم مرور أكثر من قرن على الثورة الصناعية في أوربا وتغير الأوضاع هناك إلا أن الأمر لا زال أشد سوءاً في الكثير من البلدان النامية في آسيا ،

وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية. حيث يتعرض الأطفال في تلك البلدان إلى أنماط شتى من التعذيب اليومي في المصانع المحلية والعالمية فعلى سبيل المثال يشير احد التقارير عن مصنع نايك (NIKE) للصناعات الرياضية حيث يحتكر معظم الصناعات الرياضية والموجود في البنجاب بباكستان، والهند، وبنغلاديش، أن نصف تلك المصنوعات يقوم بها أطفال تلك البلدان حيث يزج بهم في العمل في تلك المصانع مقابل مبالغ زهيدة. و قد أثار التقرير الذي نشرته الحياة عن المصنع مدعوما بصورة طفل باكستاني يدعى طارق وهو محاط بالعديد من الكرات التي يقوم بخياطتها ويمضى يومه كاملا في ذلك العمل مقابل ستين سنتا في اليوم الرأي العالمي الكندي حيث اصطف مئات المتظاهرين أمام مقر الشركة حاملين في أيديهم صورة طارق. إلا انه بالرغم من ذلك فإن الشركة إلى اليوم لم تغير من سياستها. بل أنها وسعت من دائرة العمل واستقطبت المزيد من الأطفال الذين يعملون في مصانعها المتعددة حيث يمضى بعضهم سبعين ساعة عمل أسبوعية في صناعة الأحذية الرياضية في ظروف عمل مزرية. http://www.american.edu/TED/nike.htm

طفل يخرج من أحد المناجم ويلاحظ علامات الإعياء على وجهه

ولعل من المفارقات أن تكون الدول الكبرى التى يوجد بها أكثر المنظمات العالمية التى تعنى بحقوقالطفل والدفاع عنه هي ذاتها التى تقوم مصانعها في الدول الفقيرة باستغلال الأطفال وتعذيبهم بالعمل الشاق مقابل أجور زهيدة.

أما في الهند فإن الوضع أشد سوءاً حيث تشير العديد من الدراسات والتقارير إلى أن الهند تعد من أكثر الدول التي تعاني من عمالة الأطفال حيث يشير هاريش خان (Harsh Khanna, 1998) إلى أن عدد الأطفال العاملين في الهند يتراوح بين ٨٠-١٠٠ مليون طفل يعملون في مجالات صناعية متعددة مثل صناعة الكبريت، والجلود، والسجاد، والساري، والأحجار الكريمة وغيرها من المجالات المختلفة. وتعزو تلك الدراسات وجود هذه الأعداد الهائلة من ألأطفال في المصانع الهندية إلى عدم استطاعة العائلات الفقيرة في الهند من سداد الديون الصغيرة التي تتراوح بين ١١-١٧ دولاراً يقترضونها من رجال الأعمال وأصحاب المصانع مما يجعل أصحاب المصانع يجبرون أطفال تلك الأسر على العمل في مصانعهم حتى يسددوا ما على أسرهم من ديون مضافا إليها الفوائد الباهظة. ويذكر أن بعض الأطفال يلتحقون بالعمل في مصانع مثل مصانع الألعاب النارية في سن مبكرة جدا حيث أن بعضهم في الثالثة أو الثالثة والنصف من العمر بل أن بعض التقارير تذكر أن بعضهم يلتحق بالعمل منذ الثانية والنصف من العمر. حيث أن أسر هؤلاء الأطفال يعدون في غاية الفقر ويعيشون في قرى حول تلك المصانع.

طفل يعمل في مسح الأحذية

وتبدأ ساعات العمل اليومي لهؤلاء الأطفال في وقت مبكر من النهار حيث ترسل المصانع حافلاتها لجمع الأطفال منذ الثالثة صباحاً وهم شبه نائمين حيث يمضون كل نهارهم في العمل ولا يعودون إلى منازلهم إلا في السابعة مساءً. أما عن أوضاع أماكن العمل فإنها في غاية السوء حيث لا توجد تهوية أو اى وسيلة من وسائل السلامة، مما يتسبب في موت وقتل العشرات من الأطفال نتيجة الحوادث المتكررة. /http://ces.iisc.ernet.in/hpg envis/doc98html/mischal11.html

طفلان في أحدى الورش يقومان بفك بعض أجزاء السيارة

طفلان يقومان بفك إطار إحدى الشاحنات

ويشير حسن أبو غزالة (١٤٠١هـ) الى بعض النماذج الأخرى التى توضح الاستغلال التام لبعض الأطفال من الشركات الكبرى في بعض الدول الفقيرة في آسيا ، حيث يذكر ان هناك (٤٥) الف طفل يعملون في مدينة كاس الهندية في صناعة الثقاب ، والألعاب النارية ، وهما من أخطر الصناعات . كما أن هؤلاء الأطفال يتم جمعهم من عدة مناطق قروية قد يبعد بعضها ٣٥كم عن وسط المدينة مما يحتم على الأطفال الاستيقاظ للاستعداد لركوب الحافلة التى يتم تجميعهم فيها كالدواب ما بين الثالثة والخامسة صباحاً ، ولا يعود بعضهم الى منازلهم الا في حوالى التاسعة ليلاً . وتبرز الصورة ذاتها في العديد من الدول الفقيرة في آسيا على سبيل المثال كما هو الحال في تايلند التى يوجد بها طفل مشرد بين كل أربعة أطفال جاء من الريف ليلقى اقرانه في محطات السكك الحديدية ويعرض نفسه للعمل في مكاتب التشغيل الخاصة بالأطفال التى تستغلهم أسوأ انواع الاستغلال حيث يعملون وينامون في نفس الموقع بعيدا عن أى رقابة سواء من الدولة او من الأسرة او من القائمين على تلك المصانع ، كما ان ذلك لا يقتصر على المصانع بل يمتد الى الورش والحوانيت والملاهي .

كما يشير سلاومر (Slawomir,2000) في تقرير بعث به الى منظمات حقوق الإنسان الى أن عمل الأطفال في دول العالم الثالث أصبح ظاهرة ملموسة في العديد من الدول الفقرية مثل غواتيمالا ، الهند ، بنغلاديش ، البرازيل ، الصين ، اندنوسيا ، باكستان ، الفلبين ، البرتغال ، تايلند ، ليثوينيا ، وبعض الدول العربية . الأطفال في معظم هذه الدول يعملون اثنتي عشرة ساعة في اليوم ولا يتقاضون سوى مبالغ بسيطة لا تتجاوز دولارا واحدا في الساعة كحد اقصى ونظرا لسوء تجيهزات السلامة فإن معظم تلك المصانع تغلق أبوابها أمام الجمهور وتضع حراسا مسلحين لمنع دخول او

خروج إى شخص الى تلك المصانع ، اما الأطفال الذين يمرضون او يصابون فإن تلك المصانع تستغنى عنهم ولا تقدم لهم إى نوع من العلاج أو الخدمات الطبية . ومما يزيد المشكلة سوءاً أن الأطفال لا يستطيعون ترك تلك المصانع حتى ولو أرادوا ذلك حيث أن أسرهم تعتمد كليا على ما يحصلون عليه من أجور ، كما أن الأطفال أنفسهم لو ارادوا ترك تلك المصانع فإنهم سيجدون أنفسهم بلا أصدقاء أو أقران وحيدين وذلك لأن كافة أطفال القرية من أقرانهم ذكوراً وإناثاً يعملون في تلك المصانع .

٣ . ٣ . ٣ الزراعـة

يشير تقرير منظمة حقوق الإنسان العالمية (HRW, 2002) إلى انه من بين ٢٥٠ مليون طفل العاملين في العالم ٧٠٪ منهم اى ١٧٠ مليون طفل يعملون في القطاع الزراعي تحت ظروف عمل في غاية الخطورة والمشقة . فساعات العمل اليومية طويلة جدا ، والأعمال المنوطة بالصغار صعبه وثقيلة تفوق في أحيان كثيرة قدراتهم الجسدية إضافة إلى تعاملهم مع العديد من الآلات الحادة الخاصة بالحصاد والحرث .

طفل يقوم بحمل كيس كبير من محصول القطن

كما يشير التقرير إلى انه بالرغم من أن عدد الأطفال العاملين في الزراعة يبلغ عشرة أضعاف العاملين في القطاع الصناعي، كما أن ظروف العمل التي يعملون بها أكثر سوءا من تلك التي يعمل بها أقرانهم في القطاعات الصناعية في المدن إلا أن الاهتمام العالمي، والعلمي بهذه الشريحة قليل نسبيا مقارنة بالأطفال العاملين في المدن الحضرية. (http://hrw.org/backgrounder/crp/back0610.htm)

طفل يحمل على ظهره سلة كبيرة

وقد أشار إلى هذه الحقيقة أيضا العديد من الباحثين في مجال عمالة الأطفال حيث يرون انه بالرغم من ضخامة عدد الأطفال العاملين في القطاع الزراعي بشكل يفوق عدة إضعاف أقرانهم في القطاعات الأخرى إلا أن التوثيق العلمي لهذه الشريحة قليل نسبياً مقارنة بالعاملين في القطاعات الأخرى. ولعل من أبزز من قدم تبريرات شاملة عن السبب في مثل هذا النقص والتجاهل العلمي لأوضاع الأطفال العاملين في القطاع الزراعي

مقارنة بالقطاعات الأخرى بيتر هارفست (, 2002 Bitter Harvest) الذي يرى أن السبب في ذلك يعود إلى العوامل التالية :

١ ـ معظم العاملين في البحوث والدراسات الخاصة بعمالة الأطفال هم من المقيمين في المناطق والمدن الحضرية مما يجعلهم يركزون جل اهتمامهم على المشكلات الظاهرة أمامهم مثل أطفال الشوارع .

٢ ـ معظم المناطق القروية بعيدة ونائية عن المدن مما يجعلها تفتقر إلى الباحثين الاجتماعيين كما تفتقر أيضا إلى المنظمات العالمية المهتمة بمثل هذه القضايا إضافة إلى قصر الوقت الذي تقضية مثل هذه المنظمات عند زيارتها لتلك المناطق القروية مما يجعلها غير قادرة على نقل صورة واضحة عن الأوضاع الحقيقة لتلك المناطق .

٣ ـ في معظم المجتمعات غالبا ما يعطى الاهتمام والأولوية للمدن الحضرية في كافة المجالات ما يجعل المناطق القروية ومشكلاتها في آخر القائمة من اهتمامات السياسيين والمخططين .

أحد الأطفال يقوم بقطع أغصان القصب

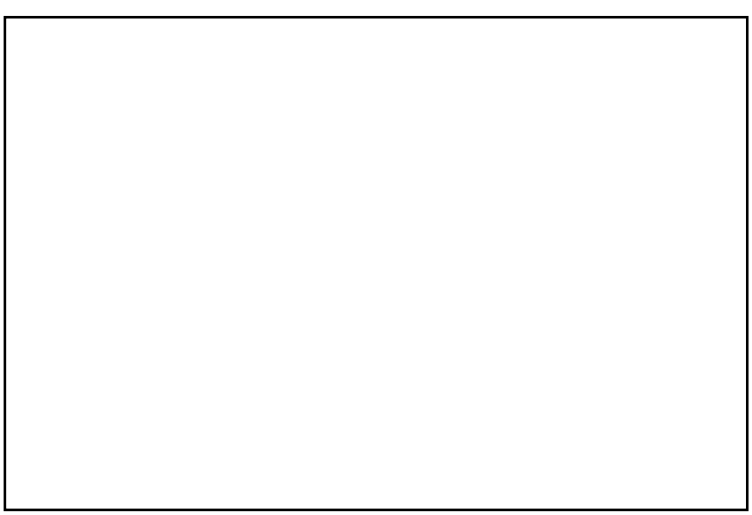

أما عن أوضاع وحجم الظاهرة فيشير التقرير السابق الخاص (منظمة حقوق الإنسان العالمية (HRW, 2002) إلى أرقام هائلة من الأطفال العاملين في القطاع الزراعي في العديد من الأقطار حيث يشير إلى أن عدد الأطفال العاملين في جنى القطن في مصر سنويا يفوق مليون طفل، في حين أن العدد يرتفع إلى ثلاثة ملايين طفل في الولايات المتحدة ممن يعملون في المزارع التجارية الكبرى، أما في الأكوادور فيبلغ العدد ٦٠٠ ألف طفل. أما في الهند فيصل العدد إلى ١٥ مليون طفل من الأطفال الأرقاء العاملين بنظام السخرة في القطاع الزراعي. وفى بنغلاديش ٨٠٪ من الأطفال العاملين يعملون في الزراعة. وفي البرازيل قرابة ٣ ملايين طفل يعملون في مزارع السكر، والقهوة.

أما عن المخاطر الصحية التي يتعرض لها الأطفال العاملون في القطاع الزراعي فقد ذكر التقرير أنها كثيرة وعديدة حيث يتعرضون إلى الكثير من الأمراض الجلدية، وأمراض العيون نتيجة تعاملهم المباشر دون وسائل سلامة أو وقاية مع المواد الكيماوية والمبديات الحشرية مما يجعلهم عرضة للإصابة بالعديد من الأمراض الجلدية، و أمراض العيون والأمراض العصبية، والإغماء، والتسمم، والإسهال بل أن الكثير منهم يتعرض للغيبوبة ثم الوفاة.

هذا إلى تعرض الكثير منهم لإصابات العمل نتيجة استخدامهم الآلات الحادة في القطع والحرث والحصاد مما يجعل الكثير منهم يصابون بعاهات دائمة وجروح مميتة وخطيرة.

كما أن بعضهم ونتيجة لإجبارهم على حمل ما هو فوق طاقتهم يجعلهم يصابون بالكثير من الأمراض ففي الأكوادور على سبيل المثال يجبر الأطفال الصغار ممن لم يتجاوزوا العاشرة من العمر من العاملين في مزارع الموز على حمل ما مقداره مائة باوند من الموز من أماكن الإنتاج في الحقل إلى أماكن

التجميع التي تبعد قرابة ٢كم مشيا على الأقدام حيث تستغرق كل رحلة قرابة ساعة من الزمن، ويجبر الطفل على أن يقوم بعدة رحلات ذهابا وإيابا طوال اليوم.

بعض الأطفال وهم يحملون أحمالاً ثقيلة من المنتوجات الزراعية
على ظهورهم لمسافات طويلة

أما في الولايات المتحدة فإن الأطفال العاملين في المزارع التجارية يعانون من الكثير من المخاطر كما يفتقدون إلى ابسط الضروريات الإنسانية كماء الشرب، أو أماكن قضاء الحاجة، هذا بالإضافة إلى ما يتعرضون له من ضرب، واعتداء جنسي، من قبل المشرفين أو من قبل زملائهم العاملين معهم ممن هم اكبر سناً.

انظر: ساعات العمل فإن الأطفال العاملين في الزراعة يعملون قرابة ١٦-١٧ ساعة يومياً حيث يبدأ عملهم غالبا في ساعات الصباح الباكر ٥-٦ صباحا ويستمر إلى العاشرة مساء، كما أن بعضهم يعمل طول أيام السنة

٣٦٥ يوماً دون توقف أو راحة أو إجازة. انظر : http://hrw.org/backgrounder/crp/back0610.htmال

وبالرغم من سوء النتيجة السابقة التي أوضحها تقرير حقوق الإنسان إلا أن التقارير والدراسات التي تناولت عمالة الأطفال في الزراعة في الدول الأفريقية تبين العديد من المآسي التي يتعرض لها الأطفال في العديد من دول القارة تفوق بكثير ما أشار إليه تقرير حقوق الإنسان السابق وتعد الدراسة التي أعدها سام لنتش شانتفونق (Samlanchith Chanthavong 2002 إحدى الدراسات التي سلطت الضوء على مثل تلك الممارسات حيث يشير إلى أوضاع الأطفال العاملين في مزارع الكوكا التي هي المصدر الرئيس للشوكولاته في (Coted'Ivoire). فيذكر أن في هذه الدولة الأفريقية ٦٠٠ ألف مزرعة للكاكاو يعمل فيها ١٥٠٠٠ ألف طفل ممن تم شراؤهم واستبعادهم للعمل في تلك المزارع في ظروف عمل غاية في القسوة وبعيدة كل البعد عن أبسط الحقوق الإنسانية. فإضافة إلى أن القائمين على مزارع الكاكاو غالبا لا يدفعون للأطفال شيئاً نظير عملهم فإنهم لا يطعمونهم جيدا أيضا فقد تكون الوجبة التي يسمح لهم بتناولها طوال اليوم لا تعدو عن القليل من مجروش الذرة. وحينما ينتهي الأطفال من العمل اليومي الشاق يحشرون في بأعداد كبيرة في غرف ضيقه لا يوجد بها فرش أو أسرة حيث ينامون على ارضيات تلك الغرف دون فراش أو غطاء، وحيث انه غير مسموح لهم بمغادرة تلك الغرف منذ لحظة دخولهم وحتى تبدأ ساعات عملهم في الصباح حيث توصد عليهم الأبواب فإن الأطفال يضطرون إلى قضاء حاجاتهم في علب من الصفيح ليقذفوا بها خارجا في صبيحة اليوم التالي وذلك لعدم وجود دورات مياه في تلك الغرف.

طفل يحمل على رأسه سلة كبيرة

وتوضح الدراسة المفارقات في كيف أن الشوك ولاته تعد مصدر سعادة للكثير من البالغين والصغار في العديد من بلدان العالم ورمز يقدم للمناسبات السعيده بينما هي مصدر نعاسه وشقاء وعبودية للكثير من الأطفال في بلدان أفريقيا.

٣ .٣ . ٤ الخدمة المنزلة

في العديد من المجتمعات الفقيرة تقوم عائلات فقيرة بوضع أطفالها للخدمة في بيت عائلة أخرى مقابل المال حيث يرغمون على العمل ساعات طويلة مقابل الحصول على راتب ضئيل أو من دون الحصول على شيء على الإطلاق. وغالباً ما يُعاني هؤلاء الأطفال من العزلة الدائمة، أو طويلة الأمد، عن عائلاتهم وأصدقائهم، ونادراً ما تُتاح لهم فرصة الالتحاق بالمدرسة. ويُعاني عدد غير معروف من هؤلاء الأطفال من المعاملة القاسية على أيدي مستخدميهم، بما في ذلك الضَّرب المبرِّح أحياناً.

ففي جاكرتا عاصمة إندونيسيا، يُقَدَّرُ عدد الأطفال العاملين في المنازل بسبعمائة ألف طفل. وفي البرازيل، يُشكِّل أطفال الخدمة المنزلية ٢ ٪ من

مجموع الأطفال العاملين . و تبدأ أعمارَ أطفال الخدمة المنزلية من الخامسة . ففي هاييتي يُرغم الفقر في الأرياف العديد من العائلات على إرسال أطفالها، الذين لا يزيد عمر بعضهم عن سبع سنوات، للعمل من دون مقابل كخدم في المنازل في المدن . ولا يتلقَّى الوالدان عادةً أيَّ دفعات نقديةً، وإنما يأملان ببساطة في أنْ يحصل طفلهما على الطعام . ويعمل معظم هؤلاء الأطفال لدى أُسر فقيرة، لا يفوق مستواها كثيراً مستوى أُسرهم في السُلَّم الاقتصادي . حيث يعملون ساعات طويلة، ويقومون بأشغال شاقة، من قبيل التنظيف والطبخ وإحضار الماء والطعام من مسافات بعيدة في حرارة لاهية . وغالباً ما يتناولون ما تتركه لهم العائلة من فضلات، ولا وقت لديهم للَّعب أو التعرف إلى أصدقاء . ويتعرَّض كثير منهم للضَّرب وإساءة المعاملة، ويُواجه الذين يُحَاولون الهرب عقوبةً قاسيةً .

http://www.amnesty-arabic.org/text/hre/childrens-rights/child-act-76-14-99-a-4.htm

وإضافة إلى ما يتعرض له الأطفال العاملون في الخدمة المنزلية لأصناف التعذيب الجسدي والنفسي، فإن كثيراً منهم يتعرضون إلى أصناف شتى من الاستغلال الجسدي أيضا يتمثل بشكل رئيس في الاستغلال الجنسي . وفى الوطن العربي يعد عمل الأطفال في خدمة المنازل من الظواهر الشائعة في بعض الأقطار العربية حيث يفضل البعض الذكور للخدمة المنزلية ويطلقون عليهم (صبى) في حين يفضل البعض الآخر الفتيات للعمل كخادمات حيث يجلبن من المناطق القروية الفقيرة للعمل في المدن الحضرية الكبرى . وفى الأحيان يقوم الأهل بإرسال فتياتهم للعمل في المنازل الحضرية بمساعدة حراس العمائر في المدن الحضرية الذين يقومون بدور الوسطاء بين أسر الفتيات الفقيرات في القرى والأسر الحضرية الراغبة في

تشغيلهن . وكما هو الحال في العديد من المجتمعات التي يمارس فيها مثل هذا النمط من العمالة المنزلية فإن الطفل ذاته سواء كان ذكراً أو أنثى غالبا لا يتقاضى أجرا من صاحب العمل مقابل عمله وإنما تدفع النقود مباشرة إلى أسرته، مما يجعل الطفل أشبه ما يكون بالرقيق حيث لا يستطيع التخلص من العمل، كما انه لا يستفيد من الأجر الذي يعطى لأسرته .

يقوم بحمل الخبز بكميات كبيرة على رأسه

طفلة وطفلة من أوربا الشرقية يعملان في أحد المنازل

٣ .٣ .٥ الدعارة

بالرغم من صعوبة الحصول على أرقام يعتد بها عن حجم الظاهرة وعدد الأطفال العاملين في مجال الدعارة، إلا أن مأمون الباقر (٢٠٠٣م) يشير إلى أن بعض التقارير تقدر عدد الأطفال الذين يتم استغلالهم جنسياً في العالم بنحو خمسة ملايين طفل، وبينما يحصر المعتدون جنسياً من المتحرشين بالأطفال اهتمامهم بالشريحة التي لم تصل سن الرشد بعد، فإن غالبية هؤلاء ليسوا من فئة المتحرشين وكثيراً ما يكونون من ممارسي الدعارة العاديين الذين يشترون الأطفال لأغراض الجنس كجزء من الاتجاه السائد في تجارة الجنس والأغلب أن ضحاياهم من اليافعين، وبصورة رئيسية من الفتيات، وإن كان يتم استغلال الفتيان أيضاً.

وينغمس الأطفال في تجارة الجنس من خلال طرق مختلفة، مثل الاختطاف والاحتيال وينطبق هذا بصفة خاصة على الطفلات الصغيرات اللواتي يعانين من مكانة متدنية داخل الأسرة في كثير من المجتمعات. وقد يؤدي الجهل بما ينتظر الطفل، أو عدم الاكتراث برفاهته ورعايته الاجتماعية إلى إدخاله مباشرة في سلك الدعارة أو انخراطه في عمل ينطوي على الاستغلال وبالتالي في تجارة الجنس. ويتم ضرب العديد من الأطفال المتورطين في هذه الظاهرة المتنامية واغتصابهم من جانب سماسرة الجنس، ويتعرضون للحرق والتعذيب بصور أخرى، كما يتم احتجازهم، وكثيراً ما يعانون من سوء التغذية، وعندما يصابون بالمرض فإنهم يحرمون من العناية الطبية، وإذا أقعدهم المرض يتم الإلقاء بهم في الشوارع حيث يقعون في يد الشرطة التي تعاملهم كمجرمين.

أما أولئك الأطفال الذين يتمكنون من الإفلات فإنهم يواجهون مستقبلاً

غامضاً، إذا لم يستطيعوا العودة إلى أسرهم، وهناك بعض العائلات والمجتمعات المحلية التي تضع الأطفال تحت رعايتها، غير أن مجتمعات أخرى ترفض الطفل باعتبار انه قد أصبح عاراً عليها، أو لعجزها عن معالجة شعوره بالتبعية أو عن توفير العلاج له في حالة مرضه. وفي بعض الأحيان لا يجد الطفل أمامه من خيار إلا العودة للمكان الذي يعرفه. http://

www.albayan.co.ae/albayan/seyase/٢٠٠٣/issue٦٣٨/textstwo/٥.htm

ويشير مأمون الباقر أيضا (٢٠٠٣م) أنه بالإضافة إلى استغلال الطفل جنسياً من قبل سماسرة الدعارة فإن كثيراً منهم يستغلون أيضا في إنتاج الأعمال الإباحية حيث يتم إرغام الطفل للقبول بالظهور أمام الكاميرا بنفسه. وقد لا يجد الطفل حرجاً في هذا نظراً لجهله بدوافع العملية التي قد يرى فيها شيئاً عادياً لأن الآخرين وبكل بساطة «كانوا يرغبون في ذلك».

http://www.albayan.co.ae/albayan/seyase/2003/issue638/textstwo/

5.htm

أطفال ينامون أمام بوابة أحد المحلات في الشارع العام

وفي الولايات المتحدة تشير دراسة كالين جي دى (Klain J.D, 1999) إلى أن الأطفال الذين يمارسون الدعارة غالبا ما يكونون قد تعرضوا للاعتداء الجنسي في مرحلة سابقة من قبل البالغين المحيطين بهم سواء من أفراد الأسرة أو من الأشخاص المحيطين بهم الذين يعرضون عليهم المساعدة .

طفله تنام في أحد الشوارع
ويلاحظ المارة وهم يمرون بجوارها وهي مستغرقة في النوم

وتشير الدراسة إلى أن هناك ما يزيد على ٣٠٠ ألف طفل ممن تتراوح أعمارهم بين ١١-١٢عاماً يعيشون في الشوارع في الولايات المتحدة ويمارسون مثل هذا النوع من العمل غالبيتهم من الإناث اللاتي ينخرطن في مثل هذا العمل نتيجة رغبتهن في البحث عن الحب والقبول لدى الآخرين . وتشير الدراسة إلى أنواع مختلفة من الاستغلال والسخرة التي يتعرض لها الأطفال في مختلف أنحاء العالم ممن يرغمون على ممارسة مثل هذا العمل من قبل بعض الأفراد أو الوكالات التي تتاجر بهم وتستغل أجسادهم .

وتشير دراسة هنتر وفوز (Hunter & vuz 1997) أن من الأسباب الرئيسة لانخراط المراهقات وصغار الفتيات في البغاء هو استدراجهن كعارضات أزياء في البداية ثم ما يلبثن أن يستغللن من قبل العاملين والعاملات في هذه المنهة جنسياً ونفسيا حتى ينتهى بهن الأمر الى بغايا .

٣ . ٣ . ٦ العبودية

معظم البلدان المعاصرة في الوقت الحاضر تعاني بشكل أو بآخر من ظاهرة عبودية الأطفال حيث يهرب الأطفال من دول وسط وجنوب أمريكا وغرب ووسط أفريقيا ليصبحوا خدماً وعبيداً، فوفقاً لتقرير مكتب العمل الدولي التابع للأمم المتحدة الذي نشر عام ٢٠٠٢م فإن هناك العديد من الأشخاص من مختلف الأعمار ذكورا وإناثا يشحنون كل عام من دول جنوب آسيا لتشغيلهم في مصانع السجاد، أو الشحاذة، أو مصانع الشاي . كما أن هناك نشاطا مماثلاً في تصدير النساء والرجال من أوربا الشرقية إلى أوربا الغربية حيث تستغل النساء في أعمال الدعارة بينما يستغل الرجال في أعمال البناء في تلك البلدان . أما الأطفال فإنهم يعاملون كعبيد حيث يرغمون على العمل في الدعارة والجنس، أو في بعض الأعمال المنخفضة أو معدومة الأجر .

طفلان يقومان بحمل الطابوق ويلاحظ في الصورة تعابير وجه الطفل التي تبين ثقل الحمل عليه

وفى الهند يعمل كثير من الأطفال المسترقين في العديد من الصناعات فوفقاً لأحد تقارير منظمة هيومن رايتس واتش بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٠٣ عن الأطفال المسترقين في ثلاث ولايات تمثل قلب صناعات الحرير والساري الهندية، وهى كارناتاكا، وأوتار براديش، وتاميل نادو.

ويقول التقرير إن الأطفال المسترقين يعملون في كل مرحلة من مراحل صناعة الحرير، وهم صغار قد لا يتجاوزون الخامسة من عمرهم، وذلك لمدة ١٢ ساعة يومياً أو أكثر، ستة أيام ونصف أو سبعة أيام في الأسبوع. والأطفال الذين يصنعون الخيوط الحريرية يغمسون أيديهم في الماء المغلي الذي يصيبهم بحروق والتهابات؛ ويستنشقون الدخان والأبخرة المتصاعدة من الآلات؛ ويمسكون بأيديهم الديدان الميتة التي تنقل إليهم عدوى الأمراض؛ ويخلّصون الخيوط الملتوية التي تجرح أصابعهم؛ وحينما يساعدون النساجين، يضطرون للجلوس في أماكن ضيقة بجوار الأنوال في غرف رطبة مظلمة؛ وهم لا يذهبون إلى المدارس وكثيراً ما يضربهم أصحاب العمل؛ وعندما يصلون إلى مرحلة البلوغ يصبحون فقراء أميين بل وكثيراً ما يعانون من العجز بسبب العمل.

أحد الأطفال المسترقين العاملين في شركة نايك لصناعة الكرات الرياضية يقوم بخياطة إحدى الكرات

وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش قد بدأت تحقيقها في أوضاع العاملين من الأطفال المسترقين في الهند عام ١٩٩٦، ومنذ ذلك الحين أصدرت المحكمة العليا حكماً قانونياً يقضى بوجوب إعادة تأهيل الأطفال العاملين، كما نجحت اللجنة القومية لحقوق الإنسان في الهند في الضغط على بعض الحكومات المحلية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

كما حثت منظمة هيومن رايتس ووتش الحكومة على إدراك الصلة بين رتبة الطائفة وبين الاسترقاق، وعلى التصدي لمعالجة الأمر؛ وأشار التقرير إلى أن العوامل التي تتسبب في استمرار استرقاق كثير من أطفال أسر طائفة »داليت» لا تقتصر على الفقر بل تتضمن العنف والتمييز القائمين على أساس طائفي فنظام الطوائف من الأسر التي يقوم عليها نظام العمل بالسخرة. وتعتبر ولاية كارناتاكا، في الجنوب، أولى الولايات الهندية المنتجة لخيوط الحرير، ولا يزال الإنتاج يعتمد فيها على الأطفال المسترقين، ومعظمهم دون الرابعة عشرة من العمر، وهم من الداليت أو المسلمين. .

طفل يحمل على ظهره أعداد كبيرة من الأباريق البلاستيكية

وقد أورد التقارير العديد من المقابلات مع بعض الأطفال المسترقين لتوضيح مدى المعاناة التي يتعرض لها الأطفال الأرقاء حيث يشير صبيّ مسترق في التاسعة من عمره، في كارناتاكا: الى أن المشرف يضربه أثناء العمل بحزام على ظهره بعد تقييده. كما يقوم بربط رجليه بسلسلة مشدودة إلى الحائط وكان صاحب المصنع يضربه إذا لم يقم بعمله على الوجه الصحيح.

وقال غلام في الرابعة عشرة من عمره، كان يعمل مساعداً لأحد النساجين في فارا ناسي بولاية أوتار براديش ـ لمنظمة هيومن رايتس ووتش إنه لم يكن يستطيع أن يترك صاحب النول الذي يعمل عليه بسبب الدَّيْن الذي يحمله، وهو الذي انخفض بعد عامين من ٢٥٠٠ روبية (٥٢ دولاراً أمريكياً) إلى ٤٧٥ روبية فقط (٩,٩٠ دولار أمريكي)؛ وأضاف قائلاً «إن المالك يدفع مرتباً صغيراً ولكنه يخصم جزءاً منه لسداد السُّلفة المقدمة، فهو يخصم لكنه لا يُسقط الدَّيْن المقدم كله... فنحن لا نكسب إلا ما نعيش عليه عيش الكفاف.

وأما في ولاية تاميل نادو في الجنوب، وهى التي نجحت في تحديد عدد من العمال المسترقين يفوق ما حددته أي ولاية أخرى، فقد تركزت معظم مبادرات الولاية على الأطفال العاملين في صناعة الثقاب والألعاب النارية. ولكن حكومة الولاية تجاهلت ببساطة إلزام المحكمة العليا لها بإعادة تأهيل الأطفال العاملين، فيما يتعلق بمن عثرت عليهم من الأطفال بعد عام ١٩٩٧م، وهو ما يمثل انتهاكاً واضحاً لأمر المحكمة. وفي منطقة كانشيبورام، التي تعتبر من المناطق الرئيسية في نسج الساري الحريري بولاية تاميل نادو، يتفشى استرقاق الأطفال علناً وصراحة. وقالت صبية في الثالثة عشرة من عمرها، ولا تزال تعمل في مصنع لنسيج الحرير في كانشيبورام،

لمنظمة هيومن رايتس ووتش »إنهم أي النساجين وأصحاب المصنع يضربونها دائماً.

وإلى جانب الهند، قامت منظمة هيومن رايتس واتش بالتحقيق في أعمال السخرة في باكستان واليابان، ودعت إلى محاكمة المخالفين للقانون، وإعادة تأهيل العمال المسترقّين في نيبال وسريلانكا. ويعرض التقرير نماذج من أقوال الأطفال وشهاداتهم عن أنواع العذاب التي يتعرضون لها يومياً. حيث يذكر أحد الأطفال أنه قبل أن يلتحق بالعمل كان يذهب إلى مدرسة حكومية، ولكنه تركها بعد عام واحد بسبب مشكلة هي مرض أخته. فعندما مرضت أخته تم نقلها إلى المستشفى، ولكن الطبيب قال إن عليهم أن يدفعوا المزيد من النقود، وهكذا باعه والده بمبلغ ١٧٠٠ روبية ٣٥ دولاراً أمريكياً، وكان حينها في السابعة أو الثامنة من العمر.

ويقتضى عمله لف و فك خيوط الشرانق؛ ويشير إلى أنه لا يحب العمل، ولكنّ والدةّ أرغمه على ذلك. ويقتضى عمله أن يستيقظ في الرابعة صباحاً ويبدأ لف خيوط الحرير. . . ولم يكن يذهب إلى المنزل إلا مرة واحدة في الأسبوع، وكان ينام في المصنع مع طفلين أو ثلاثة أطفال آخرين. وكانوا يقومون بإعداد طعامهم بأنفسهم وينامون في المساحات التي بين الآلات. وكان صاحب المصنع يأتي إليهم بالأرز ويخصم ثمنه من أجورهم. ويعملون اثنتي عشرة ساعة في اليوم، ويستريحون ساعة واحدة. وإذا ارتكب أحدهم خطأً ـ أي إذا قطع الخيط ـ كان يضربهم ويستخدم ألفاظا سوقية أحياناً؛ ثم يكلفهم بالمزيد من العمل.

أما بيراما، س. وهي فتاة في الحادية عشرة من عمرها، استُرقّت في نحو السابعة، في كارناتاكا، فتقول: «بأنه إذا لم نقم بالعمل المطلوب ضربونا؛ إنهم يشتموننا ويضربوننا».

ويشير غلام آخر في الرابعة عشرة من عمره، مسترق للعمل يدعى: فاراناسي، أوتار براديش ويعمل «مساعد نساج»: أنه لم يكن يحب العمل لأنه يصيب يديه بالتهابات؛ و يقول: »في يديّ ثقوب لأنني وضعتهما في الماء الساخن ثم تلوثت الجروح بالجراثيم؛ لم أكن أستطيع أن آكل بهما، وكان علي أن استعمل ملعقة.

أما أنيشا ك في الحادية عشرة من عمرها، فيشير التقرير إلى أن مقدمة سيقانها وكاحلاها وقدماها مغطاة بندوب الحروق من الماء المغلي. أنظر: http://www.hrw.org/arabic/press/2003/india0223.htm

كما ذكر مأمون الباقر (٢٠٠٣) نماذج أخرى لعبودية الأطفال والاتجار بهم حيث يرى أن الاتجار بالأطفال الذي شهده العالم في القرن الماضي هو شكل معاصر للعبودية وهو في أبسط معانيه سلسلة من الخطوات التي تتضمن الحصول على الأطفال عن طريق الشراء ونقلهم إلى خارج أوطانهم واستغلالهم. وضمن سياق هذا الاستغلال فإنه يتم استغلالهم جنسياً، وتجارياً وعلمياً بالإضافة إلى تجنيدهم كمقاتلين، رغم أن الاتجار بالأطفال لأغراض أخرى مثل التسوّل أو القيام بأعمال شاقة أو العمل في مجالي الصناعة والزراعة قد يعرض حياتهم للمخاطر.

وقد تنطوي عملية شراء الطفل ونقله على استخدام القوة والإقناع والحيلة وإعطاء المخدرات، وإشراك الأسرة وآخرين في الجريمة، أو يكون بمبادرة من الطفل نفسه، وفي بعض الأحيان قد تكون الآلية أكثر تنظيماً من وكلاء يعملون لوقت قصير تحت غطاء مكاتب سياحة أو مكتب استخدام لمنظمات إجرامية كبرى مثل التراياد الصينية أو المافيا الروسية أو ياكوزا اليابانية وغيرها من منظمات الإجرام. ويشير أيضا إلى أن عدد الأطفال الذين تم بيعهم خلال السنوات الماضية يزيد على مئة مليون طفل، جاء

معظمهم من أفريقيا وآسيا ودول الاتحاد السوفييتي السابق، كما يرى أن بريطانيا وحدها تستأثر بنحو ٧٠٪ من هذا العدد فهناك آلاف الأطفال من غرب أفريقيا يتم الاتجار بهم في بريطانيا حيث يعاملون كرقيق يؤدون الأعمال المنزلية لأشخاص وعائلات تستخدمهم كمصدر للضمان الاجتماعي. http://www.hrw.org/arabic/press/2003/india0223.htm

الفصل الرابع

المشكلات المترتبة على عمالة الأطفال

٤ . المشكلات المتربته على عمالة الأطفال

٤ . ١ المشكلات الأمنية

تزيد معدلات الجريمة في الدول التي ترتفع فيها معدلات عمالة الأطفال، إذ أن هؤلاء الأطفال عادة ما يكونون بلا وازع ولا رقيب ويختلطون بمن هم أكبر منهم في السن، ونتيجة لذلك يضطر هؤلاء الأطفال للانخراط في شبكات العصابات المنظمة وغالباً ما يعملون في مجالات السرقة والدعارة وتجارة المخدرات. وتؤكد هذه الحقيقة العديد من الدراسات حيث أشارت دراسة لرادا بارنين في (١٩٩٧م) عن الأطفال العاملين في اليمن أن أكثر من ٣٢٪ من الأطفال الذين شملهم المسح يتعاطون القات بعضهم إلى ثلاث مرات يومياً وبعض المرات مصحوباً بالتدخين من ١٠-٢٠ سجارة يومياً. كما أنهم يعانون من شروط العمل والتي ترغمهم للبقاء لمدة طويلة بعيداً عن رقابة عائلاتهم مما يعرضهم للجريمة، وشرب الكحول، والقات، أو تدخين السجائر. http:// www.aljazeeraonline.net/CHILDOFYEMEN.htm

كما تشير آمال شحادة (٢٠٠٣م) إلى أن أكثر وسيلة تستعملها عصابات تهريب المخدرات هم الأطفال وتضرب على ذلك بواقع عصابات التهريب التى تمارس التهريب الى اسرائيل مستخدمين في ذلك الأطفال المصريين الذين يعيشون مع عائلاتهم في سيناء، فهناك عمليات تهريب لا يمكن تنفيذها بواسطة المراكب فيستعينون بهؤلاء الأطفال. ومنذ مطلع هذه السنة اعتقلت إسرائيل عشرة أطفال مصريين يحملون الحقائب وفيها عشرات كيلوغرامات المخدرات. وعموماً يستعينون بالأطفال لدى تهريب

الماريجوانا بوضع الكمية داخل حقيبة صغيرة يضعها الطفل على ظهره ويسير في الصحراء حتى نقطة الحدود. وكل والد طفل يتقاضى بدلاً لقاء هذه المهمة قبل تنفيذها، بحسب تسعيرة محددة بناء على الكمية المهربة. في مقابل تهريب ٢٠ كيلوغراماً من الماريجوانا يتقاضى والد الطفل المهرب حوالي ١٥٠ ويعترف والد أحد الأطفال الذين ضبطوا بأن الدافع إلى تشغيل ابنه وهو شخصياً في هذه «المهنة» الجوع، ويضيف: »في سيناء الوضع سيء للغاية. فلا طعام لنا ولا حتى حياة مستورة وهذا يدفعنا إلى تهريب المخدرات، خصوصاً أن السياحة باتت مشلولة من إسرائيل وأوروبا في هذه المنطقة خلال السنوات الثلاث الأخيرة. تهريب المخدرات أفضل من موتنا جوعاً«.

http://www.marmarita.com/nuke/modules.php?name=News&file=article&sid=583

وتشير نهاية دبدوب (٢٠٠١م إلى أن من ابرز المخاطر الأمنية التي يتعرض لها الأطفال العاملون كما ذكرها الأطفال أنفسهم مايلى:

١ ـ اكتساب عادات سيئة مثل التدخين والتعامل مع المسكرات والكحول.
٢ ـ التعرض لأعمال نصب واحتيال وعدم دفع مستحقاتهم.
٣ ـ تعلم الغش والتعرض لإغراءات رفاق السوء مما قد يؤدي إلى الانحراف والانزلاق في ارتكاب أعمال غير قانونية كالسرقة وتعاطي المخدرات أو ترويجها.
٤ ـ التعرض لمخاطر جرائم الخطف.
٥ ـ التعرض للتحرش الجنسي.
٦ ـ التعرض لأشكال مختلفة من الاستغلال.

ويؤكد اليوسف (١٤٢٣هـ) ان الأطفال العاملين وأطفال الشوارع يتعرضون الى العديد من المخاطر الأمنية والتى يرى أن أهمها الاستغلال الجنسى حيث يشير الى ان هذا الأمر يعد من اخطر ما يقلق صانعى القرار والمهتمين بموضوع اطفال الشوارع وذلك لأمكانية استغلالهم جنسيا من قبل العصابات او الأفراد المستغلين وذلك لضعفهم وصغر سنهم وعدم قدرتهم على مواجهة الإساءة الجنسية .

اما الأمر الآخر فهو مخاطر استغلال العصابات حيث يرى ان من أكثر المخاطر المتربة على عمل الأطفال هو احتمالية استقطابهم من قبل المجموعات الاجراميةالمنظمة واتخاذهم ادوات سهلة ورخيصة للأنشطة غير المشروعة حيث يمكن استغلالهم في توزيع و ترويج الممنوعات بكافة انماطها ، ويشير الى ان الدافع في ذلك هو خفة الأحكام والعوقوبات المطبقة على الأطفال في حالة القبض عليهم باعتبارهم قاصرين مازلوا في سن تطبيق قانون الاحداث المخفف العقوبات .

٤ . ٢ المشكلات الاجتماعية

٤ .٢ .١ تفشي الجهل والأمية والتخلف

يؤدي عمل الأطفال إلى حرمانهم من مواصلة تعليمهم وتحصيلهم العلمي إذ ينصرف الأطفال عادة عن الدراسة ويتفرغون وهم في سن مبكرة للعمل كمساعدين هامشيين لمن هم أكبر منهم سناً، وبالتالي ينشأ هؤلاء الأطفال وهم قليلو التجربة والتعليم مما يؤدى إلى زيادة وتفشى الأمية في المجتمع . وكما أشير في الفصول السابقة فقد تبين أن غالبية الأطفال الذين التحقوا بالعمل في كافة البلدان العربية منها وغير العربية قد انقطعوا عن

التعليم، أو لم يلتحقوا بالتعليم البته. ارتفاع حجم الظاهرة في الوطن العربي تزداد أعداد الأميين والهامشيين في المجتمع في الأجيال القادمة مما سيؤدى إلى نتائج أمنية، واجتماعية في غاية الخطورة.

٤ .٢ .٢ ارتفاع نسبة البطالة بين البالغين

لعل من ابرز المشكلات التي ربما تترتب على عمالة الأطفال هي شح أو انعدام فرص العمل المتاحة للكبار ممن هم في سن العمل حيث أن أصحاب العمل يفضلون صغار السن من الأطفال للعديد من الاعتبارات الاقتصادية، والاجتماعية والتي سبق الإشارة إليها مثل انخفاض الأجور، والطاعة العمياء ن وعدم المطالبة بالحقوق، وغير ذلك من العوامل التي تجعل أصحاب العمل لا يرغبون في تشغيل البالغين ويفضلون عليهم الأطفال من صغار السن. مثل هذه الحقيقة تؤدي إلى ازدياد معطلات البطالة في المجتمع في صفوف البالغين ما يؤدي إلى العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

٤ .٣ المشكلات النفسية

أوضح نزار أحمد (١٤٢٤هـ) أن عمالة الأطفال تؤدى إلى العديد من الأمراض النفسية والصحية من أبرزها:

٤ .٣ .١ التخلف الجسدي

يعاني الأطفال الذين يعملون في سن مبكرة من عدم النمو الجسدي بسبب المخاطر التي يتعرضون لها في عملهم مثل حمل أشياء أثقل من طاقتهم وخطر السقوط من أماكن شاهقة والتعرض للجروح والإصابات واستنشاق الغازات السامة.

٤ .٣ .٢ تبلد الإحساس وانعدام العاطفة

يحرم الأطفال الذين يعملون في سن مبكرة من الاستمتاع بفترات طفولتهم وتكون حياتهم جافة، ويعانون كذلك من عدم تقدير النفس واحترامها، وتراودهم هذه الأحاسيس بصورة خاصة عندما يرون أقرانهم الذين أكملوا تعليمهم وهم في مراكز مرموقة ويستمتعون بثمرات تعليمهم. ونتيجة لذلك تترسب في نفوس هؤلاء الأطفال مشاعر الحقد والحسد وسائر الأمراض الاجتماعية الأخرى وبالتالي ينشأون وهم كارهون لهذا المجتمع الذي لم ينصفهم ولم يساعدهم على تطوير أنفسهم.

٤ .٣ .٣ عدم الثقة بالآخرين

غالباً ما يتعرض الأطفال أثناء عملهم مبكراً لاعتداءات من أصحاب العمل ومن الزبائن الذين قد يتعاملون معهم بقسوة وعنف مما يؤثر في نفسيات الأطفال ويشعرهم بالاضطهاد وأنهم مستهدفون من قبل الآخرين، مما يجعلهم ينشأون وفي أنفسهم شعوراً بالنقص وتتولد لديهم عقدة الدونية.

٤ .٣ .٤ عدم التواصل مع المجتمع

نسبة لأن الأطفال العاملين يقضون أغلب أوقاتهم مع أشخاص أكبر منهم سناً، فإنهم يتأثرون بهم وتكون علاقتهم مع من هم في سنهم شبه مقطوعة، لذلك تكون علاقتهم مع المجتمع علاقة مشوَّهة.

٤ .٣ .٥ التخلف الأخلاقي

يتأثر الأطفال العاملين بالمجتمع الذي يعيشون فيه والذي يتكوَّن غالباً من أنصاف متعلمين وجهلة وتقل فيه بنسبة كبيرة القيم والأخلاق فينشأ

الأطفال وهم فاقدين لهذه الأخلاق مما ينعكس على سلوكهم ويساعد على تنشئتهم نشأة عدوانية . حيث أن التأثير النفسي السيئ والشعور بالدونية والاختلاف عن الأطفال الآخرين يدفعهم إلى التحول إلى الشراسة وكره الحياة . http://www.muslimworldleague.org/paper/1808/articles/p5-a1.htm

٤ .٤ المشكلات الصحية

اما المشكلات الصحية التى يمكن ان يتعرض لها ألأطفال العاملون فهي كثيرة جدا ذكر منها اليوسف (١٤٢٣هـ)

١ ـ الجرب

٢ ـ التيفود وذلك نتيجة لأكلهم بعض الخضروات غير النظيفة التى يحصلون عليها من القمامة أو أكلهم بعض الأغذية الملوثه والمعرضة للحشرات والذباب .

٣ ـ الملاريا وذلك نتيجة لنومهم في الأماكن العامة والحدائق وتعرضهم للبعوض أثناء نومهم .

٤ ـ البلهارسيا نتيجة لاستحمامهم في المياه الملوثه .

٥ ـ الانيميا وذلك لسوء التغذية .

٦ ـ الكحة وامراض الصدر وذلك نتيجة استنشاقهم لعوادم السيارات وتعرضهم لها طوال اليوم وكذلك تعرضهم لنزلات البرد في الشتاء نتيجة بقائهم في الشارع .

٧ ـ امراض العيون

هذا وتجدر الاشارة الى أن الأطفال العاملين معرضين لما هو اخطر من الأمراض السابقة الذكر مثل الأيدز، والتهاب الكبد الوبائى ، وغير ها من الأمراض الوبائية الأخرى وذلك نتيجة للاستغلال الجنسى للأطفال وذلك لكون الأطفال العاملين في البغاء فكما يشير عبدالرحمن عسيرى (١٤٢٢هـ) الأطفال غالباً لا يملكون القوة لإجبار العميل على استخدام الواقى أثناء الممارسة ، اضافة الى ان الكثير من العملاء يفضل الأطفال الذين لا زالوا بعذريتهم (اى لم يمارسوا الجنس من قبل) باعتبارهم اكثر أمانا مما يجعل العديد من الأطفال يتعرضون الى عمليات جراحية متكررة لخياطتهم وإعادتهم كأنهم عذريين من أجل الحصول على مزيد من العملاء . ومن أجل عرضهم بأسعار أعلى بكثير من الأطفال غير العذريين .

الفصل الخامس

مقترحات لمحاربة الظاهرة

٥ . مقترحات لمحاربة الظاهرة

٥ .١ محاربة الفقر

حيث تبين أن الفقر والعوز يعد العامل الرئيس في كافة المجتمعات الإنسانية، في انتشار ظاهرة عمالة الأطفال مما يعنى أن محاربة الفقر وتخفيض أعداد الفقراء سيساهم في تجفيف منابع الظاهرة وبالتالي القضاء عليها. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق العديد من البرامج الاجتماعية الرسيمة وغير الرسمية، مثل تنشيط دور الضمان الاجتماعي و مؤسسات التكافل الاجتماعي مثل الجمعيات الخيرية، والأوقاف، ومصلحة الزكاة وغيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

حيث أن تنشيط مثل هذه المؤسسات سيؤدى إلى محاربة الفقر بدرجة كبيرة ومن ثم ينتفي الدافع الرئيس الذي يدفع الأسر على إرسال أطفالها للعمل مبكراً.

٥ .٢ مجانية التعليم

يهجر كثير من الأطفال مقاعد الدراسة مبكراً لا لأنهم لا يرغبون في التعليم ولكن لأنهم لا يقدرون على دفع مصاريفه الباهظة، لذا فإن مجانية التعليم سوف تؤدي إلى تقليل هذه الظاهرة بصورة كبيرة.

كما أشار تقرير البنك الدولي لعام (١٩٩٧ م) إلى خيار آخر في حالة عدم إمكانية مجانية التعليم يتمثل في تخفيض تكاليف التعليم خيارا آخر لأن ذلك يعطي حافزا للأسر لتحويل المعروض من عمالة الأطفال نحو التعليم. وقد يتخذ هذا شكل تقديم إعانات تعليمية كالمنح الدراسية وتوفير

المستلزمات التعليمية وخطط التغذية المدرسية وتوفير مدارس حضانة حتى لا تضطر البنات، على سبيل المثال، إلى رعاية إخوانهن الأصغر سنا. وتشمل المشاكل العملية الخاصة بهذا النهج التكاليف والاستمرارية. وهناك أيضا اتجاه إلى حدوث أثر فقط على الأسر التي تفكر بالفعل في إرسال أطفالها إلى المدارس بينما لا يغير هذا النهج شيئا من سلوك الأسر الأخرى.

http://www1.worldbank.org/sp/childlabor/documents/child%20labor.doc

٣.٥ تسهيل انتظام الأطفال في العمل والدراسة

كما أشار تقرير البنك الدولي لعام (١٩٩٧) فإن جعل التعليم الأساسي إلزاميا، وإن كان أمرا مستحسنا إلا انه قد لا يفيد كثيرا في تخفيض عمالة الأطفال إذا كانت الضغوط التي تبقي الأطفال خارج المدارس قوية بدرجة كافية، وكان تطبيق القانون ضعيفا. وقد يؤدي التطبيق القوي إلى تخفيض عمالة الأطفال ولكنه يعرض أيضا للخطر الأسر الأكثر فقرا التي تعتمد بشدة على هذا المصدر للدخل. ويعتبر التعليم الإلزامي وسيلة دفاعية هامة ضد استعباد الأطفال وضد أكثر أشكال عمالة الأطفال استغلالا، حيث يجب الإفراج عن التلاميذ للانتظام في الدراسة، ولكنه ينطوي أيضا على خطر تحميل الأطفال الذين يعملون في غير ساعات الدراسة أكثر من طاقتهم.

ونتيجة لذلك فإن تسهيل انتظام الأطفال في العمل والدراسة معا خيار مستحسن ويبدو ملائما بشكل خاص في المناطق الريفية إذا أمكن تحديد مواعيد الدراسة بحيث لا تتعارض مع ذروة الموسم الزراعي. وقد طبق

هذا المبدأ بنجاح في ولاية كيرلا (الهندية) وفي فيتنام. غير أن ذلك يمكن أن يجعل السنة الدراسية أقصر من اللازم ـ على سبيل المثال، إغلاق المدارس أكثر من ٢٠٠ يوم في السنة في كيرلا. والبديل عن ذلك في المناطق الريفية والحضرية هو تنظيم فصول مسائية، على الرغم من صعوبة توجيه هذه الفصول نحو الأطفال العاملين وحدهم.

٥ .٤ تقديم خدمات مساندة للأطفال العاملين

سعت معظم هذه المبادرات إلى مساعدة الأطفال الذين يعملون في القطاع الحضري غير الرسمي، على الرغم من أنه كانت هناك أيضا مبادرات في المناطق الريفية وبالنسبة للأطفال الذين يعملون خدما. وتشمل المشروعات في المناطق الحضرية خطط التغذية، وتوفير مأوى ليلي، وتنفيذ برامج لمحو الأمية، وتنفيذ برامج أخرى. كما تسعى بعض المشروعات إلى مساعدة أسر الأطفال العاملين. ومع أن هذه المشروعات تتيح مجالا لتحسين حياة الأطفال العاملين، فإنها تركز عادة على أولئك الذين يعملون بصورة واضحة في الشوارع وتركز أكثر من اللازم على برامج التغذية.

٥ .٥ زيادة الوعي الشعبي

يغطي هذا نطاقا عريضا من الأنشطة التي تشمل: تحسين معرفة الأطفال بأخطار العمل؛ وزيادة وعي أولياء الأمور بالخسارة في رأس المال البشري التي قد ترتبط بعمالة الأطفال؛ وتغيير محور تركيز واضعي السياسات. والأرجح أن زيادة الوعي تؤدي إلى التعاون بين المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والحكومات لفرض ضغوط على أرباب العمل.

وعلى الرغم من وجود اتفاق واسع النطاق مع هذا النهج، فمن الأهمية بمكان أن يكون جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا. ذلك أن فرض ضغوط على أرباب العمل لن يكفي وحده لحل المشكلة ما لم تخلق مصادر بديلة للدخل بالنسبة للأسر المتأثرة. وبالمثل، يمكن أن تؤدي زيادة الوعي في البلدان المتقدمة بمشاكل عمالة الأطفال في العالم الثالث إلى المطالبة باتخاذ إجراءات غير ملائمة ضد البلدان التي تمثل فيها عمالة الأطفال مشكلة خطيرة دون منح اهتمام كاف لعواقب ذلك بالنسبة للأطفال العاملين أنفسهم.

http://www1.worldbank.org/sp/childlabor/documents/child%20labor.doc

٥ . ٦ التشريع والتنظيم

كما نوهنا آنفا، لدى معظم البلدان تشريعات ولوائح منظمة لعمالة الأطفال، ولكن كثيرا ما يكون تطبيقها ضعيفا. وهناك إدراك متزايد بأن التشدد في التطبيق العام، في ظروف كثير من البلدان النامية، قد يلحق الضرر بمن يستهدف التطبيق حمايتهم عن طريق تخفيض دخول الأسر الفقيرة وإجبار الأطفال العاملين على الدخول في أشكال العمالة المستترة الأشد خطرا. وإذا كانت رواتب المفتشين العماليين منخفضة، فإن احتمال الرشوة وتطبيق التشريعات على أساس تقديري قد يصبحان خطرا حقيقيا. كما أن التشريعات تعمل على أفضل نحو إذا كانت تتفق مع اتجاه مستمر. ففي أوروبا، بدأت عمالة الأطفال في المصانع تنخفض حين وجد أرباب العمل أن من مصلحتهم التحول إلى البالغين قبل حوالي ٥٠ عاما من إدخال التشريعات ذات الصلة.

والبديل عن ذلك هو تركيز التطبيق فقط على أشد الجوانب غير المقبولة في المشكلة، مثل عمل الأطفال في الظروف الخطرة، ودعارة الأطفال، والعمالة الاستعبادية (بعقود الإذعان). ويتطلب هذا

وتشمل الإجراءات الأخرى التي تستهدف القضاء المباشر على عمالة الأطفال قيام المنظمات غير الحكومية بإنقاذ الأطفال الذين يكونون في أسوأ الظروف وإنشاء معسكرات تحفيز يترك في إطارها الأطفال العمل وينتظمون في مرافق تعليم غير رسمي وترفيه على أساس الإقامة لفترة من الزمن. ومع أن هذه مشروعات نبيلة المقصد، فمن الأهمية بمكان أن تقترن بخطط لتوفير مصادر دخل بديلة للأطفال وأسرهم.

http://www1.worldbank.org/sp/childlabor/documents/child%20labor.doc

المراجـــع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أحمد، يونس (١٩٩٠م) عمل الأطفال في مخيمات، الاجئين الفلسطينيين في سوريا .

http://www.yafa.info/html/camps_content/3amal_atfal_in_syria.do

إعلان عمان حول منع استخدام الأطفال كجنود .

http://www.id.gov.jo/human/activities2000/report_amman_ar.html)

أمال، شحاذة (٢٠٠٣) الحدود المصرية – الإسرائيلية : مرتع لتجارة النساء والمخدرات والجمال .

http://www.marmarita.com/nuke/modules.php?name=News&file=article&sid=583

البروتوكول الاختياري للأمم المتحـــدة (٢٠٠٠)لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة .

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/adam-4/news-5.asp

البنك الدولي (١٩٩٧م) . عمالة (تشغيل) الأطفال : قضايا واتجاهات بالنسبة للبنك الدولي .

http://www1.worldbank.org/sp/childlabor/documents/child%20labor.doc

تقرير اليونيسيف . (٢٠٠٢م) -http://www.amnesty-arabic.org/text/news-letter/2002/apr/april2002_index.htm

تقرير هيومان رايتس ووتش(٢٣ يناير/ كانون الثاني (٢٠٠٣). التخلي عن الأطفال الأرقاء لمصانع الحرير الهندية التحريق والضرب والعمل ١٢ ساعة يومياً للأطفال المسترقين .

http://www.hrw.org/arabic/press/2003/india0223.htm

حاتم، هلاوى(٢٠٠١م) حقوق الطفل وأشكال سوء معاملته في الأسرة . ندوة سوء معاملة الأطفال، مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض .

حسيبة، شنيف (٢٠٠١) عمالة الأطفال في الجمهورية اليمنية . الواقع والمعالجة . مؤتمر نحو بيئة خالية من العنف للأطفال العرب عمان – نيسان .

خالد، راجح شيخ . باول باتش ، رياض الخوري (عمل الأطفال في اليمن (http://www.aljazeeraonline.net/CHILDOFYEMEN.htm

رادا، بارنين (١٩٩٧م) عمل الأطفال في اليمن .

http://www.aljazeeraonline.net/CHILDOFYEMEN.htm)

رشا، الأطرش ٢٠٠٢) م) دراسة شاملة حول عمالة الأطفال في قطاع زراعة التبغ : نصف أيام السنة للشتلة. . بلا أجر ولا شروط للسلامة .

زينة، السبع (٢٢٠١) عمالة الأطفال في لبنان مشكلة قديمة ومأساة مستمرة . تحقيق، جريدة النهار بيروت عدد الأربعاء ٥ ايلول .

سهى، هندية (ب ت) تشغيل الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة

ttp://www.mol.gov.ps/arabic/ICE/sumry/soha.htm

سوسن، الجبلى(٢٠٠٤). العمل المبكر للأطفال في ظل الحروب والحصار ـ دراسة حالة لأطفال العراق.

http://www.islamonline.net/arabic/adam/2004/01/Article06.shtml

شبيب، ذياب (٢٠٠١م) عمالة الأطفال في الجنوب اللبناني. ندوة سوء معاملة الأطفال واستغلالهم غير المشروع، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض.

عبد الله، اليوسف (١٤٢٣هـ) الأطفال الباعة والمتسولون ، دراسة حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للأطفال الذين يقومون بالبيع او التسول عند إشارات المرور الضوئية في مدينة الرياض. وزارة العمل والشئون الاجتماعية الرياض.

عبدالرحمن، محمد عسيرى (١٤٢٢هـ) الأنماط التقليدية والمستحدثه لسوء معاملة الأطفال والآثار المترتبة عليها. ندوة سوء معاملة الأطفال واستغلالهم غير المشروع ، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

فضل، العطاونة (٢٠٠١) عمالة الأطفال الفلطسينين فى إسرائيل. مؤتمر نحو بيئة خالية من العنف للأطفال العرب، عمان – نيسان.

مأمون، الباقر (٢٠٠٣ م) تجارة الأطفال تكشف الوجه القبيح للعولمة. مجلة البيان العدد ٨٦٣٨ ، الجمعة ١٠ جمادى الثانية.

محمد، أبو النصر (١٩٩٢) الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لاستخدام الصبية مجال نقل الركاب بالتطبيق على خدمة ميكروباس بموقف أحمد حلمى بالقاهرة الكبرى. المؤتمر العلمي السادس للخدمة الاجتماعية ٩ـ١٢ ديسمبر.

مصلحة الإحصاءات العامة في المغرب، عمالة الأطفال

Morocco, Economics, 6/19/1999. http://www.ara bicnews.com/ansub/

Daily/Day/990619/1999061926.html

ناهد زهدى(١٩٩٨) ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية نحو استراتيجية عربية لمواجهة الظاهرة، المجلس العربي للطفولة والتنمية.

نزار أحمد (١٤٢٤هـ) عمل الأطفال . . بقعة سوداء في ضمير الإنسانية . مجلة العالم الإسلامي العدد ١٨٠٨ـ الاثنين ٤ رجب .

نهاية دبدوب (٢٠٠١م) عمالة الأطفال في الأردن . مؤتمر نحو بيئة خالية من العنف للأطفال العرب، عمان ـ نيسان .

ثانياً: المراجع الأجنبية

Slawomir (2000). Child labor. In the World Tody Child Labor Report, USA. A Survey of National Legislation.

Becker (1964) the Determinants of Child Labor: Theory and Evidence.

Bitter Harvest (2002). Child Labour in Agriculture

http://hrw.org/backgrounder/crp/back0610.html

Faraaz Siddiqi& Harry Anthony Patrinos (no date) child labor : ISSUES, CAUSES AND INTERVENTIONS. http:// www.worldbank.org/html/extdr/hnp/hddflash/workp/wp-00056.html

Harsh, Khanna (1998). Child labor Problem in India.

http://ces.iisc.ernet.in/hpg/envis/doc98html/mischal11.html

HRW,world report (2002) .Backgrounder: Child Labor in Agriculture.

http://hrw.org/backgrounder/crp/back0610.htm

Human Rights Watch ,(2003).

http://hrw.org/backgrounder/crp/back0610.htm

Hunter & J, Vuz (1997) Junenil Female Sexual Offenders: Clinical Characterstics and Treatment Issues. Sexual Abuse A Journal of Research and Treatment. Volume 9. (3) 187-199.

International Labor Organization Report. (2000)

http://www1.worldbank.org/sp/childlabor/documents/child%20labor.doc

LLO report (2002) Fighting child labour Egypt,Culture.

Marwan Asmar, (2003) Child labour is an increasing phenomenon in Arab world. Gulf News Research Centre.

Richards,(1988) CORRELATES OF WORKING CHILDREN.

http://www.worldbank.org/html/extdr/hnp/hddflash/workp/wp_00056.html

Samlanchith Chanthavong (2002) Chocolate and Slavery: Child Labor in Cote d Ivoire.

Tonia Rifaey ,Mahmoud M. Murtada and r. Mohamed Abd el- Azeem . (2001) Urban Children and Poverty: Child Labor and Family Dynamics Case Studies in Old Cairo.